

﴿ فهرست الجزء الرابع من المدونة الكبرى ﴾

(رواية الامام سحنون عن الامام عبد الرحمن بن القاسم عن الامام مالك رضى الله عنهم أجمعين)



| صحيفه | عيفه |
|--|--|
| ٢٠ مسألة صبيان الاعراب | ٢ ﴿ كتاب النكاح الاول ﴾ |
| ٢١ في النكاح بغير ولي | ٢ ما جاء في نكاح الشغار |
| ٢١ في المرأة لها وليان أحدهما أقدم | ٥ في انكاح الاب ابنته بغير رضاها |
| من الآخر | ٥ في انكاح الاب ابنته البكر والثيب |
| ٢٢ في انكاح الولي أو القاضى المرأة | ٧ باب في احتلام الغلام |
| من نفسه | ٧ في رضا البكر والثيب |
| ٢٣ في انكاح الرجل ابنته الكبير والصغير | ٩ في وضع الاب بعض المصداق ودفع |
| وفي انكاح الرجل الخاضع الرجل الغائب | المصداق الى الاب |
| ٢٤ فيمن وكل رجلا على تزويجه | ١١ في انكاح الاولياء |
| ٢٦ في العبد والنصراني والمرتد يمقدون | ١٤ في نكاح من أسلمت على يد رجل أو |
| نكاح بناتهم | أسلم أبوها أو جدها على يديه |
| ٢٧ في التزويج بغير ولي | ١٥ في أنه لا يحل نكاح بغير ولي وأن ولاية |
| ٣١ ﴿ كتاب النكاح الثاني ﴾ | الاجنبي لا تجوز الا أن تكون وضعية |
| ٣١ في النكاح النسبة يفسخ بطلاق | ١٦ في تزويج الوصي ووصى الوصي |
| وغير طلاق | ١٨ في المرأة توكل وليين فينكحها |
| ٣٥ باب الحرمة | من رجلين |
| ٤٠ في انكاح الرجل وليته من رجل | ٢٠ من رضى بغير كف فطلق ثم أرادت |
| وهو مريض | المرأة ارجاعه فامتنع وليها |
| ٤٠ في توكيل المرأة رجلا بزواجها | ٢٠ في نكاح الدنية |

صحيفة

٤٢ في النكاح بشير بينة

٤٤ نكاح السر

٤٥ في النكاح بالخيار

٤٦ في النكاح الى أجل

٤٧ في شروط النكاح

٤٨ في جد النكاح وهزله

٤٨ في شروط النكاح أيضا

٤٨ في نكاح الخصى والعبد

٥٠ في حدود العبد وكفاراته

٥٢ في نكاح الحر الامة

٥٣ في الرجل يتزوج مكاتبته

٥٣ في انكاح الرجل عبده أمته

٥٤ في نكاح الامة على الحرية ونكاح

الحرية على الامة

٥٦ في استسرار العبد والمكاتب في أموالهما

ونكاحهما بشير اذن السيد

٥٦ في الامة والحرية يران من أنفسهما

والعبد يران من نفسه

٦١ عيوب النساء

٦١ في عيوب النساء والرجال

٦٦ كتاب النكاح الثالث

٦٦ النكاح بصداق لا يحل

صحيفة

٦٧ النكاح بصداق مجهول

٦٨ في الصداق يوجد به عيب أو يوجد

به رهن فيهلك

٦٩ في صداق السر

٦٩ في صداق الفرز

٧٠ الصداق بالعبد يوجد به عيب

٧٠ الرجل يزوج ابنته ويضمن صداقها

٧٢ الرجل يزوج ابنته صغيراً في مرضه

ويضمن عنه الصداق

٧٣ النكاح بصداق أقل من ربع دينار

٧٤ نصف الصداق

٨٢ صداق اليهودية والنصرانية والمجوسية

يسلمن وتأتى أزواجهن الاسلام

٨٣ صداق الامة والمرتدة والفارة

٨٦ في التفويض

٨٩ الدعوى في الصداق

٩١ النكاح النسي لا يجوز وصداقه

وطلاقه وميراثه

٩٥ صداق امرأة المكاتب والعبد يتزوج

بشير اذن سيده

٩٦ كتاب النكاح الرابع

٩٦ نكاح المريض والمريضة

| صحيفه | صحيفه |
|---|---|
| ١٢٣ في الرجل ينكح النسوة في عقدة واحدة | ٩٧ الرجل يريد نكاح المرأة فيقول له أبوه قد وطئها فلا تطها |
| ١٢٣ في نكاح الام وابنتها في عقدة واحدة | ٩٨ الرجل ينكح المرأة فيدخل عليه غير امرأته |
| ١٢٤ الذي يتزوج المرأة ثم يتزوج ابنتها قبل أن يدخل بها | ٩٨ الامة ينكحها الرجل فيريد أن يوطئها |
| ١٢٧ في الرجل يزني بأمر امرأته أو يتزوجها عمدا | سيدها معه والرجل يزني بالمرأة أو يقدفها ثم يتزوجها |
| ١٢٩ في نكاح الاختين | ٩٩ ما جاء في الخثي |
| ١٣٠ في الاختين من ملك اليمين | ١٠٠ الدعوى في النكاح. |
| ١٣٧ في وطء الاختين من الرضاة بملك اليمين | ١٠١ ملك الرجل امرأته وملك المرأة زوجها |
| ١٣٣ في نكاح الاخت على الاخت في عتبتها | ١٠٣ الذي لا يقدر على مهر امرأته |
| ١٣٤ في الجمع بين النساء | ١٠٤ في نفقة الرجل على امرأته |
| ١٣٥ في وطء المرأة وابنتها من ملك اليمين والنكاح | ١٠٦ نفقة المييد على نسلهم |
| ١٣٦ احصان النكاح بغير ولي | ١٠٨ في فرض السلطان النفقة للمرأة على زوجها |
| ١٣٦ احصان الصغيرة | ١١٣ في المتن |
| ١٣٦ احصان الصبي والخصى | ١١٦ ضرب الأجل لامرأة المجنون والمجنون |
| ١٣٨ في احصان الامة واليهودية والنصرية | ١١٦ في اختلاف الزوجين في متاع البيت |
| ١٣٩ في الدعوى في الاحصان | ١١٨ القسم بين الزوجات |
| ١٤٠ في احصان المرتدة | ١٢٣ في كتاب النكاح الخامس |

| صحيفة | صحيفة |
|---------------------------------------|--------------------------------------|
| وطلاقهم | ١٤١ في الاحلال |
| ١٦٤ في وطء المسيية في دار الحرب | ١٤٧ ﴿ كتاب النكاح السادس ﴾ |
| ١٦٤ في وطء السيية والاستبراء | ١٤٧ في مناكح المشركين وأهل الكتاب |
| ١٦٥ في عبد المسلم وأمه النصرانية يزوج | واسلام أحد الزوجين والسبي والارتداد |
| أحدهما صاحبه | ١٥٦ في نكاح نساء أهل الكتاب وإمامتهم |
| ١٦٥ في الارتداد | ١٦٠ المجوسى يسلم وعنده عشر نسوة أو |
| ١٦٦ في حدود المرتد والمردة وفرائضهما | امرأة وابنتها |
| ﴿ تم الفهرس ﴾ | ١٦١ نكاح أهل الشرك وأهل الذمة |

المكتبة الإمامية الإمامية الإمامية

لإمام دابر الهجرة الإمام مالك بن أنس الأصبغي

رواية الإمام سخون بن سعيد التنوخي
عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم المتقي
رضي الله تعالى عنهم أجمعين

—*—*—*—*—
الجزء الرابع

﴿أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل﴾

—*—*—*—*—
﴿حقوق الطبع محفوظة للمترجم﴾

الحاج محمد قنديل نسائي المغربي البوشي

(التاجر بالعقارين بمصر)

—*—*—*—*—
تيسر

قد جرى طبع هذا الكتاب الجليل على نسخة عشقة جداً فيه، تاريخها عن
ثمانمائة سنة مكتوبة في رق غزال صقيل ثمين وفقى الله سبحانه وتعالى بفضلها
الحصول عليها بعد بذل الجهود وصرف باعظ النفقات ووجدني حواشي هذه
النسخة خطوط لكثير من أئمة المذهب كالماضي عياض وأضرابه وقد نسب له
فيها أن المدونة فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف حديث
ومن الآثار ستة وثلاثون ألف أثر ومن المسائل أربعون ألف مسألة اهـ

طُبعت بمطبعة السعادة بمحاور محافظة مصر سنة ١٣٢٣ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿كتاب النكاح الاول﴾

﴿ما جاء في نكاح الشغار﴾

﴿حدثنا﴾ حسن بن ابراهيم قال حدثنا زيادة الله بن أحمد قال حدثنا يزيد بن أيوب وسليمان بن سالم قال قال سحنون بن سعيد قلت لعبد الرحمن بن القاسم أ رأيت أن قال زوجني مولاتك وأزواجك مولاتي ولا مهر بيننا أهذا من الشغار عند مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال زوجني ابنتك بمائة دينار على أن أزواجك ابنتي بمائة دينار (قال ابن القاسم) سئل مالك عن رجل قال زوجني ابنتك بخمسين ديناراً على أن أزواجك ابنتي بمائة دينار فكرهه مالك ورآه من وجهه الشغار ﴿قلت﴾ أ رأيت أن قال لرجل زوجني أمتك بلا مهر وأزواجك أمتي بلا مهر (قال) قال مالك الشغار بين العبيد مثل الشغار بين الأحرار يفسخ وإن دخل بها فهذا يدل على أن مسئلتك شغار (قال ابن القاسم) ألا ترى أنه لو قال زوجني أمتك بلا مهر علي أن أزواجك أمتي بلا مهر أو قال زوج عبيد أمتك بلا مهر علي أن أزواج عبيدك أمتي بلا مهر أن هذا كله سواء وهو شغار كله ﴿قلت﴾ أ رأيت نكاح الشغار إذا وقع فدخل بالنساء فأقاما معها حتى ولدتا أولاداً أيكون ذلك جائزاً أم يفسخ (قال) قال مالك يفسخ على كل حال ﴿قلت﴾ وإن رضى النساء بذلك فهو شغار عند مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت نكاح الشغار أيقع طلاقه عليها قبل أن يفرق بينهما أم يكون بينهما الميراث أم يكون فسخ السلطان نكاحهما طلاقاً (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وقد

أخبرتك أن كل ما اختلف الناس فيه من النكاح حتى أجازوه قوم وكرهه قوم فإن
 أحب ما فيه إلى أن يلحق فيه الطلاق ويكون فيه الميراث (وقد روى القاسم وابن
 وهب وعلي بن زياد عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل الرجل ابنته على أن يزوجه الرجل
 الآخر ابنته وليس بينهما صداق (ابن وهب) عن عبد الله بن عمر بن حفص عن
 نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام
 (ابن وهب) عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أنه قال كان يكتب في عهد
 السعاة أن ينهوا أهل علمهم عن الشغار والشغار أن ينكح الرجل الرجل امرأة
 وينكحه الآخر امرأة بضع أحدهما بضع الأخرى بغير صداق وما يشبه ذلك (قال
 ابن وهب) وسمعت مالكا يقول في الرجل ينكح الرجل المرأة على أن ينكحه
 الآخر امرأة ولا مهر لواحدة منهما ثم يدخل بهما على ذلك قال مالك يفرق بينهما
 (قال ابن وهب) وقال لي مالك وشغار العبد مثل شغار الحرين لا يفني ولا يجوز
 (قال سحنون) والذي عليه أكثر رواة مالك أن كل عقد كانا مغلوين على فسخه
 ليس لاحد إجازته فالفسخ فيه ليس بطلاق ولا ميراث فيه (قال سحنون) وقد ثبت
 من نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشغار ما لا يحتاج فيه إلى حجة (قلت)
 أرأيت لو قال زوجني ابنتك بمائة دينار على أن أزوجك ابنتي بمائة دينار ان دخلا
 أيفرق بينهما (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن لا يفرق بينهما إذا دخلا
 وأرى أن يفرض لكل واحدة منهما صداق مثلها لأن هذين قد فرضا والشغار
 الذي نهى عنه هو الذي لا صداق فيه (قلت) أرأيت ان كان صداق كل واحدة
 منهما أقل مما سميا (قال) يكون لها الصداق الذي سميا ان كان الصداق أقل مما سميا
 (قلت) لابن القاسم ولم أجزته حين دخل كل واحد منهما باسراءه (قال) لأن كل
 واحد منهما تزوج اسراءه بما سميا من الدنانير وببضع الأخرى والبضع لا يكون صداقا
 فلما اجتمع في الصداق ما يكون مهرا وما لا يكون مهرا أبطلنا ذلك كله وجعلنا

لها صدق مثلها ألا ترى أنه لو تزوجها على مائة دينار ونمر لم يبد صلاحه أن أدركته قبل أن يدخل بها ففسخت هذا النكاح وإن دخل بها قبل أن يفسخ كان لها مهر مثلها ولم يلتفت إلى ما سمي من الدنانير والتمر الذي لم يبد صلاحه وجعل لها مهر مثلها إلا أن يكون مهر مثلها أقل مما تقدمها فلا يتقص منه شيئا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ألا ترى لو أن رجلا تزوج امرأة بمائة دينار نقدا أو بمائة دينار إلى موت أو فراق ثم كان صداقها أقل من المائة لم يتقص من المائة فهذا عندى مثله ألا ترى أن الرجل إذا خالع امرأته على حلال وحرام أبطل الحرام وأجيز منه الحلال ولم يكن للزوج غير ذلك فإن كان انما خالعا على حرام كله مثل الحر والخنزير واليا فالخلع جائز ولا يكون للزوج منه شيء ولا يتبع المرأة منه بشيء وإن كان خالعا على نمرة لم يبد صلاحها أو عبد لها آبق أو جنيث في بطن أمه أو البعير الشارد جاز ذلك وكان له أخذ الجنيث إذا وضعت أمه وأخذ الثمرة وأخذ العبد الآبق والبعير الشارد وكذلك ينفى عن مالك وهو رأيي (قال) سحنون ورواه ابن نافع عن مالك ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت أن قال زوجني ابنتك بمائة دينار على أن أزوجه ابنتي بلا مهر فعلا ووقع النكاح على هذا ودخل كل واحد منهما بامرأته (قال) أرى أن يجاز نكاح التي سمي المهر لها ويكون لها مهر مثلها ويفسخ نكاح التي لم يسم لها صدق دخل بها أو لم يدخل بها ﴿ قال ﴾ وقال مالك والشغار إذا دخل بها فسخ النكاح ولا يقام على ذلك النكاح على حال دخل بها أو لم يدخل ويفرض لها صدق مثلها بالسيس وضرقت بينهما (قال مالك) وشغار البيد كشغار الاحرار ﴿ قال ﴾ قتلنا مالك فلو أن رجلا زوج ابنته رجلا بصدق مائة دينار على أن زوجه الآخر ابنته بصدق خمسين دينارا (قال) قال مالك لا خير في هذا ورأه من وجه الشغار ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ويفسخ هذا ما لم يدخلها فإن دخلا لم يفسخ وكان للمراأتين صدق مثلها ﴿ قلت ﴾ أرأيت هاتين المراأتين أن يحمل لهما الصدق الذي سمي أم تحمل لهما صدق مثلها لكل واحدة منهما صدق مثلها (قال) قال لي مالك في الشغار يفرض لكل واحدة منهما صدق مثلها إذا وطئها فأرى هذا أيضا من

الوجه الذي يفرض لهما صداق مثلها ولا يلتفت الي ماسميا (قال سحنون) الا ان يكون ماسميا أكثر فلا يتقصان من التسمية

— في انكاح الاب ابنته بغير رضاها —

قلت : رأيت ان ردت الرجال رجلا بعد رجل أتجبر على النكاح أم لا (قال) لا تجبر عند مالك على النكاح ولا يجبر أحد أحدًا عند مالك على النكاح الا الاب في ابنته البكر وفي ابنته الصغير وفي أمته وفي عبده والولى في قيمه (قال) ولقد سألت رجل مالكا وأنا عنده فقال له ان لى ابنة أخ وهي بكر وهي سفينة وقد أردت أن أزوجه من يحسنها ويكفلها فأبت (قال مالك) لا تزوج الابرضاها (قال) انها سفينة في حالها (قال مالك) وان كانت سفينة فليس له أن يزوجه الابرضاها

— في انكاح الاب ابنته البكر والثيب —

قلت : رأيت ان زوج الصغيرة أبوها بأقل من مهر مثلها أيجوز ذلك عليها في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول يجوز عليها نكاح الاب فأرى أنه ان زوجها الاب بأقل من مهر مثلها أو بأكثر فان ذلك جائز اذا كان انما زوجها على وجه النظر لها (قال) ولقد سألت مالكا امرأة ولها ابنة في حجرها وقد طلق الام زوجها عن ابنة له منها فأراد الاب أن يزوجه من ابن أخ له فأنت الام الى مالك فقالت له ان لى ابنة وهي موسرة مرغوب فيها وقد أصدقت صداقا كثيرا فأراد أبوها أن يزوجه ابن أخ له معدما لشيء له أقدرى لى أن أتكم قال نعم انى أرى لك في ذلك متكلما (قال ابن القاسم) فأرى أن انكاح الاب ابها جائز عليها الا أن يأتي من ذلك ضرر فيمنع من ذلك (قلت) رأيت لو أن رجلا زوج ابنته بكرا فطلقها زوجها قبل أن يتي بها أو مات عنها أ يكون للاب أن يزوجه كما يزوج البكر في قول مالك قال نعم (قلت) فان بى بها فطلقها أو مات عنها (قال) قال مالك اذا بى بها فهي أحق بنفسها (قال ابن القاسم) وتسكن حيث شئت الا أن يخاف عليها

الفضيحة والمواضع السوء أو يخاف عليها من نفسها وهو ما فيكون للاب أو للولي أن
يمنعها من ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت أن زنت فحدثت أو لم تحد أي يكون للاب أن يزوجه
كما يزوج البكر في قول مالك قال نعم في رأيي ﴿قلت﴾ فإن زوجها تزويجا حراما
فدخل بها زوجها فجامعها ثم طلقها أو مات عنها ولم يقاعد ذلك أي يكون للاب أن
يزوجه كما يزوج البكر (قال) أرى أنه ليس له أن يزوجه كما يزوج البكر لأنه إنما
اقتضى زوجها وإن كان نكاحه فاسدا ألا ترى أنه نكاح يلحق فيه الولد ويدراً به
الحدة (قال مالك) وتمتد منه في بيت زوجها الذي كانت تسكن فيه وجعل المدة
فيه كالمدة في النكاح الحلال . فهذا يدل على أنه خلاف الزنا في تزويج الاب إياها
﴿قلت﴾ أرأيت الجارية يزوجه أبوها وهي بكر فيموت عنها زوجها أو يطلقها بعد
مادخل بها فقالت الجارية ما جاعني وقد كان الزوج أقرجماعها أي يكون للاب هاهنا
أن يزوجه كما يزوج البكر ثانية أم لا في قول مالك (قال) سألت مالكا عن الرجل
يتزوج المرأة ويدخل بها فيقيم معها ثم يارقها قبل أن يمسي فترجع إلى أبيها أي في
حال البكر في تزويجها إياها ثانية أم لا يزوجه أبوها إلا برضاها (فقال) مالك أما التي قد
طالت إقامتها مع زوجها وشهدت مشاهد النساء فإن تلك لا يزوجه إلا برضاها وإن
لم يصبها زوجها وأما إذا كان الشيء القريب فأي أرى له أن يزوجه (قال) فقلت لمالك
فالسنة (قال) لا أرى له أن يزوجه وأرى أن السنة طول إقامة . فسألتك هكذا
إذا أقرت بأنه لم يطأها وكان أمراً قريبا جاز نكاح الاب عليها لأنها تقول أنا بكر
وتقر بأن صنع الاب جائز عليها ولا يضرها ما قال الزوج من وطئها وإن كانت قد
طالت إقامتها فلا يزوجه إلا برضاها أقرت بالوطء أو لم تقر ﴿قلت﴾ أرأيت للمرأة
التيب التي قد ملكت أمرها إذا خاف الاب عليها من نفسها الفضيحة أو الولي أي يكون
له أن يضمها إليه وإن أبت أن تنضم إليه (قال) نعم تجبر على ذلك وللولي أو للاب أن
يضمها اليهما وهذا رأيي



— باب في احتلام النلام —

قلت ﴿ أ رأيت اذا احتلم النلام أ يكون للوالد أن يمنه أن يذهب حيث شاء ﴾ (قال)
مالك اذا احتلم النلام فله أن يذهب حيث شاء وليس للوالد أن يمنه (قال ابن القاسم)
الا أن يخاف من ناحيته سفلها فله أن يمنه

— في رضا البكر والتيب —

قلت ﴿ أ رأيت البكر ان قال لها وليها أنا أزواجك من فلان فسكتت فزواجها وليها
أ يكون هذا رضا منها بما صنع الولي ﴾ (قال) قال مالك ثم هذا من البكر رضا وكذلك
سمعت من مالك (وقال) غيره من رواية مالك وذلك اذا كانت تعلم أن سكوتها
رضا ﴿ قلت ﴾ فالتيب أ يكون اذنها سكوتها (قال) لا الا أن تشكلم وتستخلف الولي
على انكاحها ﴿ قلت ﴾ تحفظ هذا عن مالك (قال) ثم هذا قول مالك ﴿ قلت ﴾
أ رأيت التيب اذا قال لها والدها اني مزوجك من فلان فسكتت فذهب الاب
فزواجها من ذلك الرجل أ يكون سكوتها ذلك تقويضا منها الى الاب في انكاحها
من ذلك الرجل أم لا (قال) تأويل الحديث الايم أحق بنفسها أن سكوتها لا يكون
برضا (قال) والبكر تستشار في نفسها واذنها صحتها وان السكوت انما يكون جائزا في
البكر ان قال لها الولي اني مزوجك من فلان فسكتت ثم ذهب فزواجها منه
بغا نكرت ان التزويج لازم ولا ينفعها انكارها بعد سكوتها وكذلك قال لي مالك في
البكر على ما أخبرتك ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبرني السري بن يحيى عن الحسن
البصري أنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج عثمان بن عفان ابنته ولم
يشتريها ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال
لا يكره على النكاح الا الاب فانه يزوج ابنته اذا كانت بكرا ﴿ قال ابن القاسم ﴾
ولقد سمعت أن مالكا كان يقول في الرجل يزوج أخته التيب أو البكر ولا يستأمرها
ثم تعلم بذلك قرضي فبلغني أن مالكا مرة كان يقول ان كانت المرأة بعيدة عن موضعه

فرضيت اذا بلغها لم أر أن يجوز وان كانت معه في البلدة فبلغها ذلك فرضيت جاز
ذلك فسلنا مالكا ونزل بالمدينة في رجل زوج أخته فبلغها فقالت ما وكلت ولا
أرضي ثم قلت في ذلك فرضيت (قال مالك) لا أراه نكاحا جائزا ولا يقام عليه حتى
يستأنف نكاحا جديدا ان أحببت (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجل يزوج ابنه
الكبير المتقطع عنه أو البنت الثيب وهي غائبة عنه أو هو غائب عنهما فيرضيان بما
فعل أبوهما (قال مالك) لا يقام على ذلك النكاح وان رضيا لأنهما لو ماتا لم يكن
بينهما ميراث ^{في} قلت ^{في} رأيت الجارية البالغة التي قد حاضت وهي بكر لا أب لها
زوجها وليها بنير أمرها فبلغها فرضيت أو سكنت أي يكون سكوتها رضا (قال)
لا يكون سكوتها رضا ولا زوجها حتى يستشيرها فان فعل فزوجها بنير مشورتها
وكان حاضرا معها في البلدة فأعلمها حين زوجها فرضيت رأيت ذلك جائزا وان كان على
غير ذلك من تأخير اعلامها بما فعل من تزويجها إياها أو بعد الموضع عليه فلا يجوز ذلك
وان أجازته وهذا قول مالك ^{في} قال ^{في} ابن القاسم وابن وهب وعلي بن زياد عن مالك
ان عبد الله بن الفضل حدثه عن نافع عن جبير عن عبد الله بن عباس أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها واذا
صامها (قال مالك) وذلك عندنا في البكر أئيمة ^{في} وقالوا ^{في} عن مالك أنه بلغه أن القاسم
ابن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار كانوا يقولون في البكر يزوجه أبوها بنير
اذاها ان ذلك لازم لها ^{في} وقالوا ^{في} عن مالك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالما كانا يكتحان
بناهما الابكار ولا يستأمرانهن (قال ابن وهب) قال مالك وذلك الامر عندنا في
الابكار ^{في} ابن نافع ^{في} عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة أنهم كانوا
يقولون الرجل أحق بانكاح ابنته البكر بشير اذاها وان كانت ثيبا فلا جواز لأبيها في
انكاحها الا اذاها وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وأبو بكر بن عبد الرحمن
ابن الحارث بن هشام وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد
الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار مع مشيخة سواهم من نظرناهم أهل قته

وفضل (ابن وهب) عن شيب بن سعيد التميمي عن محمد بن عمرو بن علقمة يحدث عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القيمة تستأمر في نفسها فإن سكنت فهو اذنها وإن أبت فلا جواز عليها (ابن وهب) وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن عبد العزيز وابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل قيمة تستأمر في نفسها فأنتكرت لم يحجز عليها وما صمتت عنه وأقرت جاز عليها وذلك اذنها (ابن وهب) وقال مالك لا تزوج القيمة التي يولى عليها حتى تبلغ ولا يقطع عنها ما جعل لها من الخيار وأمر نفسها أنه لا جواز عليها حتى تأذن لأحد الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك (وكيع) عن الفزاري عن أشعث بن سوار عن ابن سيرين عن شريح قال تستأمر القيمة في نفسها فإن معضت^(١) لم تنكح وإن سكنت فهو اذنها. ويدل على أن القيمة إذا شوورت في نفسها أنها لا تكون إلا بالنالان التي لم تبلغ لا اذن لها فكيف تستأذن من ليس لها اذن

— في وضع الاب بمض الصداق ودفع الصداق الى الاب —

(قلت) رأيت أن زوج ابنته وهي بكر ثم حط من الصداق أيحوز ذلك على الابنة في قول مالك (قال) قال مالك لا يحوز للاب أن يضع من صداق ابنته البكر شيئا إذا لم يطلقها زوجها (قال ابن القاسم) وأرى أن ينظر في ذلك فإن كان ما صنع الاب على وجه النظر مثل أن يكون الزوج مصرا بالهر فيخفف عنه وينظره فذلك جائز على البت لا أنه لو طلقها ثم وضع الاب النصف الذي وجب للابنة من الصداق أن ذلك جائز على البت فأما أن يضع من غير طلاق ولا على وجه النظر لها فلا أرى أن يحوز ذلك له (ابن وهب) عن مالك ويونس وغيرهما عن ربيعة أنه كان يقول الذي يده

(١) (قوله معضت) بالضاد المعجمة وقيل معضت بالمهملة بمعنى واحد أي لم يمت اه من

عاش الاصل بمض زيادة وفي القاموس وشرحه معض من الامر كفرح غضب وشق عليه وفي حديث ابن مسعود تستأمر القيمة فإن معضت لم تنكح أي شق عليها اه كنه مصحح

عقدة النكاح هو السيد في أمته والاب في ابنته البكر ﴿قال ابن وهب﴾ وقال لي مالك وسمعت زيد بن أسلم يقول ذلك ﴿قال ابن وهب﴾ وقال مالك ويونس قال ابن شهاب الذي بيده عقدة النكاح فهي البكر التي ينفو ولها فيجوز ذلك ولا يجوز عنوها هي (قال ابن شهاب) وقوله الا أن ينفون فالنفو اليهم اذا كانت امرأة فيا فهي أولى بذلك ولا يملك ذلك عليها ولئلا يملكها فان أرادت ان تنفو فتضع له نصفه الذي وجب لها عليه من حقها جاز ذلك له وان أرادت أخذه فهي أمك بذلك ﴿ابن وهب﴾ عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عباس ومحمد بن كعب القرظي مثل قول ابن شهاب في المرأة الثيب (وقال) ابن عباس مثل قول ابن شهاب في البكر ﴿ابن وهب﴾ وقال مالك لا أراه جائزا لأبي البكر أن يجوز وضيعة الا اذا وقع الطلاق وكان لها نصف الصداق ففي ذلك تكون الوضيعة فأما ما قيل الطلاق فان ذلك لا يجوز لا بها وكذلك فيما يرى موقفه من القرآن ﴿قلت﴾ أرايت الثيب اذا زوجها أبوها برضاها فدفعت الزوج الصداق الى أبيها أيجوز ذلك أم لا (قال) سئل مالك عن رجل زوج ابنته فيا فدفعت الزوج الصداق الى أبيها ولم يرض فزعم الأب أن الصداق قد تلف من عنده قال مالك يضمن الأب الصداق ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت بكرا لا أب لها زوجها أخوها أو جدها أو عمها أو ولها برضاها فقبض الصداق أيجوز ذلك على الجارية أم لا (قال) لا يجوز ذلك على الجارية الا أن يكون وصيا فان كان وصيا فانه يجوز قبضه على الجارية لانه الناظر لها ومالها في يده ألا ترى أنها لا تأخذ مالها من الوصي وانما هو في يده وان كانت قد طمئت وبلغت فذلك في يد الوصي عند مالك حتى تزوج ويؤنس منها الرشد والاصلاح لنفسها في مالها ﴿قلت﴾ وما سألتك عنه من أمر البكر أهو قول مالك قال نعم (قال ابن القاسم) وانما رأيت مالكاً ضمن الاب الصداق الذي قبض في بنته الثيب لانها لم توكله قبض الصداق وانه كان متعديا حين قبض الصداق ولم يدفعه اليها حين قبضه فيبرأ منه بمنزلة مال كان لها على رجل قبضه الاب ينير أمرها فلا ينزل العزم والاشد

في انكاح الاولياء

﴿قلت﴾ أكان مالك يقول إذا اجتمع الاولياء في نكاح المرأة ان بعضهم أولى من
 بعض (قال) قال مالك ان اختلف الاولياء وهم في التعمد سواء نظر السلطان
 في ذلك فان كان بعضهم أقعد من بعض فلا أقعد أولى بانكاحها عند مالك ﴿قلت﴾
 فالأخ أولى أم الجدة (قال) الأخ أولى من الجد عند مالك ﴿قلت﴾ فان
 الأخ أولى أم الجد في قول مالك (قال) ابن الأخ ﴿قلت﴾ فن أولى بانكاحها الابن
 أم الاب (قال) قال مالك الابن أولى بانكاحها وبالصلاة عليها ﴿ابن وهب﴾ عن
 يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه سأل عن امرأة لها أخ وموال يخطب فقال أخوها
 أولى بها من موالها ﴿قلت﴾ لابن القاسم فن أولى بانكاحها وبالصلاة عليها ابن ابنها
 أم الاب (قال) ابن الابن أولى ﴿قلت﴾ رأيت ما يذكر من قول مالك في الاولياء
 أن الاقعد أولى بانكاحها أليس هذا إذا فوضت اليهم فقالت زوجوني أو خطبت
 فرضيت فاختار الاولياء في انكاحها وتشاحوا على ذلك (قال) نعم انما هذا إذا خطبت
 ورضيت وتشاح الاولياء في انكاحها فان للأقرب فالأقرب أن ينكحها دونهم
 ﴿قلت﴾ رأيت المرأة يكون أولياؤها حضوراً كلهم وبعضهم أقعد بها من بعض
 منهم المم والأخ والجدة وولد الولد والوالد نفسه فزوجها المم وأنكر ولدها وسائر
 الاولياء تزويجها وقد رضيت المرأة (قال) ذلك جائز على الاولياء عند مالك ﴿قال﴾
 وقال مالك في المرأة التي لها الاب والأخ فيزوجها الأخ برضاها وأنكر الاب
 أذلك له (قال مالك) ليس للاب هاهنا قول إذا زوجها الأخ برضاها لانها قد ملكت
 أمرها ﴿قال﴾ وقال لي مالك رأيت المرأة لو قال الاب لا أزوجه لا يكون ذلك له
 ﴿قلت﴾ رأيت البكر اذا لم يكن لها أب وكان لها من الاولياء من ذكرت لك من
 الاخوة والاعمام والاجداد وبني الاخوة فزوجها بعض الاولياء وأنكر التزويج
 سائر الاولياء فيجوز هذا النكاح في قول مالك (قال) سألت مالكا عن قول عمر بن

الخطاب أو ذى الرأى من أهلها من ذو الرأى بن أهلها (قال مالك) الرجل من
العشيرة أو ابن الم أو المولى وإن كانت المرأة من العرب فإن انكاحه إياها جائز . قال
مالك وإن كان ثم من هو أقدم منه فانكاحه إياها جائز إذا كان له الصلاح والفضل
إذا أصاب وجه النكاح (قال ابن نافع عن مالك أن ذى الرأى من أهلها
الرجل من العصبه (قال سحنون) وأكثر الرواة يقولون لا يزوجها ولياً وثم أولى منه
حاضر فإن فعل وزوج نظر السلطان في ذلك (وقال) آخرون للأقرب أن يرد أو
يجوز إلا أن يتناول مكثها عند الزوج وتلد منه الأولاد لأنه لم يخرج العقد من أن
يكون وليه ولياً وهذا في ذات المنصب والقدر والولاية (وقال) بعض الرواة وبدل
على ذلك من الكتاب ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله تبارك وتعالى
يقول في كتابه وإذا طلقتم النساء فليئن أجلهن فلا تمضوهن أن ينكحن أزواجهن
إذا تراضوا بينهم بالمعروف والمضل من الولي وإن النكاح يتم برضا الولي المزوج
ولا يتم إلا به وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الأيم أحق بنفسها من وليها
والبكر تستأذن في نفسها وأذنوا صباه . وقال أيضاً صلى الله عليه وسلم واليتيمة
تشارور في نفسها (وقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المحفوظ عنه أيما
امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي
له فيكون معناه من لا ولي له ويكون أيضاً أن يكون لها ولي فيمنعها أعضالا لها فإذا
منعها فقد أخرج نفسه من الولاية بالمضل (وقد) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا ضرر ولا ضرار فإذا كان ضرر حكم السلطان أن ينقي الضرر وتزوج فكان ولياً كما
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) أ رأيت أن كان في أولياء هذه الجارية
وهي بكر أخ وجد وابن أخ أ يجوز تزويج ذى الرأى من أهلها إياها (قال) لم أسمع من
مالك فيه شيئاً وأراه جائزاً إذا أصاب وجه النكاح (قلت) أ رأيت البكر أ يجوز لذي
الرأى أن يزوجه إذا لم يكن الاب (قال) قال مالك في تأويل حديث عمر بن الخطاب
ما أخبرتك فتأويل حديث عمر يجمع له البكر واليتيم ولم يذكر لنا مالك بكراً من

ثيب ولم نشك أن البكر والتيب اذا لم يكن للبكر والد ولا وصي سواء ﴿ قلت ﴾
 أرايت الرجل يئيب عن ابنته البكر أكون للأولياء أن يزوجوها (قال) قال مالك اذا
 غاب غيبة متقطعة مثل هؤلاء الذين يخرجون في المغازي فيقيمون في البلاد التي
 خرجوا اليها مثل الاندلس أو افريقية أو طنجة (قال) فأرى أن ترفع أمرها الى
 السلطان فينظر لها ويزوجها ﴿ سحنون ﴾ ورواه علي بن زياد عن مالك ﴿ قلت ﴾
 أفيكون للأولياء أن يزوجوها بغير أمر السلطان (قال) هكذا سمعت مالكا يقول
 يرفع أمرها الى السلطان ﴿ قلت ﴾ أرايت ان خرج تاجراً الى افريقية أو نحوها من
 البلدان وخلف بنات أبكاراً فأردن النكاح ورفعن ذلك الى السلطان أينظر السلطان
 في ذلك أم لا (قال) انما سمعنا مالكا يقول في الذي يئيب غيبة متقطعة فأما من
 خرج تاجراً وليس يريد المقام تلك البلاد فلا يهجم السلطان على ابنته البكر فيزوجها
 وليس لأحد من الاولياء أن يزوجها (قال) وهو رأيي لأن مالكا لم يوسع في أن تزوج
 ابنة الرجل البكر إلا أن يئيب غيبة متقطعة ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كانت ثيباً فخطب
 الخطيب اليها نفسها فأبى والدها أو وليها أن يزوجها فرفعت ذلك الى السلطان وهو دونها
 في الحسب والشرف إلا أنه كفنه في الدين فرضيت به وأبى الولي (قال) يزوجها
 السلطان ولا ينظر الى قول الاب والولي اذا رضيت به وكان كفواً في دينه قال
 وهذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان كفواً في الدين ولم يكن كفواً لها في
 المال فرضيت به وأبى الولي أن يرضى أيزوجها منه السلطان أم لا (قال) ماسمت
 من مالك في هذا شيئاً إلا أني سألت مالكا عن نكاح الموالى في الصرب فقال لا
 بأس بذلك ألا ترى الى ما قال الله في كتابه يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى
 وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله أتقاكم ﴿ قلت ﴾ أرايت ان
 رضيت بمبدوحي امرأة من العرب وأبى الاب أو الولي أن يزوجها وهي ثيب أيزوجها
 منه السلطان أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا ما أخبرتك (قال) ولقد قيل
 للمالك ان بعض هؤلاء القوم فرغوا من عرية ومولاة فأعظم ذلك اعظاماً شديداً وقال

أهل الاسلام كلهم بمضمين لبعض أكفاء لقول الله في التنزيل إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴿سحون﴾ وقال غيره ليس العبد ومثله اذا دعت اليه اذا كانت ذات المنصب والموضع والقدر بما يكون الولي في مخالفتها عاصلاً لان للناس منا كع قد عرفت ولم يعرفوا لها ﴿قلت﴾ أرايت البكر اذا خطبت الى أبيها فتمنع الاب من انكاحها من أول ما خطبت اليه وقالت الجارية وهي بالغة زوجني فأنا أريد الرجال ورفضت أمرها الى السلطان أيكون رد الاب مخاطب الاول اعضالاً لها وترى للسلطان أن يزوجها اذا أبي الاب (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أني أرى ان عرف عضل الاب اياها وضرورته اياها لذلك لم يكن منه ذلك نظراً لما رأيت للسلطان ان قامت الجارية بذلك وطلبت نكاحه أن يزوجها السلطان اذا علم أن الاب إنما هو مضاربها في رده وليس هو يناظر لها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار فان لم يعرف من الاب فيه ضرر لم يهجم السلطان على ابنته في انكاحها حتى يتبين له الضرر ﴿قلت﴾ أرايت البكر اذا رد الاب عنها خاطباً واحداً أو خاطبين وقالت الجارية في أول من خطبها للاب زوجني فأني أريد الرجال فأبي الاب أيكون الاب في أول خاطب رد عنها عاصلاً لها (قال) أرى أنه ليس يكره الآباء على انكاح بناتهم إلا بكار الا أن يكون مضاراً أو عاصلاً لها فان عرف ذلك منه وأرادت الجارية النكاح فان السلطان يقول له اما أن تزوج واما أن أزوجها عليك ﴿قلت﴾ وليس لهذا عندك حد في قول مالك في رد الاب عنها المخاطب الواحد والاثنين (قال) لا نعرف من قول مالك في هذا حداً الا أن يعرف ضرره واضعاله

— في نكاح من أسلمت على يد رجل أو أسلم أبوها أو جدّها على يديه —

﴿قلت﴾ أرايت ولي النعمة أيجوز أن يزوج (قال) نعم في قول مالك ﴿قال﴾ وقال مالك وزوجها من نفسه وبلي عقدة نكاح نفسه اذا رضيت ﴿قلت﴾ فان كان أمّا أسلم على يديه والدّها أو جدّها أو أسلمت هي على يديه أيجوز له أن يزوجها (قال) أمّا

التي أسلمت على يديه فلما تدخل فيها فسررت لك من قول مالك في انكاح الذبضة
 فيجوز انكاحه اياها (قال) وأما اذا أسلم أبوها وتقدم ذلك حتى يكون لها من القدر
 والنفي والاباء في الاسلام وتنافس الناس فيها فلا يزوجها وهو والاجنبى سواء
 ﴿قلت﴾ أرايت ولي التبعة يزوج مولاته ولها ذو رحم أمهم أو بنواخوة أو اخوة
 الا أنه ليس لها أب فزوجها وهي بكر رضاه أو ثيب رضاه (قال) هذا عندي من
 ذوى الرأي من أهلها له أن يزوجها اذا كان له الصلاح لان مالكا قال المولى الذى له
 الحلال في المشيرة له أن يزوج المريية من قومه اذا كان له الموضع والرأي (قال مالك)
 وأراه من ذوى الرأي من أهلها اذا لم يكن لها أب ولا وصى ﴿قال سحنون﴾
 وقد بينا قول الرواة قبل هذا في مثل هذا من قول مالك

— في أنه لا يحل نكاح بغير ولي وان ولاية الاجنبى —
 ﴿لا يجوز الا أن تكون وضعية﴾

﴿ابن وهب﴾ قال أخبرني الضحاك بن عثمان عن عبد الرحمن عن عبد الجبار عن الحسن
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل نكاح الا بولي ومصدق وشاهدي عدل
 ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الميموني عن أبي بردة بن أبي
 موسى الاشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح لامرأة بغير اذن
 ولي ﴿ابن وهب﴾ عن عمر بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن نكاح لا بولي ﴿ابن وهب﴾ عن ابن جريج

(١) (قوله عن أبي بردة بن أبي موسى) كذا في نسخة وفي نسخة أخرى عن أبي موسى قيل ان
 هذا الحديث موقوف على أبي بردة قاله علي بن المدني قال لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قال لا نكاح الا بولي اه وعن أبي جاز النكاح بغير ولي ابن سيرين والحسن والشعبي وروى ذلك
 عن علي بن أبي طالب وقال به أبو حنيفة اه وقوله لا نكاح مثل هذا لفظ اذا ورد في مثل
 النكاح والمعاملات فلا يحل بوجه الا على نفي الصفة واذا ورد في المبادات كالتزويج والصلاة
 فله يقع على الاجزاء وعلى النكاح واختلف أهل الأصول على ما يحصل منهما اذا لم يكن فريضة اه
 من خامس الأصول

عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عمرو بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح امرأة بغير إذن وليها فإن نكحت فنكاحها باطل ثلاث نكرات فإن أصابها كلها بما أصاب منها فإن اشتعروا فالسلطان ولي من لا ولي له وإن وهب **﴿﴾** عن ابن جريح أن عبد الحميد بن جبير بن شيبة حدثه أن عكرمة بن خالد حدثه قال جمع الطريق ركبا فقلت امرأة أمرها غير ولي فأنكحها رجلا منهم ففرق عمر بن الخطاب رضي الله عنه بينهما وعاقب الناكح والمنكح **﴿﴾** ابن وهب **﴿﴾** عن عمرو بن الحارث أن يزيد بن أبي حبيب حدثه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أيوب بن شرحبيل أيا رجل نكح امرأة بغير إذن وليها فأنزع منه المرأة وعاقب الذي أنكحه **﴿﴾** ابن وهب **﴿﴾** عن ابن لبيبة عن محمد بن زيد بن المهاجر التميمي أن رجلا من قریش أنكح امرأة من قومه ووليها غائب فبني بها زوجها ثم قدم وليها فخاصم في ذلك إلى عمر بن عبد العزيز فرد النكاح ونزعها منه **﴿﴾** ابن وهب **﴿﴾** عن ابن لبيبة وعمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج أنه سمع ابن المسيب يقول أن عمر بن الخطاب قال لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان **﴿﴾** ابن وهب **﴿﴾** عن مالك عن حماد بن عيسى عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مثله **﴿﴾** قال ابن وهب **﴿﴾** قال مالك في المرأة يفرق بينها وبين زوجها دخل بها أو لم يدخل بها إذا زوجها غير ولي إلا أن يميز ذلك الولي أو السلطان إن لم يكن لها ولي فإن فرّق بينهما فهي طليقة فأما المرأة الوضيعة مثل الممتعة والسوداء أو المسالمة فإن كان نكاحا ظاهرا معروفا فذلك أخف عندي من المرأة لها الموضع

— في تزويج الوصي ووصي الوصي —

﴿﴾ قلت **﴿﴾** أرأيت الوصي أو وصي الوصي أيجوز أن يزوج البكر إذا بلغت والاولياء يشكرون والجارية راضية (قال) قال مالك لا نكاح للاولياء مع الوصي والوصي ووصي الوصي أولى من الاولياء **﴿﴾** قلت **﴿﴾** أرأيت إن رضيت الجارية ورضي الاولياء

والوصى ينكر (قال) قال مالك لانكاح لها ولا لهم الا بالوصى فان اختلفوا في ذلك
نظر السلطان فيما بينهم **وقلت** **﴿**أرأيت للمرأة التي انكح زوجها الاولياء برضاها
والوصى ينكر (قال) ذلك جائز عند مالك ألا ترى أن مالكا قال لي في الاخ زوج
أخته التي برضاها والاب ينكر ان ذلك جائز على الاب (قال مالك) وما للاب وما لها
وهي مالكة أسرها. والوصى أيضا في التي انكح برضاها والاولياء يشكرون
جاء انكاحها اياها وليس الرمي أو الوصي فيها بمنزلة الاجنبي (قال) لي مالك
ووصى الوصي أولى ببضع الابكار أن يزوجهن برضاها اذا بلن من الاولياء
وقلت **﴿**أرأيت ان كان وصي وصي وصي أيموز فله بمنزلة الوصي (قال) نعم في
رأى وانما سألتنا مالكا عن وصي الوصي ولم نشك أن الثالث مثلها والرابع وأكثر
من ذلك **وقلت** **﴿**فان زوجها ولي ولها وصي زوجها أخ أو عم برضاها وقد حاضت
ولها وصي أو وصي وصي (قال) انكاح الاخ والم لا يمحوز وليس للاولياء في انكاحها
مع الاوصياء قضاء فان لم يكن لها وصي ولا والد فحاضت فاستخلفت ولها فزوجها
فذلك جائز وهذا قول مالك وما لم تبلغ الحيض فلا يمحوز لاحد أن يزوجه الا
الاب وهذا قول مالك **﴿**ابن وهب **﴿**عن يونس بن يزيد عن ربيعة أنه قال لا ينبغي
للولي أن ينكح دون الوصي وان أنكحها الوصي أخذاً ورضيت دون الولي جاز
ذلك فان أنكحها الولي دون الوصي ورضيت لم يمحز دون الامم وليس الى الولي
مع الوصي قضاء **﴿**ابن وهب **﴿**عن معاوية بن صالح أنه سمع يحيى بن سعيد يقول
الوصي أولى من الولي ويشاور الولي في ذلك قال والوصي العدل مثل الولد
﴿ابن وهب **﴿**عن أشهل بن حاتم عن شعبة بن الحجاج عن ممالك بن حرب أن
شريحاً أجاز نكاح وصي والاولياء يشكرون **﴿**قال ابن وهب **﴿**وقال الليث بن
سعد مثله الوصي أولى من الولي **وقلت** **﴿**أرأيت الضنار هل ينكحهم أحد من
الاولياء (قال) قال مالك أما الغلام فيزوجه الاب والوصي ولا يمحوز أن يزوجه أحد
الا الاب أو الوصي ولا يمحوز أن يزوجه أحد من الاولياء غير الوصي أو الاب

ووصى الوصي أيضاً (قال) قال مالك انكاحه الغلام الصغير جائز وأما الجارية فلا
 زوجها أحد إلا أبوها ولا زوجها أحد من الأولياء ولا الاوصياء حتى تبلغ الحيض
 فإذا بلغت الحيض فزوجها الوصي برضاها جاز ذلك وكذلك ان زوجها وصي
 الوصي برضاها فذلك جائز وهو قول مالك (وقال مالك) لا يجوز للوصي ولا لأحد
 أن يزوج صغيرة لم تحض إلا الأب فأما الغلام فلو وصي أن يزوجه قبل أن يحتلم
 فهو ابن وهب عن محزمة عن أبيه قال سمعت ابن قسيط واستفتي في غلام كان في
 حجر رجل فأنكحه ابنته أيجوز انكاحه عليه (قال) نعم وهما يتوارثان (وقال) ذلك نافع
 مولى ابن عمر انه جائز وهما يتوارثان (ابن وهب) عن يونس بن يزيد عن ابن
 شهاب قال أرى هذا النكاح جائزاً وإن كره الغلام إذا احتلم (قلت) أرايت الولي
 أو الوالد إذا استخلف من يزوج ابنته أيجوز هذا في قول مالك قال نعم (قلت) هل
 يلزم للملك أن تستخلف من يزوج ابنتها وقد حاضت ابنتها ولا أب للبت (قال)
 قال مالك لا يجوز إلا أن تكون وصية فإن كانت وصية جاز لها أن تستخلف من زوجها
 ولا يجوز لها هي أن تقعد نكاحها (قلت) وكذلك لو أوصى إلى امرأة أجنبيته أ كانت
 بمنزلة الام في انكاح هذه الجارية في قول مالك قال نعم (قلت) ولا يجوز للام
 وإن كانت وصية أن تستخلف من يزوج ابنتها قبل أن تبلغ الابنة الحيض في قول مالك
 (قال) نعم لا يجوز ذلك في قول مالك

في المرأة توكّل ولين فينكحها من رجلين

(قلت) أرايت لو أن امرأة زوجها الأولياء برضاها فزوجها هذا الاخ من رجل
 وزوجها هذا الاخ من رجل ولم يعلم أيهما الأول (قال) قال مالك ان كانت وكلتهما
 فإن علم أيهما كان أول فهو أحق بها وإن دخل بها أحدهما فالتى دخل بها أحق بها
 وإن كان آخرهما نكحها وأما إذا لم يعلم أيهما أول ولم يدخل بها واحد منهما فلم أسمع
 من مالك فيه شيئاً إلا أنني أرى أن يفسخ نكاحها جميعاً ثم يتبدئ نكاح من
 أحببت منها أو من غيرها (قلت) أرايت ان قالت المرأة هذا هو الأول ولم

يُعلم ذلك إلا بقولها (قال) لا أرى أن يثبت النكاح وأرى أن يفسخ به ابن وهب
عن معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد أنه قال إن عمر بن الخطاب قضى في الولين
ينكحان المرأة ولا يعلم أحدهما بصاحبه أنها للذي دخل بها فإن لم يكن دخل بها
أحدهما فهي للاول (ابن وهب) عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل أمر
أخاه أن ينكح ابنته وسافر فأثاه رجل غطبها إليه فأنكحها الاب ثم إن عمها أنكحها
بعد ذلك فدخل بها الآخر منهما ثم إن الاب قدم والذي زوج معه (قال) ابن شهاب نرى
أنهما ناكحان لم يشتر أحدهما بالآخر فترى أولاهما بها الذي أفصى إليها حتى استوجبت
مهرها تاما واستوجبت ما تستوجب المحصنة في نكاح الحلال ولو اختصما قبل أن
يدخل بها كان أحقهما فيما نرى الناكح الاول ولكنهما اختصما بعد ما استحل الفرج
بنكاح حلال لا يعلم قبله نكاح (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن يحيى
ابن سعيد وربيعة وعطاء بن أبي رباح ومكحول بذلك (وقال) قال يحيى فإن لم يعلم
أيهما كان قبل فسخ النكاح إلا أن يدخل بها فإن دخل بها لم يفرق بينهما (قلت)
أرأيت أمة أعتقها رجلان من وليها منهما في النكاح (قال) قال مالك كلاهما وليان
(قال) فقلت للمالك فإن زوجها أحدهما بنير وكالة الآخر فرضى الآخر بعد أن
زوجها هذا (قال) قال مالك إنكاحه جائز رضى الآخر أو لم يرض (قلت) أرأيت
الأخوين إذا زوج أحدهما أخته فرد الأخ الآخر نكاحها أ يكون له أن يرد أم لا
(قال) لا يكون له ذلك عند مالك وقد أخبرتك من قول مالك أن الرجل من الفخذ
يزوج وإن كان ثم من هو أقرب منه فكيف بالأخ وهما في القصد سواء (قال)
وسمعت مالكا يقول في الأمة يشبه الرجلان فيزوجها أحدهما بغير أمر صاحبه إن
النكاح جائز (قلت) أرأيت إن لم يرض أحدهما (قال) ذلك جائز عليه على ما أحب
أو كره (وقال) علي بن زياد قال مالك في الأخ زوج أخته لأبيه ثم أخوها لآبيها
وأما إن أنكحها جائز إلا أن يكون أبوها أو أمها إلى أخيها لآبيها وأما فإن
كان كذلك فلا نكاح لها إلا برضاء وانما الذي لا ينبغي لبعض الأولياء أن ينكح

وَمَنْ مِنْهُ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُونُوا إِخْوَةً وَكَانَ أَخَا وَعَمًّا أَوْ عَمًّا وَابْنَ عَمٍّ وَنَحْوَ هَذَا إِذَا كَانُوا حُضُورًا

— من رضى بذير كفه فطلق ثم أرادت المرأة ارجاعه فامتنع ولها —

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ الْوَلَى إِذَا رَضِيَ بِرَجُلٍ لَيْسَ لَهَا بِكَفٍّ فَصَالِحُ ذَلِكَ الرَّجُلِ أَمْرُهُ فَإِنْ مَنَعَتْهُ ثُمَّ أَرَادَتْ الْمَرْأَةُ أَنْ تَنْكَحَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَأَبَى الْوَلَى وَقَالَ لَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ إِذَا رَضِيَ بِهِ مَرَّةً فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْتَنَعَ مِنْهُ إِذَا رَضِيَتْ بِذَلِكَ الْمَرْأَةُ (قَالَ) ابْنُ الْقَاسِمِ (الْأَنْ يَأْتِي مِنْهُ خُدْثٌ مِنْ فَسُقِ ظَاهِرٍ أَوْ لُصُوصِيَّةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ غَيْرُ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ فَأَرَى ذَلِكَ لِلْوَلَى) ﴿قُلْتُ﴾ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ عَبْدًا (قَالَ) نَعَمْ وَلَمْ أَسْمَعْ الْعَبْدَ مِنْ مَالِكٍ وَلَكِنَّهُ رَأَى

— فِي نِكَاحِ الدِّينَةِ —

﴿قُلْتُ﴾ أَرَأَيْتَ الثَّيِّبَ إِنْ اسْتَخْلَفَتْ عَلَى نَفْسِهَا رَجُلًا فَرُزَّجَهَا (قَالَ) قَالَ مَالِكٌ أَمَّا الْمُسْتَعْتَقَةُ وَالْمُسَالَمَةُ^(١) وَالْمَرْأَةُ الْمُسْكِنَةُ تَكُونُ فِي الْقَرْيَةِ الَّتِي لَا سُلْطَانَ فِيهَا فَهِيَ رَبٌّ قَرَى لَيْسَ فِيهَا سُلْطَانٌ فَتَفْوَضُ أَمْرَهَا إِلَى رَجُلٍ لَا بَأْسَ بِجَالِهَا أَوْ تَكُونُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ السُّلْطَانُ فَتَكُونُ دِينَهُ لَا خُطْبَ لَهَا كَمَا وَصَفْتُ لَكَ قَالَ مَالِكٌ فَلَا أَرَى بِأَسَا أَنْ تَسْتَخْلَفَ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ زَوْجِهَا وَيَجُوزُ ذَلِكَ

— مَسْئَلَةُ صِبْيَانِ الْأَعْرَابِ —

﴿قَالَ﴾ قُلْتُ لِلْمَالِكِ فَرَجَالٌ مِنَ الْوَالِي يَأْخُذُونَ صِبْيَانًا مِنَ الْأَعْرَابِ تَصِيبُهُمُ السَّنَةُ فَيَكْفُلُونَ لَهُمْ صِبْيَانَهُمْ وَيَرْبُونَهُمْ حَتَّى يَكْبُرُوا فَتَكُونُ فِيهِمُ الْجَارِيَةُ فَيُرِيدُ أَنْ يَزَوِّجَهَا (قَالَ) أَرَى أَنْ تَزَوِّجَهَا عَلَيْهَا جَائِزٌ قَالَ مَالِكٌ وَمَنْ أَنْظَرَ لَهَا مِنْهُ فَأَمَّا كُلُّ امْرَأَةٍ لَهَا بَالٌ أَوْ غَنَى وَقَدَّرَ قَانَ تِلْكَ لَا يَفْنَى أَنْ يَزَوِّجَهَا إِلَّا الْأَوْلِيَاءُ أَوْ السُّلْطَانُ

(١) (وَالْمُسَالَمَةُ) كَمَا بِالْأَصْلِ وَكُتِبَ بِهَا مَعْنَاهُ سَوَابُهَا وَالْمُسْلِمَانِيَّةُ أَوْ الْمُرَادُ بِهَا الَّتِي أَسْلَمَتْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ أَوْ غَيْرِهِمْ وَقَدْ تَقَدَّمَ لَفْظُ الْمُسَالَمَةِ غَيْرَ مَرَّةٍ فَلْيُصَوِّبْهَا خَطَأً كَمَا كُتِبَ مَصْحُوحًا

﴿ في النكاح بنير ولي ﴾

﴿ قال ﴾ قيل لمالك فلو أن امرأة لها قدر تزوجت بنير ولي فوضت أمرها الى رجل فرضى الولي بعد ذلك أترى أن يقيا على ذلك النكاح فوقف فيه (قال ابن القاسم) وأنا أرى ذلك جائزا اذا كان ذلك قريبا ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان قد دخل بها (قال ابن القاسم) دخوله أو غير دخوله سواء اذا أجاز ذلك الولي جاز كما أخبرتك وإن أراد فسخه وكان بمحدثان دخوله رأيت ذلك له ما لم تطل اقامته معها وتلد منه أولاداً فإن كان ذلك وكان صوابا جاز ذلك ولم يفسخ وكذلك قال مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال غير عبد الرحمن بن القاسم وإن أجازة الولي لم يميز لانه عقده غير الولي . وقد قال غير واحد من الرواة منهم ابن نافع مثل ما قال عبد الرحمن ابن القاسم ان أجازة الولي جاز

﴿ في المرأة لها وليان أحدهما أقدم من الآخر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت ان استخلفت امرأة على نفسها رجلا فزوجها ولها وليان أحدهما أقدم بها من الآخر فلما علما أجاز النكاح أبدهما وأبطله أقدهما بها (قال) لا تجوز اجازة الأبعد وإنما ينظر في هذا الى الأقدم والى قوله لأنه هو الخصم دون الأبعد ﴿ قلت ﴾ أسمعت من مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ لم أبطلت هذا النكاح وقد أجازة الولي الأبعد وأنت تذكر أن مالكا قال في عقدة النكاح ان عقدها الولي الأبعد وكره ذلك الولي الأقدم ان العقدة جائزة (قال) لا يشبه هذا ذلك لأن ذلك كان نكاحا عقده الولي فكانت العقدة جائزة وهذا نكاح عقده غير ولي فانما يكون فسخه بيد أقدم الأولياء بها ولا ينظر في هذا الى أبعد الأولياء وإنما ينظر السلطان في قول أقدهما ان أجازة أو فسخه وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوجت بنير ولي استخلفت على نفسها ولها ولي غائب وولي حاضر والولي النائب أقدم بها من الحاضر فقام بفسخ نكاحها هذا الحاضر وهو أبعد اليها من النائب (قال) ينظر السلطان

في ذلك فان كانت غيبة الأقدم قريبة انتظروه ولم يسجل ولمثل اليه وان كانت غيبته بعيدة نظر فيما ادعى هذا فان كان من الأمور التي يحجزها الولي أن لو كان ذلك الولي الغائب حاضراً أجازوه وان كان من الأمور التي لو كان الغائب حاضراً لم يحجزه أبطله السلطان **قلت** وجعل السلطان مكان ذلك الغائب وجعلته أولى من هذا الولي الحاضر قال نعم **قلت** وهذه المسائل قول مالك (قال) منها قول مالك

في انكاح الولي أو القاضى المرأة من نفسه

قلت رأيت لو أن ولياً قالت له وليته زوجتي فقد وكلتك أن تزوجني ممن أحبيت فزوجها من نفسه أيحوز ذلك في قول مالك (قال) قال مالك لا يزوجه من نفسه ولا من غيره حتى يسمى لها من يريد أن يزوجه وان زوجها أحداً قبل أن يسميه لها فأنكرت ذلك كان ذلك لها وان لم يكن بين لها أنه يزوجه من نفسه ولا من غيره إلا أنها قالت له زوجتي ممن أحبيت ولم يذكر لها نفسه فزوجها من نفسه أو من غيره فلا يحوز ذلك وهذا قول مالك اذا لم يحزم ما صنع (قال سحنون) وقد قال ابن القاسم انه اذا زوجها من غيره وان لم يسمه لها فهو جائز **قلت** فان زوجها من نفسه قبلتها فرضيت بذلك (قال) أرى ذلك جائزاً لأنها قد وكلته بتزويجها **قلت** رأيت للمرأة اذا لم يكن لها ولي فزوجها القاضى من نفسه أو من ابنه برضاها أيحوز ذلك في قول مالك (قال) نعم يحوز ذلك في رأيي لأن القاضى ولي من لا ولي له ويحوز أمره كما يحوز أمر الولي **قلت** رأيت اذا كان لها ولي فزوجها القاضى من نفسه ففسخ الولي نكاحه أيكون ذلك له أم لا (قال) لا يكون ذلك للولي في رأيي لان الحديث للذي جاء عن عمر بن الخطاب أنه قال لا ينكح المرأة الا وليها أو ذوالرائى من أهلها أو السلطان فيها سلطان فاذا كان أصاب وجه النكاح ولم يكن ذلك منه جوراً رأيت جائزاً **قلت** أفليس الحديث انما يزوجه السلطان اذا لم يكن لها ولي (قال) لا ألا ترى في الحديث وليها أو ذوالرائى من أهلها أو السلطان قد جعل اليهم النكاح بينهم في هذا الحديث

﴿ قال ابن القاسم ﴾ ولقد سألت مالكا عن المرأة التي يزوجها أخوها ثم أبوها فأنكر أبوها (قال مالك) ما لأبيها ومالها إذا كانت ثيبا وأرى النكاح جائزا ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب قال أرسلت أم قارظ بنت شيبه إلى عبد الرحمن بن عوف وقد خطبت فقال لها عبد الرحمن قد جعلت إلى أمرك فقالت نعم فزوجها عبد الرحمن مكانه وكانت ثيبا فجاز ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ربيعة أنه قال وولي المرأة إذا ولته بضمها فأنكح نفسه وأحضر الشهود إذا أذنت له في ذلك فلا بأس به قال مالك وذلك جائز من عمل الناس

— وفي النكاح الرجل ابنة الكبير والصغير —

﴿ وفي النكاح الرجل الحاضر الرجل النائب ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت أن زوج رجل ابنة رجل والابن ساكت حتى فرغ الابن من النكاح ثم أنكر الابن بعد ذلك النكاح وقال لم أمره أن يزوجني ولا أرضى ما صنع وإنما صمت لاني علمت أن ذلك لا يلزمني (قال) أرى أن يحلف ويكون القول قوله وقد قال مالك في الرجل الذي يزوج ابنة الذي قد بلغ فينكر إذا بلغه قال يسقط عنه النكاح ولا يلزمه من الصداق شيء ولا يكون على الابن شيء من الصداق فهذا هندي مثل هذا وإن كان حاضرا رأيته وأجنبيا من الناس في هذا سواء إذا كان الابن قد ملك أمره ﴿ قلت ﴾ أ رأيت الصبي الصغير إذا أعتقه الرجل فزوجه وهو صغير أ يجوز عليه ما عقد مولاة عليه من النكاح وهو صغير أم لا (قال) لا يجوز ذلك عليه في رأيي ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن أعتق صبية فزوجه (قال) ثم لا يجوز ذلك عند مالك والجارية التي لا شك فيها^(١) لأن الوصي لا يزوجه وإن كانت صغيرة حتى تبلغ وأما الغلام فإن الوصي يزوجه وإن كان صغيرا قبل أن يبلغ - فيجوز ذلك عليه عند مالك على وجه النظر له لانه يبيع له ويشتري له فيجوز ذلك عليه ﴿ قلت ﴾ فالصغيرة قد يجوز بيع الوصي وشراؤه عليها فلم لا يميز مالك النكاحه أياها (قال) لأن النبي صلى

الله عليه وسلم قال لا يم أحق نفسها والبكر تستأمر في نفسها واذنها صحتها فإذا كانت لها المشورة لم يجوز للوصى أن يقطع عنها المشورة التي في نفسها قال وكذلك قال لي مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت الوصى أيجوز له أن ينكح اماء الصبيان وعبيدهم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى انكاحه اياهم جائزاً على وجه النظر منه لليتامى وطلب الفضل لهم ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل هل يجوز له أن ينكح عبيد صبيانهم وإماءهم بعضهم من بعض أو من الاجنبيين في قول مالك (قال) قال مالك يجوز له أن ينكحهم هم أنفسهم وهم صغار ويكون ذلك عليهم جائزاً فأرى انكاحه جائزاً على عبيدهم وإماءهم اذا كان ذلك يجوز له في ساداتهم ففي عبيدهم وإماءهم أجزأ اذا كان ذلك على ما وصفت لك من طلب الفضل لم ﴿قلت﴾ فهل يكره الرجل عبده على النكاح (قال) قال مالك نعم يكره الرجل عبده على النكاح ويجوز ذلك على البدن وكذلك الامة ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً أتى الى امرأة فقال لها ان فلاناً أرسلني اليك يخاطبك وأمرني أن أعقد نكاحك ان رضيت فقالت قد رضيت ورضى وليها فأنكحه وضمن هذا الرسول الصداق ثم قدم فلان فقال ما أمرته (قال) قال مالك لا يجب النكاح ولا يكون على الرسول شيء من الصداق الذي ضمن^(١)

سح فيمن وكل رجلاً على تزويجه

﴿قلت﴾ أ رأيت ان أمر رجل رجلاً أن يزوجه فلانة بألف درهم فذهب المأمور فزوجها اياه بألف درهم فسلم بذلك قبل أن يتي بها (قال) قال مالك يقال للزوج ان رضيت بالالفين والا فلا نكاح بينكما الا أن ترضى هي بالالف فيثبت النكاح ﴿قلت﴾ فتكون فرقهما تطليقة أم لا (قال) نعم تكون طلاقاً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قول مالك الا ما سألت عنه من الطلاق فإنه رأيي . وقال اشهب تكون فرقهما طلاقاً قال سحنون وبه أخذ ﴿قلت﴾ فإن لم يعلم الزوج بما زاد المأمور من المهر ولم تعلم المرأة أن الزوج لم يأمره الا بألف درهم وقد دخل بها (قال) يلغى

(١) وقال غيره يضمن الرسول وهو على بن زياد اه من هاشم الاصل

أن مالكاً قال لها الالف على الزوج ولا يلزم للمأمور شيء لأنها صدقته والنكاح ثابت
 فيها بينهما وإنما جعدها الزوج تلك الالف الزائدة ﴿قلت﴾ رأيت أن قال الرسول
 لا والله ما أمرني الزوج إلا بال ألف وأنا زدت الالف الاخرى (قال) لم أسمع من مالك
 فيها شيئاً وأرى ذلك لازماً للمأمور والنكاح ثابت فيها بينهما إذا كان قد دخل بها
 ﴿قلت﴾ لم جعلت الالف الزائدة على المأمور حين قال لم يأمرني الزوج بهذه الزائدة
 (قال) لأنه أتلف بعضها بما لم يأمر به الزوج فما زاد على ما أمر به الزوج فهو ضامن
 لما زاد ﴿قلت﴾ ولم لا يلزم الزوج الالف الاخرى التي زعم المأمور أنه قد أمره بها
 وأنكرها الزوج (قال) لأن المرأة هي التي تركت أن تبين للزوج المهر قبل أن يدخل
 بها ولو أنه جحد ذلك قبل أن يدخل بها لم يلزمه إلا الالف إن رضيت أقامت على
 الالف وإن - خطت ففرق بينهما ولا شيء لها وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ رأيت
 أن علم الزوج بأن للمأمور قد زوج به على الفين فدخل على ذلك وقد علمت المرأة أن
 الزوج إنما أمر للمأمور على الالف فدخلت عليه وهي تعلم (قال) علم المرأة وغير علمها
 سواء أرى أن يلزم الزوج في رأيي إذا علم فدخل بها الالفان جميعاً ألا ترى لو أن
 رجلاً أمر رجلاً يشتري له جارية فلان بألف درهم فاشترىها له بألفي درهم فعلم بذلك
 فأخذها فوطئها وخلا بها ثم أراد أن لا يتقد فيها إلا الالف لم يكن له ذلك وكانت
 عليه الالفان جميعاً وإن كان قد علم سيدها بما زاد للمأمور أو لم يعلم فهو سواء وعلى
 الأمر الالفان جميعاً ﴿قلت﴾ رأيت الرسول لم يلزمه مالك إذا دخل بها الالف
 التي زعم الزوج أنه زادها على ما أمره به (قال) لأنها أدخلت نفسها عليه ولو شاعت
 تبين من الزوج قبل أن يدخل بها والرسول هاهنا لا يلزمه شيء وإنما هو شيء
 جعده الزوج للمأمور ورضيت المرأة بأمانة المأمور وقوله في ذلك ﴿قلت﴾ وسواء
 أن قال زوجي فلانة بألف درهم أو قال زوجي ولم يقل فلانة بألف (قال) هذا كله
 سواء في رأيي ﴿قلت﴾ رأيت أن قال الرسول أنا أعطى الالف التي زدتك عليك أيها
 الزوج وقال الزوج لا أرضى إنما أمرتك أن تزوجني بألف درهم (قال) لا يلزم

الزوج النكاح في رأيي لانه يقول انما امرتك أن تزوجني بألف درهم فلا أرضى أن يكون نكاحي بألفين

— في العبد والنصراني المرتد يعقدون نكاح بناتهم —

قلت ﴿ أرايت العبد والمكاتب هل يجوز لهما أن يزوجا بناتهما أم لا في قولك مالك (قال) قال مالك لا يجوز لهما ذلك (قال مالك) ولا يجوز للعبد ولا للمكاتب أن يعقدوا نكاح بناتهما ولا أخواتهما ولا أمهاتهما ولا أمتهما ﴿ قال مالك ﴾ ولا يجوز أن يعقد النصراني نكاح المسلمة ﴿ قال ﴾ وسألنا مالكا عن النصرانية يكون لها أخ مسلم فخطبها رجل من المسلمين أيعقد نكاحها هذا الاخ (قال مالك) أمن نساء أهل الجزية هي فقلنا نعم. قال مالك لا يجوز له أن يعقد نكاحها وماله وماله قال الله مالكم من ولايتهم من شيء ﴿ قلت ﴾ فن يعقد نكاحها عليه أهل دينها أم غيرهم (قال ابن القاسم) أرى أن يعقد النصراني نكاح وليته النصرانية لمسلم ان شاء (قال مالك) ولا تعقد المرأة النكاح على أحد من الناس ولا تعقد النكاح لابنتها ولكن تستخلف رجلا فيزوجها ويجوز أن تستخلف أجنبياً وان كان أولياء الجزية حضوراً اذا كانت وصية لها ﴿ قلت ﴾ أرايت العبد والنصراني والمكاتب والمدير والمتق بمضه اذا زوج أحد من هؤلاء ابنته البكر برضاها وابنة النصراني مسلمة (قال) قال مالك لا يجوز هذا النكاح لان هؤلاء ليسوا بمن يعقد عقدة النكاح (قال مالك) وان دخل بها ففسخ هذا النكاح على كل حال وكان لها المهر بالميسر ﴿ قلت ﴾ أرايت المرتد هل يعقد النكاح على بناته الابكار في قول مالك (قال) لا يعقد في رأيي ألا ترى أن ذبيحته لا تؤكل وانه على غير الاسلام ولو كان أبوها ذمياً وهي مسلمة لم يجوز أن يعقد نكاحها فالمرتد أيضاً أن لا يجوز أخرى ألا ترى أن المرتد لا يرثه ورثته من المسلمين ولا غيرهم عند مالك . فهذا يدل على أن ولايته قد انقطعت حين قال لا يرثه ورثته من المسلمين ولا يرثهم ﴿ قلت ﴾ أرايت للمكاتب أن يجوز له أن يأمر من يعقد نكاح امته في قول مالك (قال) قال مالك ان كان ذلك منه على ابتغاء الفضل حاز ذلك

والا لم يجوز اذا رد ذلك السيد رحمته قال رحمته وقال مالك لا يتزوج المكاتب الا باذن سيده
رحمته قال سحنون رحمته وقد قال بعض الرواة عن مالك ألا ترى أن جميع من سميت لك
ليس بولي ولا يجوز عقد الا بولي ولانه لما لم يكن عاقده الذي له العقد من الاولياء
هو ابتداء لم يجوز وانما يجوز اذا كانت المرأة والعبد مستنظفين على انكاح من يجوز
له الاستخلاف على من استخلف عليه مثل الولي يأمر المرأة والعبد بتزويج وليته
فيجوز لهما الاستخلاف على من يقد ذلك بذلك مضى الامر وجاءت به الآثار
والسنة رحمته وذكر رحمته ابن وهب عن ابن طبيعة عن محمد بن عبد الرحمن القرشي أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى ميمونة يخطبها فجعلت ذلك الى أم الفضل
فولت أم الفضل العباس بن عبد المطلب فأنكحها اياه العباس رحمته ابن وهب رحمته عن
يونس أنه سأل ابن شهاب عن المرأة هل تلي عقدة نكاح مولاتها أو أمها (قال)
ليس للمرأة أن تلي عقدة النكاح الا أن تأمر بذلك رجلا (قال ابن شهاب) يجوز
للرأة ما ولت غيرا لانه ليس من السنة أن تنكح المرأة المرأة ولكن تأمر رجلا
فينكحها فان أنكحت امرأة امرأة رد ذلك النكاح رحمته ابن وهب رحمته عن مسلمة
ابن علي أن هشام بن حسان حدثه عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال لا تزوج
المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها فان الزانية هي التي تزوج نفسها (قال مالك) في
العبد يزوج ابنته الحرة ثم يريد أولياؤها اجازة ذلك قال لا يجوز نكاح قد ولي عقده
عبد وأراه مفسوخا وهو خاطب وذلك أن المرأة أعظم حرمة من أن يلي عقدة نكاحها
غير ولي فان أنكحت فسخ النكاح ورد والعبد يستخلفه الحر على البضع فيستخلف
العبد من يقد النكاح والمرأة اذا أمرت رجلا فزوج وليتها جاز

— في التزويج بغير ولي —

رحمته قلت رحمته أرايت الرجل اذا تزوج المرأة بغير أمر الولي بشهود أيضا في قول
مالك الزوج والمرأة والشهود والذي زوجها أم لا (قال) سمعت مالكا يسئل عنها
فقال أدخل بها فقالوا لا وإنكبر الشهود أن يكونوا حضروا فقالوا لم يدخل بها فقال

لا عقوبة عليهم الا اني رأيت منه أن لو دخل بها لموقبوا المرأة والزوج والذي
أنكح ﴿قلت﴾ والشهود (قال) ابن القاسم نعم والشهود ان علموا ﴿قلت﴾ أرأيت
لو أن رجلا تزوج امرأة بنير أمر الولي أيكره له مالك أن يأتها حتى يسلّم الولي
بنكاحه فاما أن أجاز واما أن رد (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا الا أن مالكا
يكره له أن يقدم على هذا النكاح فكيف لا يكره له الوطء ﴿قلت﴾ أرأيت ان
كانت امرأة من الموالى ذات شرف تزوجت رجلا من قريش ذا شرف ودين ومال
بنير ولي الا أنها استنطقت على نفسها رجلا فزوجها اياه أيفسخ نكاحه أم لا (قال)
أرى ان نكاحه يفسخ ان شاء الولي ثم ان أرادته زوجها منه السلطان ان أبي ولها
أن يزوجه اياه اذا كان القى دعت اليه صوابا ﴿قلت﴾ حديث عائشة حين زوجت
حفصة بنت عبد الرحمن من المنذر بن الزبير أليس قد عقدت عائشة النكاح (قال)
لا نعرف ما تفسيره الا أنا نظن أنها وكلت من عقد نكاحها ﴿قلت﴾ أليس وان هي
وكلت ينبغي أن يكون النكاح في قول مالك فاسدا وان أجازته والد الجارية عليه
(قال) قد جاء هذا الحديث ولو صحبه عمل حتى يصل ذلك الى من عنه أخذنا وأدركنا
ومن أدركوا لكان الاخذ به حقا ولكنه كثيره من الاحاديث مما لم يصحبه عمل
وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطيب في الاحرام وما جاء عنه عليه السلام
أنه قال لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق وهو مؤمن وقد أنزل الله
حده على الايمان وقطعه على الايمان وروى عن غيره من أصحابه أشياء ثم
لم تشتد ولم تقو وعمل بنيرها وأخذ عامة الناس والصحابة بنيرها فبق الحديث غير
مكذب به ولا معمول به وعمل بنيره مما صحبته الاعمال وأخذ به تابعو أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم من الصحابة وأخذ من التابعين على مثل ذلك عن غير تكذيب ولا رد
لما جاء وروى فيترك ما ترك العمل به ولا يكذب به ويعمل بما عمل به ويصدق به
والعمل الذي ثبت وصحبه الاعمال قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تتزوج المرأة
الا بولي وقول عمر لا تتزوج المرأة الا بولي وان عمر فرق بين رجل وامرأة زوجها

غير ولى ﴿قلت﴾ أرايت اذا تزوجت المرأة بغير ولى ففرق السلطان بينهما وطلبت
 المرأة الى السلطان أن يزوجهامنه مكلتها أليس يزوجهامنه مكلتها في قول مالك
 (قال) نعم اذا كان ذلك النكاح صوابا لا يكون سفها أو من لا يرضى حاله
 ﴿سحنون﴾ وهذا اذا لم يكن دخل بها ﴿قلت﴾ فان لم يكن مثلها في النفي والبسر
 (قال) يزوجهامنه ولا ينظر في هذا وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ وكذلك ان كان دونها في
 الحسب (قال) يزوجهامنه ولا ينظر في حاله اذا كان مرضيا في دينه وحاله وعقله وهذا
 رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجت المرأة بغير أمر الولى فرفضت أمرها هي نفسها الى
 السلطان قبل أن يحضر الولى أليكون له ما يكون للولى من التفرقة أم لا وقد
 كانت ولت أمرها رجلا فزوجهامنه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئا وأرى أن
 ينظر السلطان في ذلك فان كان مما لو شاء الولى أن يفرق بينهما فرق وان شاء أن
 يتركه تركه بمشأ الى الولى ان كان قريبا فيفترق أو يترك وان كان بعيدا فظر السلطان
 في ذلك على قدر ما يرى مع اجتهاد أهل العلم فان رأى الترك خيرا لها تركها وان
 رأى التفرقة خيرا لها فرق بينه وبينها ﴿قال سحنون﴾ وقد قيل ان كان الولى بعيدا
 لا ينتظر بالمرأة في النكاح اذا أرادت النكاح قبل قدومه فالسلطان الولى ويفني
 للسلطان أن يفرق بينهما ويقعد نكاحها ان أرادت عقدا مبتدأ ولا ينبغي أن يثبت
 على نكاح عقده غير ولى في ذات الحال والقدر ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت ان
 تزوج بغير أمر الولى فأثى الولى ففرق بينهما أتكون الفرقة بينهما عند غير
 السلطان أم لا (قال) أرى أن الفرقة في مثل هذا لا تكون الا عند السلطان الا أن
 يرضى الزوج بالفرقة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة زوجت نفسها ولم تستخلف عليها
 من يزوجهامنه فزوجت نفسها بغير أمر الولى وهي ممن لا خطب لها أو هي ممن لها
 الخطب (قال) قال مالك لا يفرق هذا النكاح أبدا على حال وان تناول وولدت منه
 أولادا لأنها هي عقدت عقد النكاح فلا يجوز ذلك على حال (قال ابن القاسم) وبدرا
 الحد ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة زوجها وليها من رجل فطلقها ذلك الرجل ثم خطبها

بعد أن طلقها فزوجته بغير أمر الولي استنظفت على نفسها رجلا فزوجها (قال)
لا يجوز إلا باذن الولي والنكاح الاول والاخر سواء ﴿قلت﴾ أرأيت أم الولد اذا
أعتقها سيدها ولها منه أولاد رجال فاستنظفت على نفسها مولاهما فزوجها فأراد
أولادها منه أن يفرقوا بينها وبينه وقالوا لا نجزئ النكاح (قال) ليس ذلك لهم في
رأى لان المولى هاهنا ولي ولان مالك قد أجاز نكاح الرجل يزوج المرأة هو من
نكحها من العرب وان كان ثم من هو أقرب اليها وأقربها منه والمولى الذي له
الصلاح توليه أمرها وان كانت من العرب ولها أولياء من العرب (قال) مالك
وهؤلاء عندي تفسير قول عمر بن الخطاب أودو الرأي من أهلها وهم هؤلاء فالمولى
يزوجها وان كان لها ولد فيجوز على الاولاد وان أنكروا فهو ان زوجها من نفسه
أو من غيره فذلك جائز فيما أخبرتك من قول مالك ﴿قال سحنون﴾ وقد ينأ من
قوله وقول الرواة ما دل على أصل مذهب مالك ﴿قلت﴾ أرأيت الامة اذا تزوجت
بغير اذن مولاهما (قال) قال مالك لا يترك هذا النكاح على حال دخل بها أو لم يدخل
بها وان رضى السيد بذلك لم يجز أيضا الا أن يتدنى نكاحا من ذى قبل وان كان
بعد انقضاء المدة وان كان قد وطئها زوجها

تم كتاب النكاح الاول من المدونة الكبرى

﴿بسم الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما﴾

﴿ويليه كتاب النكاح الثاني﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب النكاح الثانى

فى النكاح الذى يفسخ بطلاق وغير طلاق

قلت رأيت كل نكاح يكون لواحد من الزوجين أو الولى أن يفرق بينهما فإن رضى ثبت النكاح ففرق بينهما الذى له الفرقة فى ذلك أى يكون فسخاً أم طلاقاً فى قول مالك (قال) يكون هذا طلاقاً كذلك قال لى مالك إذا كان الى أحد من الناس أن يقر النكاح إذا أحب فيثبت أو يفرق فتقع الفرقة أنه ان فرق كانت تطليقة بأثنتي قلت وكل نكاح لا يقر عليه أهله على حال يكون فسخاً بنير طلاق فى قول مالك قال نعم (قال) سحنون وهو قول أكثر الرواة ان كل نكاح كانا مغلوبين على فسخه مثل نكاح الشغار ونكاح المحرم ونكاح المريض وما كان صداقه فاسداً فأدرك قبل الدخول والذى عقد بنير صداق فكأنما مغلوبين على فسخه فالفسخ فيه فى جميع ما وصفنا بنير طلاق (قال) سحنون وهو قول عبد الرحمن غير مرة ثم رأى غير ذلك لرواية بلغت عنه والذى كان يقول به عليه أكثر الرواة وما كان فسخه بنير طلاق فلا ميراث فيه وأما ما عقده المرأة على نفسها أو على غيرها وما عقده العبد على غيره فإن هذا يفسخ دخل بها أو لم يدخل بنير طلاق ولا ميراث فيه قلت رأيت النكاح الذى لا يقر عليه صاحبه على حال لانه فاسد فدخل بها أى يكون لها المهر الذى سعى لها أم يكون لها مهر مثلها (قال) يكون لها المهر الذى سعى إذا كان مثل نكاح الاخت والإم من الرضاة أو من النسب قال فاتها لها ما سعى من

الصداق ولا يلتفت الى مهر مثلها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت
 الذي تزوجها بغير ولى أيقع طلاقه عليها قبل أن يميز الولى النكاح دخل بها أو لم يدخل
 بها (قال) نعم قال وبهذا يستدل على الميراث في هذا النكاح لان مالكاً قال كل نكاح
 اذا أراد الاولياء أو غيرهم أن يميزوه جاز فالفسخ فيه تطليقة فاذا طلق هو جاز الطلاق
 والميراث بينهما في ذلك ﴿قلت﴾ أرايت هذه التي تزوجت بغير ولى ان هي اختلفت
 منه قبل أن يميز الولى للنكاح على مال دفسته الى الزوج أيجوز للزوج هذا المال الذي
 أخذ منها ان أبى الولى فقال لا أجزع عقده (قال) نعم أراه جائز لأن طلاقه وقع عليها
 بما أعطته قال له جائز ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا تزوجت بغير ولى فطلقها بعد
 الدخول أو قبل الدخول أيقع طلاقه عليها في قول مالك أم لا (قال ابن القاسم) أرى
 أن يقع عليها الطلاق ما طلقها لان مالكاً قال كل نكاح كان لو أجازته الاولياء أو
 غيرهم جاز فان ذلك يكون اذا فسخ طلاقاً ورأى مالك في هذا بينه أنها تطليقة
 فكذلك أرى أن يلزمه كل ما طلق قبل أن يفسخ ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك الفسخ
 هاهنا تطليقة وهو لا يدعها على هذا النكاح ان أراد الولى رده الا أن يتناول
 مكثها عنده وتلد منه أولاداً (قال) لأن فسخ هذا النكاح عند مالك لم يكن على
 وجه تحريم النكاح ولم يكن عنده بالامر بالين (قال) ولقد سمعت مالكا يقول
 ما فسخه بالين ولكنه أحب الى ﴿قال﴾ قتلتمالك أقرى أن يفسخ وان أجازته
 الولى فوقف عنه فلم يعض فيه فمرفت أنه عنده ضئيف (قال ابن القاسم) وأرى فيه أنه
 جائز اذا أجازته الولى (قال) وأصل هذا وهو الذي سمعته من قول من أرضى من
 أهل العلم أن كل نكاح اختلف الناس فيه ليس بحرام من الله ولا من رسوله
 أجازته قوم وكرهه قوم ان ما طلق فيه يلزمه مثل المرأة تزوج بغير ولى أو المرأة
 تزوج نفسها أو الامة تزوج بغير اذن سيدها انما طلق في ذلك البتة لزمه الطلاق
 ولم تحل له الا بعد زوج وكل نكاح كان حراماً من الله ورسوله فان ما طلق فيه
 ليس بطلاق وفسخه ليس فيه طلاق ألا ترى أن بما بين لك ذلك لو أن امرأة

زوّجت نفسها فرفع ذلك الى قاض ممن يجيز ذلك وهو رأي بعض أهل المشرق^(١) فقضى به وأنفذه حين أجازته الولي ثم أتى قاض آخر ممن لا يميزه أكان يفسخه ولو فسخه لأخفاً في قضائه فكذلك يكون الطلاق يلزمه فيه وهو الذي سمعت ممن أثق به من أهل العلم وهو رأي ﴿ قال سحنون ﴾ وهذا الذي قاله لرواية بلغتني عن مالك (قال) قلنا لمالك قال بعد تزوج بنير اذن سيده ان أجاز سيده النكاح أيجوز (قال) قال مالك نعم . قلنا لمالك فان فسخه سيده بالبتات أ يكون ذلك لسيده أم تكون واحدة ولا تكون بتاتا (قال) مالك بل هي على ما طلقها السيد على البتات ولا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره ﴿ قلت ﴾ ولم جعل مالك بيد السيد جميع طلاق العبد اذا تزوج بنير اذن من السيد ولو شاء أن يفرق بينهما بتطليقة وتكون بائة في قول مالك (قال) لانه لما نكح بنير اذن السيد صار الطلاق بيد السيد فلذلك جاز للسيد أن يبينها منه بجميع الطلاق وكذلك الامة اذا أعتقت وهي تحت العبد قال مالك فلها أن تختار نفسها بالبتات ﴿ قلت ﴾ ولم جعل مالك لها أيضاً أن تختار نفسها بالبتات (قال) لانه ذكر عن ابن شهاب في حديث زبراء^(٢) أنها قالت فقارته ثلاثا قال فهذا الا تراخذ مالك (قال) وكان مالك مرة يقول ليس لها أن تختار نفسها اذا أعتقت وهي تحت العبد الا واحدة وتكون تلك الواحدة بائة ﴿ قال سحنون ﴾ وهو قول أكثر الرواة انه ليس لها أن تطلق نفسها الا واحدة والعبد اذا تزوج بنير اذن سيده فرد النكاح مثل الامة ليس يطلق عليه الا واحدة لان الواحدة تبينها وتفرغ له عبده ﴿ قلت ﴾ أرأيت في قوله هذا الا آخر أ يكون للامة أن تطلق نفسها واحدة ان شامت وان شامت بالبتات قال نعم ﴿ قال ﴾ فان طلقت نفسها واحدة أ تكون بائة في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك وكل نكاح

(١) قوله وهو رأي بعض أهل المشرق قال ابن وضاح أعوذ بالله أن يكون هذا رأي أحد الا من لا خلاف له وأنا أنكر أن يكون رأي أحد على تيجوز هذا وروى عن أبي حنيفة وغيره تجوز ذلك ذكر هذا ابن المنذر في وثائقه إمامنا من هاشم الأصل (٢) زبراء هي مولاة على كرم الله وجهه أم

يفسخ على كل حال لا يقر على حال فان فسخ فان ذلك لا يكون طلاقاً ﴿قلت﴾
 فان طلق قبل أن يفسخ نكاحه أقيم عليها طلاقه وهو انما هو نكاح لا يقر على
 حال (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أنه لا يقع طلاقه عليها لان الفسخ
 فيه لا يكون طلاقاً (قال) وذلك اذا كان ذلك النكاح حراماً ليس مما اختلف الناس
 فيه فأما ما اختلف الناس فيه حتى يأخذ به قوم ويكرهه قوم فان المطلق يلزمه ما طلق
 فيه ﴿قال سحنون﴾ وقد فسرت لك هذا قبل ذلك ﴿قال ابن القاسم﴾ ويكون
 الفسخ فيه عندي تطليقة ﴿قلت﴾ أرايت ان قذف امرأته هذا الذي تزوجها
 تزويجاً لا يقر على حال أيلتمن أم لا (قال) نعم يلتمن في رأيي لانه يخاف الحمل
 ولان النسب يثبت فيه ﴿قلت﴾ فان ظاهر منها (قال) لا يكون مظاهراً الا أن
 يريد بقوله اني ان تزوجتك من ذى قبل قال فهذا يكون مظاهراً أن تزوجها
 تزويجاً صحيحاً وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت ان آلى منها أ يكون مولياً (قال) هو لو
 قال لاجنية والله لا أجامعك ثم تزوجها كان مولياً منها عند مالك لان مالكاً قال
 كل من لم يستطع أن يجامع الا بكفارة فهو مول وأما مستثلك فلا يكون فيها ايلاء
 لانه أمر بفسخ فلا يقر عليه ولكن ان تزوجها بعد هذا النكاح المفسوخ لزمته
 الميمن بالايلاء وكان مولياً منها لقول مالك كل يمين منعه من الجماع فهو بها مول
 (قال) وانما الظهار عندي بمنزلة الطلاق ولو أن رجلاً قال لامرأة أجنبية أنت طالق
 فلا يكون طلاقاً الا أن يريد بقوله اني ان تزوجتك فأنت طالق ينوي بذلك فهذا
 اذا تزوجها فهي طالق وكذلك الظهار ﴿قلت﴾ أرايت العبد الذي تزوج بغير اذن
 مولاه أو الامة التي أعقت تحت العبد فطلقتها قبل أن تختار أو طلق العبد امرأته
 قبل أن يميز السيد نكاحه أقيم الطلاق أم لا في قول مالك (قال) نعم يقع الطلاق
 عليهما جميعاً في رأيي واحدة طالق أو البتات ﴿قلت﴾ فان تزوجت أمة بغير اذن
 سيدها فطلقتها زوجها (قال) يكون هذا طلاقاً في رأيي ﴿قال ابن القاسم﴾ وأنا أرى
 أن الطلاق يلزمه لان كل ما اختلف الناس فيه من نكاح أجازاه بعض العلماء وكرهه

لهمهم فان الطلاق يلزمه فيه مثل الأمة تتزوج بغير اذن سيدها أو المرأة تزوج نفسها فهذا قد قاله خلق كثير انه ان أجازته الولي جاز فذلك أرى أن يلزمه فيه الطلاق اذا طلق قبل أن يفرق بينهما (قال) ومما بين لك ذلك نكاح المحرم انه قد اختلف فيه فأجب ما فيه الى أن يكون الفسخ فيه تطلقة . وكذلك هو لا يكون الفسخ فيه تطلقة وأما الذي لا يكون فسخه طلاقاً ولا يلحق فيه الطلاق ان طلق قبل الفسخ انما ذلك النكاح الحرام الذي لا اختلاف فيه مثل المرأة تتزوج في عدتها أو المرأة تزوج على عمتها أو على خالتها أو على أمها قبل أن يدخل بها فهذا وما أشبهه لانه نكاح لا اختلاف في تحريمه ولا تحريم به للمرأة اذا لم يكن فيه مسيس على ولد ولا على والد ولا يتوارثان فيه اذا هلك أحدهما ولا يكونان به ان مسها فيه محصنين . فأما ما اختلف الناس فيه فالفسخ في ذلك تطلقة وان طلق الزوج فيه فهو طلاق لازم على ما طلق . ومما بين لك ذلك أنه لو رفع الى قاض فرأى اجازته فأخذ به وأجازته ثم رفع بعد ذلك الى قاض غيره لم يكن له أن يعرض فيه وأنفذه لان قاضياً قبله قد أجازته وحكم به وهو مما اختلف فيه . ومما بين ذلك أيضاً أن لو تزوج رجل شيئاً مما اختلف فيه ثم فسخ قبل أن يدخل بها لم يحل لابنه ولا لایه أن يتزوجاها فهذا يدل على أن الطلاق يلزم فيه ﴿ قلت ﴾ أرايت ان تزوج امرأة في عدتها ففرق بينهما قبل أن يتنبي بها أیصلح لایه أو لابنه أن يتزوجها في قول مالك (قال) قال مالك ثم

باب الحرمة

﴿ قلت ﴾ أرايت العبد يتزوج الامة بغير اذن سيده فيفرق السيد بينهما قبل أن يدخل العبد بها أمحله له أن يتزوج أمها أو ابنتها (قال) كل نكاح لم يكن حراماً في كتاب الله ولا حرمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اختلف الناس فيه فهو عندى يحرم كما يحرم النكاح الصحيح الذي لا اختلاف فيه والطلاق فيه جائز وما طلق فيه يثبت عليه والميراث بينهما حتى يفسخ وهذا الذي سمعت عن أرقى ﴿ سحنون ﴾ وقد أعلمتك بقوله في مثل هذا قبل هذا وقول غيره من الرواة (وقد) روى عن

مالك في الرجل يزوج ابنة البائع للمالك لأمره وهو غائب بنير أمره ثم يأتي الابن
فينكر ما صنع أبوه فقال لا ينبغي للاب أن يتزوج تلك المرأة **﴿ قال سحنون ﴾**
وقد قال بعض أصحاب مالك في الرجل يتزوج المرأة فلم يدخل بها حتى يتزوج ابنتها
فلم بذلك ففسخ نكاح الابنة انه لا يجوز لابنه أن يتزوج الابنة المفسوخ نكاحها
لموضع شبهة عقدة النكاح لان أباه نكحها فهو يمنع لان الله نهى أن ينكح الابن
ما نكح أبوه من النساء الحلال فلما كانت الشبهة بالحلال منع من النكاح أن يتدنه
ابنه لموضع ما أعلمتك من الشبهة ولما أعلمتك من قول مالك ولما قال مالك في الاب
الذي زوج ابنة انه كره للاب أن يتزوجها ابتداء ولم يحله له وليس هو مثل أن يتزوج
المرأة ثم يتزوج ابنتها ولم يكن دخل بالام ولا بالابنة فانه يفسخ نكاح الابنة ولا تحرم
بذلك الام لان نكاح الام كان صحيحاً فلا يفسده ما وقع بعده من نكاح شبه الحرام
اذا لم تصب الابنة فلا يفسخ العقد الحلال القوي المستقيم **﴿ قلت ﴾** رأيت مالكا
هل كان يميز نكاح أمهات الاولاد أم لا **﴿ قال ﴾** كان مالك يكره نكاح أمهات
الاولاد **﴿ قلت ﴾** فان نزل أكان يفسخه أم يميزه **﴿ قال ﴾** كان يرضه وقوله انه كان
يكرهه **﴿ قلت ﴾** فهل كان يفسخه ان نزل **﴿ قال ابن القاسم ﴾** أرى ان نزل أن
لا يفسخ ولم أسمع من مالك يقول في الفسخ شيئاً **﴿ قلت ﴾** رأيت ان تزوج رجل
أمة رجل بنير أمره فأجاز مولاها النكاح **﴿ قال ﴾** قال مالك نكاهه باطل وان أجازه
المولى **﴿ قلت ﴾** رأيت ان أعتقها المولى قبل أن يعلم بالنكاح **﴿ قال ﴾** فلا يصالح أن
يثبت على ذلك النكاح وان هتكت في رأيي حتى يستأنف نكاحاً جديداً **﴿ قلت ﴾**
أرأيت ان فرقت بينهما فأراد أن ينكحها قبل أن تنقضي عتبتها أم يجوز له ذلك أم لا
في قول مالك **﴿ قال ﴾** اذا دخل بها ففرق بينهما لم يكن له أن ينكحها كذلك قال مالك
حتى تنقضي عتبتها **﴿ قلت ﴾** ولم وهذا الماء الذي يخالف منه نسبه ثابت من هذا
الرجل **﴿ قال ﴾** قال مالك كل وطء كان فاسداً يلحق فيه الولد ففرق بين الرجل وبين
المرأة فلا يتزوجها حتى تنقضي عتبتها وان كان ثبت نسبه منه فلا يطؤها في تلك العدة

(قال ابن القاسم) وأرى في هذا الذي يتزوج الامة بنير اذن سيدها أنه ان اشتراها في عتقها فلا يطؤها حتى تنقضي عتقها لا يطؤها بملك ولا بشكاح حتى تستبرئ رحمها وان كان نسب ما في بطنها ثبت منه فلا يطؤها في رأيي على حال في تلك الحال ﴿قلت﴾ أرايت نكاح الامة اذا تزوجت بنير اذن سيدها لم لا يميزه اذا أجازها السيد . أرايت لو باع رجل أمي بنير اذني فلنني فأجزت ذلك (قال) يجوز ﴿قلت﴾ فان قال المشتري لا أقبل البيع اذا كان الذي باعني متعديا (قال) ليس ذلك له ويجوز البيع ﴿قلت﴾ فان باعت الامة نفسها بنير اذن سيدها فأجاز سيدها (قال) هذا وما قبله من مسئلتك سواء في رأيي ﴿قلت﴾ فقد أجزته في البيع اذا باعت نفسها فأجاز السيد فلم لا يميزه في النكاح (قال) لا يشبه النكاح ها هنا البيع لان النكاح انما يميزون العقد الذي وقعت فاسدة فلا يجوز على حال والشراء لم يكن في العقد فساد انما كانت عقدة بيع بنير أمر أربابها فاذا رضى الارباب جاز (قال) والنكاح انما يميزون العقد التي كانت فاسدة فلا يجوز حتى يفسخ ﴿قلت﴾ أرايت الامة بين الرجلين أيجوز أن ينكحها أحدهما بنير اذن صاحبه في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان أنكحها بنير اذن شريكه بمنزلة قد سماه ودخل بها زوجها فقدم شريكه فأجاز النكاح (قال) لا يجوز في رأيي لان مالك قال في الرجل لو أنكح أمة رجل بنير أمره فأجاز ذلك السيد لم يجز ذلك النكاح وان أجازته وانما يجوز نكاحها اذا أنكحها جميعا ﴿قلت﴾ أرايت ان كان قد أنكحها أحدهما بنير اذن صاحبه بضد ما مسى ودخل بها الزوج ثم قدم الغائب أيكون له نصف الصداق المسمى أم يكون للغائب نصف صداق مثلها والذي زوجها نصف الصداق المسمى (قال) أرى الصداق المسمى بينهما الا أن يكون نصف الصداق المسمى أقل من نصف صداق مثلها فيكمل للغائب نصف صداق مثلها ﴿قلت﴾ أرايت لو أن أمة بين رجلين زوجها أحدهما بنير أمر صاحبه أيجوز هذا في قول مالك (قال) لا يجوز ﴿قلت﴾ فان أجازها صاحبه حينئذ بلنه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى أن يجوز ﴿قلت﴾

أرأيت العبد اذا تزوج بنير اذن مولاه فأجاز ذلك المولى أيجوز أم لا (قال) ذلك جائز كذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فما فرق ما بين العبد والامة في قول مالك (قال) لان العبد يعقد نكاح نفسه وهو رجل والماعد في امرائه ولّى والامة لا يجوز أن تعقد نكاح نفسها فقدها نكاح نفسها باطل لا يجوز وان أجازاه السيد ﴿قلت﴾ أرأيت ان طلق العبد امرأته قبل اجازة المولى أيجوز طلاقه (فقال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان فسح السيد نكاحه أ يكون طلاقا (قال) قال مالك ان طلق السيد عليه واحدة أو اثنتين أو ثلاثا فذلك جائز ﴿قلت﴾ انما طلاق العبد اثنان فما يصنع مالك بقوله ثلاثا (قال) كذلك قال مالك قال وانما يلزم الاثنان ألا ترى في حديث زبراء قالت ففارقته ثلاثا وانما طلاقه اثنان ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج عبده بنير اذنه فقال السيد لا أجزى ثم قال قد أجزت أيجوز أم لا (قال) قال مالك ان كان قوله ذلك لا أجزى مثل قوله لا أرضى أى لست أفضل ثم كلم في ذلك فأجاز فذلك جائز اذا كان ذلك قريبا وان كان أراد بذلك فسح النكاح مثل ما يقول قد رددت ذلك وفسخته فلا يجوز وان أجازاه الابتكاح مستقبل ﴿قلت﴾ أرأيت اذا تزوج العبد بنير اذن مولاه فأعتقه المولى أ يكون النكاح صحيحا (قال) نعم في رأيي ولا يكون للسيد أن يرده بعد عتقه اياه ﴿قلت﴾ أرأيت العبد ينكح بنير اذن سيده فيبيعه سيده قبل أن يعلم أ يكون للمشتري من الاجازة والرد شيء أم لا (قال) قد سمعت عن مالك شيئا ولست أحققه وأرى أن هذا السيد الذى اشتراه ليس له أن يفرق فان كره المشتري العبد رد العبد وكان للبائع اذا رجع اليه العبد أن يميز أو يفرق وهو رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت ان لم يبعه سيده ولم يعلم بنكاحه حتى مات السيد أ يكون لمن ورث العبد أن يرد النكاح أو يميز (قال) نعم له أن يرده أو يميزه في رأيي (قال) ومما بين لك أنى سألت مالكا^(١) عن الرجل يحلف للرجل بطلاق امرأته البتة ليقضين

(١) (قوله أنى سألت مالكا الخ) بهامش الاصل هنا ما نصه تكررت في كتاب الإيمان والتذور والكفالة والحالة والعنف والوصايا به قول الغير اهـ .

غريمه حقه الى أجل الآن يشاء أن يؤخره فيموت الذي له الحق ويرثه ورثته فيريدون
أن يؤخروه أيكون ذلك للورثة بحال ما كان للميت الذي استخلفه. قال مالك ثم
هم بمنزلة لم أن يؤخروه كما كان لصاحبهم أن يؤخره (قال ابن القاسم) ونزلت
بالمدينة فأفتى فيها مالك وقلما غير مرة ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا زوج أخته
وهي بكر في حجر أبيها بنير أمر الاب فأجازه الاب أيجوز النكاح أم لا (قال)
بلنفي أن. مالك قال لا يجوز ذلك إلا أن يكون ابنا قد فوض اليه أبوه أمره فهو
الناظر له وانقائم بأمره في ماله ومصلحته وتدير شأنه فمثل هذا إذا كان هكذا ورضى
الاب بالنكاحه إذا بلغ الاب فذلك جائز وإن كان على غير ذلك لم يحز وإن أجازه
الاب وكذلك هذا في الامة أمة الاب ﴿قلت﴾ فالأخ (قال) لا أعرف من قول
مالك أن فعل الأخ في هذا كفعل الولد وأنا أرى أن كان الأخ من أخيه مثل ما
وصف مالك من الولد جاز انكاحه إذا أجازه الأخ إن كان هو الناظر لأخيه في
ماله المدبر لماله القائم له في أمره ﴿قلت﴾ أرأيت إن كان الجد هو الناظر لابنه
فزوج ابنة ابنه على وجه النظر لها أيجوز هذا في قول مالك (قال) أراه مثل قول مالك
في الولد إن هذا جائز ﴿قلت﴾ أرأيت الصغير إذا تزوج بنير أمر الاب فأجاز الاب
نكاحه أيجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) لم أسمع ذلك من مالك وأرى ذلك
جائزا وهو عندى كيمه وشرائه إذا أجاز له ذلك من يله على وجه النظر له والرغبة
فيما يرى له في ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت الصبي إذا تزوج بنير أمر الاب ومثله يقوى
على الجماع فدخل بها فامسها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن أجازه الاب
جواز وهو عندى بمنزلة العبد والعبد لا يمتد نكاحا على أحد وهو إذا عقد نكاح
نفسه فأجازه الولي على وجه النظر له والاصابة والرغبة جاز ﴿قلت﴾ فإن جامعها
ففرق الولي بينهما أيكون عليه من الصداق شيء أم لا (قال) ليس عليه من الصداق
شيء (قال) ولقد سئل مالك عن رجل بعث يثيا له في طلب عبد له أتى الى المدينة
فأخذه بالمدينة فباعه فقدم صاحب العبد فأصاب العبد وأصاب الغلام قد أتت المال

(قال) مالك ياخذ البعد صاحبه ولا شيء على الغلام من المال الذي أئلف ولا يكون ذلك عليه ديناً فكذلك مستثلك (قيل) لمالك ألا يكون هذا مثل ما أفسد أو كسر فقال لا ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً زوج رجلاً بنير أمره فبلغ ذلك الرجل فأجاز (قال) قال مالك لا يجوز هذا النكاح وإن رضى (قال سحنون) إذا طال ذلك ﴿قلت﴾ أفيزوجها ابنه أو أبوه (قال) قال مالك لا يتزوجها ابنه ولا أبوه ﴿قلت﴾ أفيزوج هذا الذي كان زوجها وهو غائب ابنتها أو أمها (قال) أما ابنتها فلا بأس أن يتزوجها إذا لم يكن دخل بالأم وأما الأم فلا يتزوجها لأن مالكا كره لابنته ولابيه أن يتزوجاها ﴿قلت﴾ وكذلك أجداده وولد ولده (قال) نعم الاجداد وولد الولد هم آباء وابناء فلا يصلح ذلك عند مالك

— في انكاح الرجل وليته من رجل وهو مريض —

﴿قلت﴾ أرايت ان قال رجل ان مت من مرضى هذا فقد زوجت ابنتي من فلان (قال) سمعت مالكا يقول في الرجل يقول ان مت من مرضى فقد زوجت ابنتي ابن أخي ان ذلك جائز ﴿قلت﴾ كبيراً كان ابن أخيه أو صغيراً (قال) ماسأ لنا مالكا عن شيء من ذلك وأراه جائزاً كبيراً كان أو صغيراً ﴿قلت﴾ أرايت نكاح المحجور عليه أيجوز في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ أفيجوز عتقه في قول مالك (قال) لا الا في أم ولده ﴿قلت﴾ أفيجوز طلاقه في قول مالك قال نعم ﴿قال سحنون﴾ وإنما يجوز ذلك عندي إذا قبل النكاح ابن الاخ بقرب ذلك ولم يطل ذلك أو قبل ذلك أبو الطفل بقرب ذلك ولم يتباعد ذلك

— في توكيل المرأة رجلاً يزوجها —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة وكلت ولياً يزوجها من رجل فقال الوكيل قد زوجتك وادعى الزوج أيضاً أن الوكيل قد زوجه وأنكرت المرأة وقالت ما زوجني وهي بالوكالة مقرة (قال) إذا أقرت بالوكالة لزمها النكاح ﴿قلت﴾ فإن أمرت رجلاً

أن يبيع عبدآلى فذهب فألقى برجل فقال قد بعث عبدك الذى أمرتني ببيع من هذا الرجل فقال سيد العبد قد أمرتك ببيع ولم تبعه وأنت فى قولك قد بعته بكاذب (قال) القول قول الوكيل ولزم الأمر البيع لانه قد أقر بالوكالة ^بقلت ^ب فلو أنه قال لرجل قد وكلتك أن قبض حق الذى لى على فلان فأنى الوكيل فقال قد قبضته وضاع منى ^(١) وقال الأمر قد أمرتك وكلتك قبض ذلك ولكنك لم قبضه أيصدق الوكيل أم لا (قال) قال مالك يقال للغيرم أقم البيعة أملك قد دفعت الى الوكيل والا فاعرم فان أقم البيعة أنه قد دفع ذلك الى الوكيل كان القول قول الوكيل على التلف وان لم يتم التريم البيعة غرم ولم يكن له على الوكيل غرم لانه أقر أنه قد قبض ما أمره به ^بقلت ^ب ولم لا يصدق الوكيل فى هذا الموضع وقد أقر له الأمر بالوكالة وقد صدق فى المسائل الاولى (قال) لانه ما هنا انما وكله قبض ماله ولا يصدق الوكيل على قوله انه قد قبض المال الا بيعة لانه انما وكل قبض ماله على التوثيق والبيعة انما وكله قبض المال على أن يشهد على قبض المال فان لم يشهد فادعى أنه قد قبض لم يصدق الا أن يصدقه الأمر به (قال) وهذا مخالف للذى أمر رجلا أن يبيع عبده لان هذا لم يتلف للأمر شيئا ^بقلت ^ب فان كانت المرأة قد وكلته على أن يزوجه ويقبض صداقها فقال قد زوجتك وقبضت صداقك وقد ضاع الصداق منى (قال) هذا مصدق على التزويج ولا يصدق على قبض الصداق ولا يشبه هذا البيع ^(٢) ألا ترى لو أن رجلا وكل رجلا ببيع سلتة كان له أن يقبض الثمن وان لم يقل له اقبض الثمن

(١) (قوله قد قبضته وضاع منى) وانما لم يصدق الوكيل اذا قال قد ضاع الصداق بخلاف الوكيل على بيع السلعة لان الوكالة انما وكلته على القبض ولم توكله على الاقرار عليها اذ الوكيل لا يتأخر فى الوكالة الا الى شيء جمل له والبيع بخلاف ذلك اذ من هاشم الاصل

(٢) (قوله ولا يشبه هذا البيع) يعنى أن الوكيل على بيع السلعة يصدق فى قبض المثل ودفعه الى الأمر وفى دعوى ضياعه وظاهر هذا انه وكيل فى بيع سلعة بعينها ليس مفوضا اليه فى غير ذلك وقد قال ابن القاسم فى الشبهة انه لا يصدق الوكيل على القبض الا أن يكون مفوضا اليه وهو خلاف لظاهر الكتاب هنا وكتاب الوكالات اذ من هاشم الاصل

وليس للمشتري أن يأبى ذلك عليه وإن الذي وكل بالتزويج وكلته امرأة بانكاحها أو رجل وكله في وليته أن يزوج فزوج ثم أراد قبض الصداق لم يكن ذلك له ولا يلزم الزوج دفع ذلك اليه ولو دفع ذلك اليه كان ضامنا فهذا فرق ما بين الوكالة قبض الصداق وبين البيع إنما الوكالة في قبض الصداق كالوكالة قبض الديون فلا أرى أن يخرجها إذا ادعى تلقا الأمانة تقوم له على قبض الصداق ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا هلك وترك أولاداً وأوصى إلى امرأته واستخلفها على بضع بناته أيجوز هذا في قول مالك (قال) نعم يجوز وتكون أحق من الأولياء ولكن لا تمقد النكاح وتستخلف هي من الرجال من يعقد النكاح بغير ينة

— في النكاح بغير ينة —

﴿قلت﴾ أرايت أن زوج رجل بغير ينة وأقر المزوج بذلك أنه زوج بغير ينة أيجوز أن يشهدا في المستقبل وتكون العقدة صحيحة في قول مالك (قال) نعم كذلك قال مالك ﴿قال﴾ وقال مالك في رجل تزوج امرأة فلما أراد أبوها أن يقبض الصداق قال زوجتي بغير شهود فالنكاح فاسد (قال مالك) إذا أقر أنه تزوج فالنكاح له لازم ويشهدان فيما يستقبلان ﴿قلت﴾ وسواء إن أقرأ جميعاً أنه تزوج بغير ينة أو أقرأ أحدهما (قال) نعم ذلك سواء عند مالك إذا تزوج بغير ينة فالنكاح جائز ويشهدان فيما يستقبلان وإنما الذي أخبرك مما سمعت من مالك أنهما تعازرا ولا ينة بينهما ﴿قلت﴾ أرايت الرجل إذا زوج عبده أمة بغير شهود ولا مهر (قال) قال مالك لا يزوج الرجل عبده أمة إلا بشهود وصداق ﴿قلت﴾ فإن زوجه بغير شهود (قال) قد أخبرك أن مالكا قال في رجل تزوج بغير شهود فقال الرجل بعد ذلك أنكحتي بغير شهود فهذا نكاح مفسوخ (قال مالك) إذا أقرأ بالزوجة فليشهدا فيما يستقبلان والنكاح جائز فالعبد بهذه المزية يشهدان فيما يستقبلان وهذا إذا لم يكن دخل بها ﴿قلت﴾ فإن زوجه بغير صداق (قال) أن زوجه على أنه لا صداق عليه فهذا النكاح مفسوخ ما لم يدخل بها فإن دخل بها كان لها صداق مثلها ومثلان

على نكاحهما ﴿قلت﴾ فان زوجه ولم يذكر الصداق ولم يقل على أنه لا صداق عليك (قال) هذا التفويض وهذا النكاح جائز وفرض اللامة صداق مثلها وهذا رأي لأن مالكا قال هذا في النساء والنساء يجتمع فيه الجائر والاماء ﴿قلت﴾ أرايت الرجل ينكح بيته وأمرهم أن يكتبوا ذلك أيجوز هذا النكاح في قول مالك قال لا ﴿قلت﴾ فان تزوج بغير بيته على غير الاستسار (قال) ذلك جائز عند مالك وليشهدا فيما يستقبلان ﴿قلت﴾ لم أبطلت الاول (قال) لان أصل هذا للاستسار فهو وان كثرت البينة اذا أمر بكتمان ذلك أو كان ذلك على الكتمان فالنكاح فاسد ﴿قلت﴾ أرايت ان زوج رجل ابنته وهي ثيب فأنكرت الابنة ذلك فشهد عليها الاب ورجل أجني أنها قد فوتت ذلك الى أبيها فزوجها من هذا الرجل (قال) لا يجوز نكاحه لانه انما شهد على فعل نفسه وهو خصم ولقد سمعت أن مالكا مثل عن رجل وجد مع امرأة في بيت فشهد أبوها وأخوها أن الأب زوجها اياه فقال لا يقبل قولهما ولا يجوز نكاحه وأرى أن يابا ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج رجل مسلم نصرانية بشهادة نصارى أيجوز نكاحه أم لا (قال) لا أرى أن يجوز نكاحه بشهادة النصارى فان كان لم يدخل أشهدا على النكاح ولزم الزوج النكاح ﴿ابن وهب﴾ عن يزيد بن عياض عن اسماعيل بن ابراهيم عن عباد بن سنان عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أنكحك أميمة بنت ربيعة ابن الحارث قال بلى قال قد أنكحكها ولم يشهد ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب أن حمزة بن عبد الله^(١) خطب على ابنه الى سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ابنته فلما أراد أن يزوجه قال له حمزة أرسل الى أهلك قال سالم لا فزوجه وليس معها غيرهما ﴿ابن وهب﴾ عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال تجوز شهادة الابداد^(٢)

(١) قوله حمزة بن عبد الله الخ جامع حائبي ذكر ابني عبد الله بن عمروهما حمزة وسالم ولم يقع ذلك في غير هذا الكتاب وقد ذكرهما في جامع الموطأ اهـ (٢) قوله شهادة الابداد (قال) في المختصر ويجوز شهادة الابداد في النكاح يشهد هذا من لقي وهذا من لقي ولا بأس به وان لم يكونا أشهدا عند المقدوقحي الترمذي عن أكثر أهل الكوفة أن هذا لا يجوز قاله القاضي عياض اهـ من هامش الاصل

نكاح السر

﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل نكح سراً وأشهد رجلين قال إن مسأله فرق بينهما واعتدت حتى تنقضي عدتها وعوقب الشاهدان بما كتما من ذلك والمرأة مهرها ثم إن بدله أن ينكحها حين تنقضي عدتها نكاحاً علانية ﴿ قال يونس ﴾ وقال ابن وهب ^(١) مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس قال ابن شهاب وإن لم يكن مسأله فرق بينهما ولا صدق لما ورنى أن ينكحها الإمام بمقوبة والشاهدين بمقوبة فإنه لا يصلح نكاح السر ﴿ قال ابن وهب ﴾ وسمعت يحيى بن عبد الله بن سالم يقول مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يعقوب بن إبراهيم المدني عن الضمك بن عثمان أن أبا بكر الصديق قال لا يجوز نكاح السر حتى يملن به ويشهد عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن شعربن غنيم الأُموي عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ هو وأصحابه ببني زريق فسمعوا غناءً ولعباً فقال ما هذا فقالوا نكح فلان يا رسول الله فقال كل دينه هذا النكاح لا السفاح ولا نكاح السر حتى يسمع دف أو يرى دخان (قال حسين) وحديثي عمرو بن يحيى المازني عن جده أبي حسين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره نكاح السر حتى يضرب بالدف ^(٢) ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أيوب بن شرحبيل أن مَرَّ مِنْ قِبَلِكَ فليظهروا عند النكاح الدفان فاتها تفرق بين النكاح

(١) (قوله حتى يضرب بالدف) قال ابن رشد لا خلاف في إجازة الدف وهو الثربال واختلف في الكبر والمزهر على ثلاثة أقوال . أحدها : لجواز قاله ابن حبيب . والثاني للمنع وهو قول أصبغ وعليه يأتي ما قاله سخون من جامع البیوع أن الكبر إذا بيع فسخ بيعه ويؤدب أهله وإذا قاله في الكبر فأحرى أن يقوله في المزهر . والثالث إجازة الكبر دون المزهر وهو قول أصبغ وعليه يأتي ما قاله سخون في كتاب السرقة أن السارق يقطع في قيمة الكبر جميعاً ولا ين كفاية في المدينة إجازة البوق في

والسفاح وامنع الذين يضربون بالبرابط ﴿ قال سحنون ﴾ والبرابط الاعواد

﴿ في النكاح بالخيار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة باذن الولي وشرط الخيار للمرأة أو للزوج أو للولي أو لهم كلهم يوما أو يومين أيجوز هذا النكاح عند مالك وهل يكون في النكاح خيار (قال) أرى أنه لا خيار فيه وأنه اذا وقع في النكاح الخيار ففسخ النكاح مالم يدخل بها لأنها لو ماتا قبل الخيار لم يتوارثا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان يبي بها قبل أن يفسخ هذا النكاح أيفسخ أم لا (قال) لا ويكون لها الصداق الذي سمي لها ولا ترد الى صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يتزوج المرأة على أنه بالخيار يوما أو يومين أو ثلاثة أو على أن المرأة بالخيار مثل ذلك أيجوز هذا النكاح أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في الرجل يتزوج المرأة بصداق كذا وكذا على أنه ان لم يأتيها بصداقها الى أجل كذا وكذا فلا نكاح بينهما (قال) قال مالك هذا نكاح فاسد وشرق بينهما ﴿ قلت ﴾ دخل بها أو لم يدخل بها (قال) لم يقل لي مالك دخل بها أو لم يدخل وان دخل لم أفسخه وجاز النكاح وكذلك مسئلتك في تزويج الخيار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال أزوجه على أحد عبي هذين أيها شئت أنت أو أيها شئت أنا (قال) أما اذا قال أيها شئت المرأة فذلك جائز وأما اذا قال أيها شاء الزوج فلا خير فيه ألا ترى أن لو باع احدهما من رجل بعشرة دنانير يختار أيها شاء لم يكن بذلك بأس ولو قال أنا أعطيك أيها شئت لم يكن في ذلك خير وهذا قول مالك فالتكاح عندي مثله (قال ابن القاسم) وقال الليث قال ربيعة الصداق ما وقع به النكاح وكذلك قال مالك

المرأس فقيل معنى ذلك في البوقات والزامرات التي لا تلحق كل الالهة واختلف في جواز ما جيز عن ذلك فقيل أنه من قيل الجائز الذي يستوى فعله وتركه فلا حرج في فعله ولا ثواب في تركه وهو مشهور المذهب وقيل أنه من قيل الجائز الذي تركه أحسن من فعله فتركه فعله لا في تركه من الثواب لأن في فعله عقابا وهو قول مالك في الجمل والاجارة من المدونة والمشهور أن عمله للرجال والنساء جائز وقال أصبغ ان ذلك إنما يجوز للنساء خاصة اده من هامش الاصل

في النكاح الى أجل

﴿قلت﴾ أرأيت اذا تزوج امرأة بأمر الولي بصدائق قد سماه تزوجها شهراً أو سنة أو سنتين أ يصلح هذا النكاح (قال) قال مالك هذا النكاح باطل اذا تزوجها الى أجل من الاجال فهذا النكاح باطل ﴿قلت﴾ وقال مالك وان تزوجها بصدائق قد سماه وشرطوا على الزوج ان أتى بصدائقها الى أجل كذا وكذا من الآجال والا فلا نكاح بينهما (قال مالك) هذا النكاح باطل ﴿قلت﴾ دخل بها أولم يدخل بها (قال) قال مالك هو مفسوخ على كل حال دخل بها أولم يدخل بها (قال مالك) وانما رأيت فسخه لاني رأيته نكاحاً لا يتوارث عليه أهله ﴿قال سحنون﴾ هذه المسئلة قوله كانت له في تزويج اختيار انه يفسخ دخل بها أولم يدخل بها وكان يقول لان فساده جاء من قبل عقده ثم رجع فقال اذا دخل جاز ويفسخ قبل الدخول ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال أتزوجك شهراً أ يبطل النكاح أم يجعل النكاح صحيحاً ويبطل الشرط (قال) قال مالك النكاح باطل ويفسخ وهذه المنة قد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريمها ﴿قلت﴾ أرأيت ان قال اذا مضى هذا الشهر فأنا أتزوجك ورضى بذلك وليها ورضيت (قال) هذا النكاح باطل ولا يقام عليه ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة بثلاثين ديناراً نقداً وبثلاثين نسيئة الى سنة (قال) قال مالك لا ينجبي هذا النكاح ولم يقل لنا فيه اكثر من هذا (قال) قال مالك ليس هذا من نكاح من أدركت ﴿قلت﴾ فما يصحك من هذا النكاح ان نزل (قال) أجزه وأجعل للزوج اذا أتى بالمعجل أن يدخل عليها وليس لها أن تمنه نفسها ويكون الثلاثون المؤخرة الى أجلها ﴿قلت﴾ فان تطاول الاجل أو قال في الثلاثين المؤخرة انها الى موت او فراق (قال) أما اذا كان الى موت أو فراق فهو مفسوخ مالم يدخل بها وكذلك قال مالك وأما اذا كان الى أجل بعيد فأراه جائزاً مالم يتقاضى بعد ذلك

﴿ في شروط النكاح ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان تزوج امرأة على أن لا يتزوج عليها ولا يسرر أفسخ هذا النكاح وفيه هذا الشرط ان أدرك قبل البناء في قول مالك (قال) قال مالك النكاح جائز والشرط باطل ﴿ قلت ﴾ لم أجاز هذا النكاح وفيه هذا الشرط (قال) قال مالك قد أجازهُ سعيد بن المسيب وغير واحد من أهل العلم وليس هذا من الشروط التي يفسد بها النكاح ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث بن سعد وعمر بن الحارث عن كثير بن فرقد عن سعيد بن عبيد بن السباق أن رجلاً تزوج امرأة على عهد عمر بن الخطاب فشرط لها أن لا يخرجها من أرضها فوضع عنه عمر الشرط وقال المرأة مع زوجها ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم عن سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وربيعة وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال قد نزل ذلك برجل في زمان عبد الملك بن مروان مع شروط سوى ذلك قضى بذلك فرأى الفقهاء يومئذ أن قد أصاب القضاء في ذلك ما لم يكن قبله طلاق ﴿ قلت ﴾ فأى شيء الشروط التي يفسد بها النكاح في قول مالك (قال) ليس لها أحد (قال ابن القاسم) قال مالك من تزوج امرأة على شرط يلزمه ثم انه صالحها أو طلقها تطليقة فأنقضت عدتها ثم تزوجها بعد ذلك بنكاح جديد (قال) قال مالك تلزمه تلك الشروط ما بقي من طلاق ذلك المالك شيء (قال) وان شرط في نكاحه الثاني أنه انما ينكح على أن لا يلزمه من تلك الشروط شيء (قال) ذلك لا يضمنه وتلك الشروط له لازمة ما بقي من طلاق ذلك المالك شيء ﴿ قلت ﴾ أ رأيت ان قال أتزوجك بمائة دينار على أن أقضدك خمسين ديناراً وخسون على ظهري (قال) ان كان هذا الذي على ظهره يحمل بدخول الزوج عندهم فأراه جائزاً وان كان لا يحمل إلا الى موت أو فراق فأراه غير جائز فان أدرك النكاح ففسخ وان دخل بها ثبت النكاح وكان لها صداق مثلها ﴿ قلت ﴾ أ رأيت هذا الذي تزوج على مهر معجل ومنه مؤجل الى موت أو طلاق فدخل بها أفسخ هذا النكاح أم تهره اذا دخل

بها (قال) قال مالك اذا دخل بها أجزت النكاح وجعلت لها صداق مثلها ولم أنظر الى ما سمي من الصداق (قال سحنون) الا أن يكون صداق مثلها أقل مما يحل لها فلا ينقص منه شيء

✽ في جد النكاح وهزله ✽

(قلت) رأيت أن خطب رجل امرأة ووليها حاضر فقال زوجها بمائة دينار فقال الولي قد ضلت وقد كانت فوضت الى الولي في ذلك الرجل الخاطب وهي بكر والمخطوب اليه والدها فقال الخاطب لا أرضى بعد قول الاب أو الولي قد زوجتك (قال) أرى ذلك يلزمه ولا يشبه هذا البيع لأن سعيد بن السيب قال ثلاث ليس فيهن لمب هزل من جد النكاح والطلاق والعتاق فأرى ذلك يلزمه

✽ في شروط النكاح أيضاً ✽

(قلت) رأيت لو أن امرأة تزوجت رجلاً وشرطت عليه شروطاً وحطت من مهرها تلك الشروط أيكون لها ما حطت من ذلك أم لا (قال) ما حطت من ذلك في عقدة النكاح فلا يكون لها فيه على الزوج من ذلك شيء وما شرطت على الزوج فهو باطل الا أن يكون فيه عتق أو طلاق وهذا قول مالك (قلت) رأيت أن كان انما حطت عنه بعد عقدة النكاح على أن اشترطت عليه هذه الشروط (قال) يلزمه ذلك ويكون له المال فإن أتى شيئاً مما شرطت عليه رجعت عليه في المال فأخذته مثل ما تشترط أن لا يخرجني من مصرى ولا تفسر علي ولا تنزوج علي (قلت) فإن كانت أعطته المال على أن لا يتزوج عليها فإن تزوج عليها فهي طالق ثلاثاً (قال) ان فعل وقع الطلاق ولم ترجع في المال لأنها اشترت طلاقها بما وضعت عنه

✽ في نكاح الخلع والمبذ ✽

(قلت) أيجوز نكاح الخلع وطلاقه في قول مالك (قال) قال مالك نعم نكاحه جائز وطلاقه جائز (قال) ولقد كان في زمان من بن الخطاب خصي وكان جاراً لمرء

ابن الخطاب وكان عمر يسمع صوت امرته وحنانها من زوجها هذا الخصى **عن ابن وهب** **عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله عن سليمان بن يسار أن ابن سندر تزوج امرأة وكان خصيا ولم يعلم فزعا منه عمر بن الخطاب** **قلت** **فالمحبوب أيجوز نكاحه أيضا في قول مالك** **(قال)** **قال مالك نعم نكاحه جائز لأنه يحتاج إلى أشياء من أمر النساء** **عن ابن وهب** **عن ابن لهيعة عن عطاء بن أبي رباح أنه قال إذا تقدمت عليه وهي تعلم أنه لا يأتي النساء فلا خصومة لها بعد** **قلت** **لأن القاسم قال بعدكم يتزوج في قول مالك** **(قال)** **قال مالك أحسن ما سمعت أن العبد يتزوج أربما** **قلت** **كم ينكح العبد في قول مالك** **(قال)** **قال مالك أربما** **قلت** **إن شاء أماء وإن شاء حرائر** **(قال)** **كذلك قال مالك** **قلت** **أرأيت العبد إذا تزوج بغير إذن مولاه فتقدم ميرا أو يكون للسيد أن يأخذ جميع ذلك منها في قول مالك** **(قال)** **نعم ويترك لها قدر ما يستعمل به** **قلت** **وإن كانت قد استهلك ذلك كان دينها عليها تتبع به في قول مالك قال نعم** **قلت** **أرأيت العبد بين الرجلين أينكح باذن أحدهما في قول مالك** **(قال)** **قال مالك لا يجوز إلا أن يأذنه جيمما** **عن ابن وهب** **عن حمزة بن بكير عن أبيه قال سمعت يزيد بن عبد الله بن قسيط واستفتى في عتده استطاع طولا أن ينكح حرة فلم ير بأسا أن ينكح أمة ولم ير عليه ما على الحر في ذلك** **(قال بكير)** **وسمعت عمرو بن شعيب يقول ذلك** **عن ابن وهب** **عن يونس وغيره عن ابن شهاب أنه قال لو كان له رغائب الأموال ثم نكح الاماء وترك الحرائر لجاز له ذلك وهو مع ذلك يصلح له نكاح الحرائر في السنة قال فبذلك نرى أنه لا يحرم على المملوك أن ينكح الامة على الحرمة** **قال ابن وهب** **قال يونس وقال ربيعة يجوز له أن ينكح أمة على حرة** **عن ابن وهب** **عن رجال من أهل العلم عن القاسم وسالم وابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد ومجاهد وابن جبير وكثير من العلماء أنهم قالوا ينكح العبد أربما** **عن ابن وهب** **عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب أنه قال ينكح العبد أربع نصرانيات** **عن ابن وهب** **عن جرير بن حازم أنه سمع يحيى بن سعيد**

يقول القول عندنا بالمدينة في العبد يتزوج بغير اذن سيده أن سيده بالخيار ان شاء أمضاه وان شاء رده قال أمضاه فلا بأس به

— في حدود العبد وكفاراته —

قلت لا بن القاسم أي شيء يكون العبد والحر فيه سواء في هذه الاشياء الكفارات والحدود (قال) أما الكفارات كلها فإن الحر والعبد فيها سواء وأما حد القرية فإن على العبد فيه أربعين جلدة وأما الطلاق فهو ما قد علمت وأما في الظهار فكفارته في الظهار مثل كفارة الحر لأن هذا كفارة وكذلك في اليمين بالله وإيلاؤه نصف إيلاء الحر وكفارته في الإيلاء مثل كفارة الحر إلا أنه لا يقدر على أن يعق (قال مالك) والصيام في كفارة اليمين للعبد أحب إلى فإن أطعم فأرجو أن يجرئه وكذلك الكسوة ويضرب للعبد إذا قعد عن امرأته سنتان نصف أجل الحر وإذا اعترض عن امرأته فلم يقدر على أن يطأها نصف أجل الحر ستة أشهر قلت رأيت المكاتب يتزوج ابنة مولاة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك (قال ابن القاسم) وأرى أنه جائز قلت وكذلك العبد يتزوج بنت مولاة برضا مولاة ورضاها (قال) هو بمنزلة المكاتب أيضاً وقد كان مالك يستقله ولست أرى به بأساً قلت رأيت المكاتب يشتري امرأته هل يفسد النكاح في قول مالك (قال) نعم ويطؤها بملك اليمين قلت وكذلك العبد المأذون له في التجارة إذا اشتري امرأته هل يطؤها بملك اليمين ويفسد النكاح في قول مالك قال نعم قلت رأيت إذا زوج الرجل عبده على من المهر (قال) على العبد إلا أن يشترطه السيد على نفسه ابن وهب قال يونس عن ربيعة أنه قال في العبد ينكح قال أما الذي خطب عليه سيده وأنكحه وسمى صداقا فالصداق على سيده وأما رجل أذن في نكاح عبده لقوم خطب اليهم العبد مولاهم أو جارتهم فإن الصداق على العبد بمنزلة الدين عليه ان كانت وليدة فلا يجوز صداقها الا فيما بلغ ثلث ثمنها وان كانت حرة فما سقى لها لان السيد فرط حين أذن له في النكاح فخرمها أعظم فما عصى أن يصدق العبد قلت

أرأيت ان أذن السيد لعبد في النكاح أ يكون للمهر في ذمته أم في رقبته (قال) قال مالك المهر في ذمته (قلت) أرأيت اذا تزوج العبد بغير اذن سيده أ يكون للمهر في رقبه العبد أم لا (قال) لا يكون في رقبته وأخذ السيد المهر الذي دفعه العبد اليها وكذلك قال لي مالك الا أن يترك لها قدر ربع دينار (قلت) أرأيت ان أعتق هذا العبد يوما من الدهر هل يقبضه هذه المرأة بالمهر الذي سمي لها (قال) نعم في رأيي ان كان دخل بها الا أن يكون السلطان أبطله عنه (قال) سحنون (وإن أبطله السيد أيضاً فهو باطل (قلت) ولم قلت اذا أبطله السلطان عنه ثم عتق بعد ذلك انه لا يلزمه في رأيك وعلى ما قلته (قال) بلنبي أن مالك يقول في العبد اذا اذن بغير اذن سيده ان ذلك دين عليه الا أن يفسخه السلطان (قلت) فان فسخه السلطان ثم عتق العبد بعد ذلك أ يبطل الدين عنه بفسخ السلطان ذلك الدين عنه (قال) كذلك بلنبي عن مالك (قلت) أرأيت كل ما لزم ذمة العبد أ يكون للترماء أن يأخذوا ذلك من العبد بعد ما يأخذ السيد خراجه من العبد ان كان عليه خراج (قال) قال مالك ليس لهم من خراج العبد شيء . قال ابن القاسم ولا من الذي يبقى في يد العبد بعد خراجه قليل ولا كثير (قال مالك) وانما يكون ذلك لهم في مال ان وهب للعبد أو تصدق به عليه أو أوصي له به فقبضه العبد فأما عمله فليس لهم فيه قليل ولا كثير وانما يكون دينهم الذي صار في ذمة العبد في مال العبد ان طرأ للعبد مال يوما بحال ما وصفت لك وان أعتق العبد يوما ما كان ذلك ديناً عليه يتبع به وهذا قول مالك وكل دين لحق العبد وهو مأذون له في التجارة فهذا الدين يكون في المال الذي في يده أو كسبه من تجارة بحال ما وصفت لك وليس لهم من عمل يده وخراجه قليل ولا كثير وان كان للسيد عليه دين ضرب بدينه مع الترماء (قلت) أرأيت العبد اذا اشتراه امرأته وقد نجى بها كيف يهرها وعلى من يكون مهرها (قال) على عبدها (قلت) ولا تبطل (قال) لا وهذا رأيي لأن مالكاً قال في امرأة داينت عبداً أو رجل داين عبداً ثم اشتراه وعليه دينه ذلك ان دينه لا يبطل فكذلك مهر المرأة اذا اشترت زوجها لم يبطل دينها وان

كان لم يدخل بها فلامر لها ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أنها وسيده اغتزا فسُخ نكاحه فلا يجوز ذلك لان الطلاق يد البعد فلا يجوز له اخراج ما في يديه ولا هو أملك به من سيده بالاضرار ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرأيت المرأة تكتب عبدها ويجوز له أن ينكحها في قول مالك (قال) لا يجوز لان المكاتب عبدها ألا ترى أنه ان عجز رجع رقيقاً ولا ترى أنه مادام في حال الاداء فلا بأس أن يرى شعرها اذا كان وغداً شيئاً لا خطب له فان كان له منظره وخطب فلا يرى شعرها وكذلك عبدها (قال) قفلنا للملك أرأيت المرأة يكون لها في البعد شرك أبصالح له أن يرى شعرها (قال) لا يصلح لها أن يرى شعرها وغداً كان أو غير وغداً ﴿قلت﴾ وما الوغد (قال) الذي لا منظره له ولا خطب فذلك الوغد

في نكاح الحر الأمة

﴿قلت﴾ أرأيت الحر كم يتزوج من الاماء في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً وأرى أنه ان خشي العنت فله أن يتزوج ما بينه وبين أربع ﴿قلت﴾ فالسيد يتزوج من الاماء فيما بينه وبين أربع في قول مالك وان لم يخف العنت على نفسه قال نعم ﴿قلت﴾ أفيجوز أن يتزوج الرجل أمة والده (قال) نعم في رأيي ان ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان كان والده عبداً وهو حر فزوجه والده أمته (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل هل يجوز له أن ينكح أمة ابنه (قال) لا يجوز له ذلك ﴿قلت﴾ ولم لا يجوز أن يتزوج الرجل أمة ابنه (قال) لأنها كانت له رقيق فن هانت كره ذلك ولا حد عليه فيها ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل أن يجوز له أن يتزوج أمة امرأته (قال) نعم في رأيي لان مالكا قال من زنى بأمة امرأته رجم ﴿قلت﴾ ويجوز له أن يتزوج أمة أخيه قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت الرجل ان يتزوج أمة والده فولدت منه ثم اشتراها أتكون أم ولد بذلك الولد أم لا في قول مالك (قال) قال مالك كل من تزوج أمة ثم اشتراها وقد كانت ولدت منه قبل أن يشتريها أنها لا تكون أم ولد بذلك الولد الا

أن يشتريها وهي حامل به فتكون بذلك الولد أم ولد ألا ترى أن الولد الذي ولدته قبل أن يشتريها أنه لسيدها الذي باعها وإن اشتراها وهي حامل به فتكون له فتصير بهذا أم ولد ولا تصير بالذي ولدت قبل الشراء أم ولد لأنه رقيق. وأما ما سألت عنه من اشتراء الولد امرأته من أبيه وهي حامل فاني لأراها أم ولد وإن اشتراها وهي حامل منه لأن الولد قد عتق على جده وهو في بطنها وإنما تكون أم ولد إذا اشتراها وهي حامل منه ثم يمتق عليه وهو في بطنها وأما ما ثبت فيه الحرية يمتق على من يملكه فاشتراها وهي حامل به فلا تكون به أم ولد ألا ترى أن سيدها لو أراد أن يبيعها لم يكن ذلك له لأنه قد عتق عليه ماني بطنها (وقال) غيره لا يجوز له اشتراؤها لأن ما في بطنها قد عتق على أبيه فهو والاجنيون سواء وإن الأخرى التي لغير أبيه لو أراد بيعها وهي تحت زوجها باعها وكان ماني بطنها رقيقاً فهذا فرق ما بينهما

❦ في الرجل يتزوج مكاتبته ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت الحر يصلح له أن يتزوج مكاتبته (قال) لا يصلح له ذلك لأن مالكا قال لا يصلح أن يتزوج الرجل أمته فكاتبته بمنزلة أمته

❦ في انكاح الرجل عبده أمته ❦

❦ قلت ❦ أ رأيت العبد المأخوذ له في التجارة أو المحجور عليه إذا كانت له أمة فزوجها سيدها من عبده ذلك والعبد هو سيد الأمة أ يجوز هذا الزواج في قول مالك (قال) وجه الشأن أن يتزعمها منه ثم يزوجه إياه بصداق ❦ قلت ❦ فإن زوجها إياه قبل أن يتزعمها (قال) أراه انتراما وأرى الزواج جائزاً ولكن أحب إلى أن يتزعمها منه ثم يزوجه وكذلك أن أراد أن يطأ أمة عبده فانه ينبغي له أن يتزعمها منه ثم يطأها فإن وطئها قبل أن يتزعمها منه فإن هذا انتزاع ولكن يتزعمها قبل أن يطأها فإن ذلك أحب إلى (قلت) اتخفظ هنا عن مالك (قال) أما الوطء إذا أراد أن يطأها فهو قوله

عن محمد بن عمرو عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا يزوج الرجل عبده أمة بغير مهر (قال ابن وهب) وقال ذلك مالك

في نكاح الامة على الحرية ونكاح الحرية على الامة

قلت هل ينكح الامة على الحرية في قول مالك (قال) قال مالك لا ينكح الامة على الحرية فان فعل جاز النكاح وكانت الحرية بالخيار ان أحب أن يقيم معه أقامت وان أحب أن تختار نفسها اختارت (قال مالك) وان أقامت كان القسم من نفسه بينهما بالسوية قلت فهل لها أن تختار فرائه بالثلاث (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تختار الا تطليقة وتكون أمك بنفسها ولا أرى أن تشبه هذه الامة أمة تتق تحت البعد فتختار الطلاق كله لان الامة انما جاء فيها الأثر وهو قول ضعيف والناس على غير ذلك (قال مالك) والحر يزوج الحرية على الامة لا بأس بذلك الا أن تكون لم تعلم أن تحته أمة فلها أن تختار اذا تزوجها على أمة ولم تعلم كذلك قال لي مالك ابن وهب عن ابن لهيعة والليث عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أنه قال لا تنكح الامة على الحرية وتنكح الحرية على الامة ابن وهب عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال اذا تزوج الرجل الحرية على الامة ولم تعلم الحرية أن تحته أمة كانت الحرية بالخيار ان شامت فارقت وان شامت فرت معها وكان لها ان فرت الثلثان من ماله ونفسه قال ابن وهب قال يونس وقال ذلك ابن شهاب قلت رأيك ان كانت تحته أمتان علمت الحرية بواحدة ولم تعلم بالأخرى أليكون لها الخيار أم لا في قول مالك (قال) نعم أرى لها الخيار ألا ترى لو أن حرية تزوج عليها أمة فرضيت ثم تزوج عليها أخرى فأنكرت كان ذلك لها فكذلك هذه اذا لم تعلم بالامتين وعلمت بالواحدة قلت لم جعل مالك الخيار للحرية في هذه المسائل (قال) قال مالك انما جعلت لها الخيار لما قالت العلماء قبلي يريد سعيد بن المسيب وغيره (قال) قال مالك ولولا ما قالوا رأيت حلالاً لانه حلال في كتاب الله ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال أخبرني سليمان بن يسار أن السنة

اذا تزوج الرجل الامة وعنده حرة قبلها قال الحرة بالخيار ان شئت فارقت زوجها وان
 شئت اقامت معه على ضر أمة فان أقرت على ضر أمة فلها يومان وللأمة يوم **قلت** **﴿**
 ولم جعلتم الخيار للحرة اذا تزوج الحر الامة عليها أو تزوجها على الامة والحرة لا تعلم
قال **﴿** لان الحر ليس من نكاحه الامة الا أن يخشى العنت فان خشي العنت وتزوج
 الامة كانت الحرة بالخيار وللذى جاء فيه من الاحاديث **﴿** ابن وهب **﴿** قال مالك
 يجوز للحر أن ينكح أربع مملوكات اذا كان على ما ذكر الله في كتابه قال الله ومن
 لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمأملكت أيمانكم من فتياتكم
 المؤمنات قال والطول عندنا المال فمن لم يستطع طولا وخشى العنت فقد ارحس الله
 تعالى له في نكاح الامة للمؤمنة **قال** **﴿** ابن القاسم وابن وهب وعلى بن زياد قال مالك
 لا ينبغي للرجل الحر أن يتزوج الامة وهو يجد طولا للحرة ولا يتزوج أمة اذا لم يجد
 طولا للحرة الا أن يخشى العنت وكذلك قال الله تبارك وتعالى. **وقال** **﴿** ابن نافع **﴿** عن
 مالك لا تنكح الامة على الحرة الا أن نشاء الحرة وهو لا ينكحها على حرة ولا
 على أمة وليس عنده شيء ولا على حال الا أن يكون. فمن لا يجد طولا وخشى العنت
قال **﴿** مالك **﴿** والحرة تكون عنده ليست بطول يمنع به من نكاح أمة اذا خشي العنت
 لانها لا تصرف بتصرف المال فينكح بها **﴿** ابن وهب **﴿** عن مالك قال بلغني عن
 عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فأراد أن
 ينكح عليها أمة ففكرها أن يجمع بينهما **﴿** ابن القاسم **﴿** عن مالك عن يحيى بن سعيد
 بن جعفر بن سعيد بن المسيب أنه كان يقول لا تنكح الامة على الحرة الا أن نشاء الحرة
 فان شئت فلها الثلثان **﴿** قلت **﴿** أرايت اذا لم يخش على نفسه العنت وتزوج أمة
قال **﴿** كان مالك مرة يقول ليس له أن يتزوجها اذا لم يخش العنت وكان يقول اذا
 كانت تحته حرة فليس له أن يتزوج أمة فان تزوجها على حرة فرق بينه وبين الامة ثم
 رجع فقال ان تزوجها خبرت الحرة **قال** **﴿** مالك **﴿** ولولا ما جاء فيه من الاحاديث
 لأيته حلالا **﴿** قلت **﴿** أرايت العبد ان تزوج الحرة على الامة وهي لا تعلم أيكون

لها الخيار اذا علمت (قال) قال مالك لا خيار لها واذا تزوج الامة على الحرّة فلا خيار
لحرّة وكذلك قال لي مالك في هذه لان الامة من نسائه (ابن وهب) قال يونس
وقال ربيعة يجوز له أن ينكح أمة على حرّة (قال ابن وهب) قال يونس وقال ذلك
ابن شهاب (قلت) رأيت البدي كيف يقسم من نفسه بين الحرّة وبين الامة (قال)
يعدل بينهما بالسوية في القسم من نفسه قال وهو قول مالك

— في استسرار البدي والمكاتب في أموالهما ونكاحهما بغير إذن السيد —

(قلت) رأيت المكاتب أيسر في ماله في قول مالك قال نعم (قال) ولقد سألتنا
مالكاً عن البدي أيسر في ماله ولا يستأذن سيده (قال) نعم ذلك له (ابن وهب)
قال وسمعت عبد الله بن عمر يحدث عن نافع أن البدي من عبيد عبد الله بن عمر كان
يسر من ماله فلا يرى بذلك بأساً (قال ابن وهب) فسألت مالكاً عن ذلك فقال
لا بأس به (قلت) رأيت المكاتب والمكاتبه أيجوز لهما أن ينكحاً بغير إذن السيد
في قول مالك قال لا (قلت) لم (قال) لان له فيهما الرق بحد ولا يجوز لمن عليه رق
لغيره أن ينكح الا باذن من له الرق فيه فان نكحاً فليسيد أن يفسخ ذلك (قلت)
أرأيت إن تزوج المكاتب امرأة بغير إذن سيده رجاء الفضل أترى النكاح جائزاً
(قال) لا يجوز لانه ان عجز رجوع الى السيد معيها لان تزويج البدي عيب (قال) وقال
لي مالك لا يتزوج المكاتب الا باذن سيده (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم
عن ابن شهاب ويحيى بن سعيد وغير واحد من أهل العلم من التابعين أنه لا بأس بالذي
يسر المملوك في ماله وان لم يذكر ذلك لسيده

— في الامة والحرّة يفرّان من أنفسهما والبدي يفرّ من نفسه —

(قلت) رأيت الرجل يتزوج المرأة ويخبرها أنها حرّة فإذا هي أمة قد كان سيدها
أذن لها في أن تستخلف على نفسها رجلاً يزوجها أليكون له الخيار في قول مالك (قال)
ان لم يكن دخل بها كان له أن يارقها ولا يكون عليه من الصداق شيء وان هو

دخل بها أخذ منها الصداق الذي دفعه اليها وكان لها صداق مثلها وان شاء ثبت على نكاحه وكان لها الصداق الذي سمي ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن امرأة غرت من نفسها رجلا وزعمت أنها حرة فظهر أنها أمة (قال) قال مالك لا يؤخذ منها المهر (قال ابن القاسم) وأنا أرى ان كان ذلك أكثر من صداق مثلها ترك لها صداق مثلها وأخذ منها الفضل ﴿قلت﴾ أ رأيت الاولاد ان كانوا قد قتلوا وأخذ الاب ديتهم ثم استحققت الام (قال) قال مالك على الاب قيمتهم يوم قتلوا والدية الاب (قال ابن القاسم) وانما على الاب قيمتهم اذا كانت قيمة كل واحد منهم مثل الدية فأدنى فان كانت قيمة كل واحد منهم أكثر من الدية لم يكن على الاب الا الدية التي أخذ ليس على الاب أن يعطى أكثر مما أخذ ﴿قلت﴾ أ رأيت ان استحق السيد هذه الامة وفي بطنها جنين (قال) الجنين حرّ وعلى الاب قيمته يوم تلده أمه ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم لان مالكاً قال عليه قيمة ولده يوم يستحقهم سيد الامة ومن مات منهم قبل ذلك فلا شيء على الاب من قيمتهم ﴿قلت﴾ فان ضرب رجل بطنها بعد ما استحقها سيدها وقبل أن يستحقها فألقت جنينا ميتا (قال) قال مالك يأخذ الاب فيه غرة عبداً أو أمة من الضارب عند مالك ويكون على الاب لسيد الامة عشر قيمة أمه يوم ضربت الا أن يكون ذلك أكثر من قيمة الثرة فلا يكون على الاب الا قيمة الثرة التي أخذ لانه لا ينرم أكثر مما أخذ ولا يجعل فيه على الضارب أكثر من الثرة لانه حر ولا يكون على ضاربه أكثر من الثرة وكذلك ولدها ما قتل منهم عاتقاً فيه دية حر وان كانت قيمته أضعاف الدية ويقتل من قتله من الاحرار عمداً وتحمل المأفلة اخطأ فيهم وعلى العاقلة ما جنوا وبنيهم القصاص وبين الاحرار الذين جنوا عليهم أو جنوا هم عليهم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ان غرت أمة من نفسها رجلاً فتزوجها فولدت له الاولاد فأت الرجل ولم يدع مالا ثم استحقها سيدها وولدها أحياء أي يكون للذي استحق الامة على الاولاد شيء (قال) بئني عن مالك أنه قال ان كانوا أملياء والاب سحي وهو عديم أتبعهم ولم أسمه من مالك وكذلك الموت

عندى بهذه المنزلة وقد قيل انه ليس على الولد شئ ﴿قلت﴾ فلو كان الولد عديما
أ يكون ذلك ديناً عليهم أم لا (قال) ان أيسروا رأيت ذلك عليهم كما كان يأخذ ذلك
منهم ان وجدتم أملياء مؤقت ﴿قلت﴾ ولم جعل مالك لسيد الامة أن يتبعهم اذا كانوا
أملياء (قال) لان الترم انما كان على أبيهم لمكان رقابهم فان لم يوجد عند الاب
شئ كان ذلك عليهم ان كانوا أملياء والموت ان كان مات الاب ولم يدع مالا اتبعهم
اذا كانوا أملياء في رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت اذا كان الذى استحق الجارية عم الصبيان
(قال) يأخذ قيمتهم منه ﴿قلت﴾ لم (قال) لان مالكا قال اذا ملك الرجل ابن أخيه
أو ابن أخته لم يمتق عليه قال مالك وانما يمتق على الرجل اذا ملك أباه أو أمهاته أو
أجداده أو جداته أو ولده أو ولد ولده أو اخوته فانما يمتق عليه الاجداد والجدات
والآباء والامهات والاولاد وأولاد الاولاد والاخوة والاخوات ذرية والاخوة
للآب والام والاخوة للآب والاخوة للام من ملك شيئا من هؤلاء عتق عليه وهم
أهل الفرائض ولا يمتق عليه بنو أخيه ولا أحد من ذوى المحارم والقربات سوى
من ذكرت لك ﴿قلت﴾ أرأيت ان كان الذى استحق الجارية جد الصبيان (قال)
لا شئ له من قيمتهم ﴿قلت﴾ أ يكون له ولاؤهم (قال) لا شئ له من الولاء عند
مالك ﴿قلت﴾ ولم لا تجعل له الولاء وغيره لو استحق الجارية أخذ قيمتهم فهذا الجد
اذا لم يأخذ قيمتهم لاى شئ لا يكون له ولاؤهم (قال) لانهم أحرار وانما أخذت
القيمة بالسنة فلا يكون له ولاؤهم ﴿قلت﴾ واذا غرت أمة الآب أو أمة الابن
من نفسها والده أو ولده فتزوجها ثم ولدت له أولاداً فاستحقها الآب أو الولد
(قال) فلا شئ له من قيمتهم قال لان مالكا قال اذا ملك الرجل أخاه أو أباه أو
ولده أو ولد ولده فهو حر (وقال مالك) فى أم ولد غرت من نفسها رجلاً فتزوجها
وولدت له أولاداً ثم أقام سيدها البيتة أنها أم ولده فلم يقض له بقيمة الولد حتى مات
السيد (قال) قال مالك فلا شئ للورثة من قيمة أولاده لانهم عتقوا بعتق أمهم قبل
أن يقضى على الآب بقيمة الولد فكذلك الذى استحق الجارية التى غرت أباه أو

ابنه انه لاشئ له من قيمة الاولاد لانهم اذا ملكوا عتقوا عليه كما قال لى مالك فى
 أم الولد اذا مات عنها سيدها قبل أن يقضى على الذى غرسته بقيمة الاولاد ان
 الاولاد يمتقون بمتها فكذلك هذا الذى ملك ابن ابنه أو أخاه فى رأيى انه يمتق
 بملكه لانه اذا ملكه عتق عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت أم الولد اذا غرست من نفسها
 فولدت أولاداً فاستعتبها سيدها أم ولد (قال) قال مالك أرى لسيد الامة
 قيمتهم على أبيهم (قال) قتل مالك كيف قيمتهم (قال) على قدر الرجا فيهم والخوف
 لانهم يمتقون الى موت سيد أمهم وليس قيمتهم على أنهم عبيد (قال) قتل مالك
 فلو أن سيدهم استعتبهم ورفع ذلك الى السلطان فلم يقوموا حتى مات سيدهم (قال)
 لاشئ لورثة السيد على أبيهم لانهم قد عتقوا حين مات سيد أمهم بعتق أمهم قبل أن
 يقضى بالقيمة (قال) قتلنا للمالك فلو أن رجلا منهم قتل (قال) دية لايه دية حر ويكون
 لسيد الامة على أبيهم قيمته يوم قتل (قال ابن الفاسم) وذلك اذا كانت القيمة أدنى
 من الدية فان كانت أكثر لم يضمن الاب أكثر مما أخذ من الدية ﴿ قلت ﴾
 أرأيت اذا كانت مدبرة غرست من نفسها رجلا فولدت له أولاداً (قال) يقوم أولادها
 على الرجا والخوف على أنهم يرقون أو يمتقون ليس هم بمنزلة ولد أم الولد وهذا
 رأيى ﴿ قلت ﴾ فان كانت مكاتبه غرست من نفسها (قال) لاشئ لمولاه على أبى الولد
 الا أن يعجز فيرجع رقيقا فيكون على الوالد قيمة الولد لانهم ان عتقت أمهم عتقوا
 بمتها لانهم فى كتابتها ألا ترى أن مالكا قال فى ولد أم الولد التى غرست من نفسها
 اذا مات سيدها قبل أن يقوموا فلاشئ على أبيهم من قيمتهم فكذلك ولد المكاتبه
 اذا عتقت (قال) وأرى أن تؤخذ منه قيمتهم فتوضع على يدي رجل عدل فان عجزت
 دفع الى سيدها وان أدت كتابتها ردة المال الى أبيهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان غرست من
 نفسها عبداً فرعت أنها حرة فاستعتبت أ يكون أولاده أحرار أم رقيقا (قال) الولد
 رقيق ﴿ قلت ﴾ أسمعته من مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ ولم جعلهم رقيقا وانما أعتقت
 أولاد الحر منها اذ غرته وهي أمة بظن الحر أنها حرة فلم لا تمتق الاولاد أيضا بظن

العبد أنها حرة (قال) لاني لا بد لي من أن أجعل الاولاد تبعا لاحد الابوين فأنا ان جعلتهم
 تبعا للام فهم عبيد وان جعلتهم تبعا للاب فهم رقيق فجعلتهم تبعا للام لان العبد لا ينرم
 قيمتهم وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا أخبرني أن فلانة حرة ثم خطبتها
 فزوجنيها غيره فولدت لي أولادا ثم استحققت أمة أيكون لي على الذي أخبرني أنها
 حرة شيء أم لا في قول مالك (قال) لاشئ لك عليه ﴿قلت﴾ فلو أنه قال لي هي حرة
 وخطبتها اليه فزوجنيها فولدت لي أولادا ثم ظهر أنها أمة أيكون لي على الذي أخبرني
 أنها حرة وزوجنيها شيء أم لا (قال) لاشئ لك عليه الا أن يكون علم أنها أمة قتال
 لك انها حرة فزوجكها فاذا علم أنها أمة قتال لك هي حرة فزوجكها فولدت لك
 أولادا فاستحق رجل رقبها فانه يأخذ جاريته ويأخذ منك قيمة الاولاد ولا ترجع
 أنت بقيمة الاولاد على الذي غرك وزوجك وأخبرك أنها حرة وهو يعلم أنها أمة
 لانه لم يفرك من الاولاد (قال) وأما الصداق فيكون على الزوج ويرجع به الزوج
 على الرجل الذي غره ﴿قلت﴾ أتحنظه عن مالك أنه لا يرجع عليه بقيمة الاولاد
 (قال) لا أقوم على حفظه الساعة ﴿قلت﴾ والمهر الذي قلت يرجع به على الذي غره
 أتحنظه عن مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿قلت﴾ ولا يكون الرجل غاراً منها الا بعد
 ما يعلم أنها أمة وزوجها اياه هو نفسه فهذا الذي يكون قد غر منها وأما ان أخبره
 أنها حرة وقد علم أنها أمة وزوجها غيره فان هذا لا يكون غاراً ولا يكون عليه شيء
 قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان زوجني وقال لي هي حرة وقد علم أنها أمة وأخبرني
 أنه ليس بوليها أهو غار (قال) اذا علم أنه ليس بوليها ثم وجدها على غير ما أخبره
 فلا شيء عليه من غرم الصداق في رأيي ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة
 ويخبرها أنه حر فيظهر أنه عبد ويميز سيده نكاحه أيكون لها أن تختار فراقه في
 قول مالك (قال) قال مالك نعم لها أن تختار فراقه ما لم تتركه يطؤها بعد معرفتها بأنه
 عبد ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في عبد انطلق الى حي من
 المسلمين فخذشهم أنه حر فزوجوه امرأة حرة وهو عبد ولم تعلم المرأة بذلك (قال)

السنة في ذلك أن يفرق بينهما حين تلم بذلك ثم تمتد عدة الحرة المسلمة ويحجل العبد
 نكالا لما كذبها وخالها وأحدث في الدين ﴿قلت﴾ لابن القاسم أ يكون فراق
 هذه عند غير السلطان (قال) ان رضى بذلك الزوج وهي فتم والا فرق السلطان
 بينهما ان أبى الزوج اذا اختارت فراقه ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب
 أنه قال قضى عمر بن الخطاب في فداء الرجل ولده من أمة قوم وذلك أن رجلا
 من بني عذرة نكح وليدة اتت له الى بعض العرب بفاء سيدها ليأخذها وقد
 ولدت للعذري أولادا فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فقضى له في ذلك بالفرم مكان
 كل انسان من ولده جارية بحارية و غلام ب غلام (قال مالك) بلنى ذلك عن عمر بن
 الخطاب أو عن عثمان بن عفان

﴿ في عيوب النساء ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا زوج ابنته وبها داء قد علمه الاب مما ترد منه الحرار
 فدخل بها زوجها فرجع الزوج على الاب أ يكون للاب أن يرجع على الابنة بشئ
 مما يرجع به الزوج عليه اذا ردها الزوج وقد مسها (قال) لم أسمع من مالك ذلك
 ولا أرى ذلك له

﴿ في عيوب النساء والرجال ﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت ان تزوج رجل امرأة فأصابها ممية من أى العيوب يردها في
 قول مالك (قال) قال مالك يردها من الجنون والجذام والبرص واليب الذي في الفرج
 ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تزوجها وهو لا يعرفها فاذا هي عياء أو عوراء أو قطعاء أو
 شلاء أو مقعدة أو قد ولدت من الزنا (قال) قال مالك لا ترد ولا يرد من عيوب
 النساء في النكاح الا من الذي أخبرتك به ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان اليب الذي
 بفرجها انما هو قرن أو حرق نار أو عيب خفيف أو عفل يقدر معه على الجماع أ يكون
 هذا من عيوب الفرج التي ترد بها في النكاح في قول مالك أم انما ذلك اليب عند

مالك اذا كانت قد خلطت أو نحو هذا من عيوب الفرج الذي لا يستطيع الزوج
منه الجماع مثل المغفل الكبير ونحوه من العيوب التي تكون في الفرج (قال)
قال مالك قال عمر بن الخطاب ترد المرأة في النكاح من الجنون والجذام والبرص
(قال مالك) وأنا أرى داء الفرج بمنزلة ذلك فما كان مما هو عند أهل المعرفة من داء
الفرج ردت به في رأيي وقد يكون من داء الفرج ما يجامع معه الزوج ولكنها ترد
منه ألا ترى أن المجنونة يقدر على جماعها وكذلك الجذماء والبرصاء ولكنها ترد منه
فكذلك عيوب الفرج ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يتزوج المرأة ويشترط أنها صحيحة
فيجدها عمية أ يكون له أن يردها بشرطه الذي شرط أو سلاه أو متهدة (قال)
نعم ان كان اشترط ذلك على من أنكحه فله أن يرد ولا شيء عليه من صداقها اذا
لم يين بها فان يني بها فله مهر مثلها بالسيس ويتبع هو الولي الذي أنكحها اذا كان
قد اشترط ذلك عليه أنه ليس له عمية ولا قطماء ولا ما أشبه ذلك فزوجه على ذلك
الشرط لان مالكا سئل عن رجل تزوج امرأة فاذا هي لقية (قال) مالك ان كانوا
زوجوه على نسب فله أن يرد وان كانوا لم يزوجه على نسب فالنكاح له لازم ورواه
ابن وهب أيضا عن مالك (قال) وقال مالك فيمن تزوج سوداء أو عوراء أو عمية لم
يردها ولا يرد من النساء في النكاح الا من العيوب الاربعة الجنون والجذام
والبرص والعمية في الفرج وانما كان على الزوج أن يستخير لنفسه فان اطمأن الى
رجل فكذبه فليس على الذي كذبه شيء الا أن يكون ضمن ذلك له ان كانت الجارية
على خلاف ما أنكحه عليه فأراه حينئذ مثل النسب الذي زوجه عليه وأراه ضمانا ان
كانت على خلاف ما ضمن اذا فارقها الزوج ولم يرضها ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجت
امرأة رجلا في عنتها غرته ولم تعلم أنها في عنتها (قال) بلغني أن مالكا قال في
رجل غرته من وليته فزوجها في عنتها ودخل بها زوجها ثم علم بذلك الزوج (قال)
مالك أرى النكاح مفسوخا ويكون المهر على من غره فكذلك هذه اذا غرت من
نفسها الا أنه يترك لها قدر ما استحل به ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا تزوج

امرأة فانتسب لهم الى غير أبيه وتسمى بغير اسمه (قال) أخبرني من أثنى به أن
 مالكاً سئل عن رجل تزوج امرأة فأصابها لونية (قال) قال مالك ان كانوا زوجوها
 منه على نسب فأرى له الخيار وان كانوا لم يزوجوها منه على نسب فلا خيار له (قال
 ابن القاسم) وأرى لها المهر عليه ان كان دخل بها ويكون ذلك له على من غره الا ان
 لا يكون غره منها أحد وهي التي غرت من نفسها فيكون ذلك عليها فكذلك التي
 تزوجت على نسب فترها فهي بالخيار ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان الرجل لقية وتزوجها
 على نسب ثم علمت بعد أنه لقية (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى في
 المرأة أن لها أن تردده ولا تقبله اذا كان انما تزوجها على نسب وكان لقية مثل ما قال
 مالك في المرأة ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تزوجته وهو محبب أو خصي وهي لا تعلم بذلك
 ثم علمت أن يكون لها الخيار (قال) قال مالك اذا تزوجته وهو خصي ولم تعلم بذلك
 كانت بالخيار اذا علمت ان شاءت أقامت معه وان شاءت فارقت فالحبيب أشد
 ﴿قلت﴾ أ رأيت المحبب اذا تزوجها أو الخصى وهي لا تعلم فاختارت الفراق
 أتكون عليها العدة أم لا (قال) ان كان يعا عليها العدة وان كان لا يعا فلا عدة عليها
 ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اختارت ثلاثاً (قال) ليس ذلك لها وانما الخيار لها في واحدة
 وتكون بثاناً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت اذا تزوجت
 محبب الذكر قائم الخصى فاختارت فراقه وقد دخل بها أتجمل عليها العدة (قال)
 ان كان مثله يولد له فعليها العدة (قال ابن القاسم) ويستل عن ذلك فان كان يحمل لثله
 رأيت الولد لازماً له وان كان يعلم أنه لا يولد لثله لم أر أن يلزمه ولا يلحق به ﴿قلت﴾
 أ رأيت ان تزوجت محبباً أو خصياً وهي تعلم بذلك (قال) فلا خيار لها كذلك قال
 مالك (قال) قال مالك اذا تزوجت خصياً وهي لا تعلم فلها الخيار اذا علمت بقول
 مالك انها اذا علمت فلا خيار لها (قال) ولم أسمع من مالك في العنين اذا تزوجها وهي
 تعلم أنه عنين شيئاً ولكن هذا رأيي ان كانت علمت أنه عنين لا يقدر على الجماع
 رأساً وأخبرها بذلك فتزوجته على ذلك على علم أنه لا يعا فلا خيار لها ﴿قلت﴾

أرأيت امرأة المنين أو الخصى أو الهيوب إذا علمت به ثم تركته قلم ترفسه الى
السلطان وأمكنته من نفسها ثم بدا لها فرفته الى السلطان (قال) أما امرأة الخصى
والهيوب فلا خيار لها إذا أقامت معه ورضيت بذلك فلا خيار لها عند مالك . وأما
المنين فإن لها أن تقول اضربوا له أجل سنة لان الرجل ربما تزوج المرأة فاعترض
له دونها ثم يفرق بينهما ثم يتزوج أخرى فيصيبها وتلد منه فتقول هذه تركته وأنا
أرجو لان الرجال بحال ما وصفت لك فذلك لها الا أن يكون قد أخبرها أنه لا يجمع
وتقدمت على ذلك فلا قول لها بعد ذلك ﴿ قلت ﴾ ويكون فراقه تطليقة قال نعم ﴿ ابن
وهب ﴾ عن مالك والليث ورجال من أهل العلم أن يحيى بن سعيد حدثهم عن ابن
السيب قال قال عمر بن الخطاب أيما رجل نكح امرأة وبها جنون أو جذام أو برص
فسها فلها صداقها بما استحل من فرجها وكان ذلك لزوجها غراما على وليها ﴿ قال سحنون ﴾
قال مالك وإنما يكون ذلك لزوجها غراما على وليها إذا كان وليها الذي أنكحها أباه
أو أخاها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها فأما إذا كان وليها الذي أنكحها ابن عم
أو مولى أو من العشرة أو السلطان ممن يرى أنه لا يعلم ذلك منها فليس عليه فيها غرم
وترد المرأة ما أخذت من صداقها ويترك لها قدر ما يستحل به فرجها ﴿ قال ابن وهب ﴾
قال الليث قال يحيى وأشك في الجنون أو الغفل غير أنه ذكر أحدهما ﴿ ابن وهب ﴾
عن حاصر بن مرة اليحصبي عن ربيعة أنه قال أما ان هو علم بدلتها ثم طلقها بعد ذلك
فقد وجبت له وأما ما ردد به المرأة عن الزوج فاقطع عن الزوج منها اللذة مما يكون
من ذاء النساء في أرحامهن من الوجع المضل من الجنون والجذام والبرص وكل
ذلك جائز عليه إذا بلغت المسئلة وبلغ عنه الخبر وكان ظاهرا لا يرد من ذلك الا الشيء
النفي الذي لا يعلمه الا المرأة وأولياؤها وترد على المنور الذي تزوجها صداقه الا
أن تراض المرأة من ذلك بشيء ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني الثقة عندي أن علي بن
أبي طالب قال يرد النكاح من أرملة من الجنون والجذام والبرص والقرن ﴿ ابن
وهب ﴾ عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن عباس مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الله

ابن سعيد الجيشاني أن محمد بن عكرمة المهري حدثه أنه تزوج امرأة فدخل عليها يوما وعليها ملحفة فزعا عنها فإذا هو يرى بباطن ثغرها وضحا من بياض قتال خذى عليك ما حفظك ثم كلم عبد الله بن يزيد بن جذام فكتب له إلى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر بن عبد العزيز أن استخلفه بالله في المسجد أنه ما تلهذ منها بشيء منذ رأى ذلك بها وأحلف أخوتها أنهم لم يعلموا بالذي كان بها قبل أن يزوجوها فإن حلقوا فأعط المرأة من صداقها رده ﴿ابن وهب﴾ عن مالك بن أنس قال بلغني عن ابن المسيب أنه قال أيما رجل تزوج امرأة وبه جنون أو ضرر فلها تخير فإن شامت قررت وإن شامت فارقت ﴿ابن وهب﴾ عن غرمة عن أبيه عن ابن المسيب وابن شهاب مثله (قال ابن وهب) قال لي مالك فأرى الضرر الذي أراد ابن المسيب هذه الأشياء التي ترد للمرأة منها ﴿ابن وهب﴾ عن حميرة بن أبي ناجة ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد مثل قول ابن المسيب وابن شهاب أنها تخير

﴿تم كتاب النكاح الثاني من المدونة الكبرى والحمد لله رب العالمين﴾
 (وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم)

﴿وبله كتاب النكاح الثالث﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وآله وصحبه وسلم ﴾

﴿ كتاب النكاح الثالث ﴾

﴿ النكاح بصدق لا يجل ﴾

﴿ قال سحنون ﴾ قلت لبيد الرحمن بن القاسم أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة وجعل مهرها عبد آله على أن زاده المرأة دارها أو زاده مائة درهم (قال) لا يجوز هذا النكاح عند مالك وهو مفسوخ ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وسمعت مالكا قال في رجل تزوج امرأة على أن أعطته خادمها بكذا وكذا درهما (قال مالك) لا يجوز هذا النكاح ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا يجتمع في صفقة واحدة نكاح وبيع (وقال) بمض الرواة في هذه المسئلة اذا كان يبقى مما يعطى الزوج ربع دينار فصاعدا فنكاح جائز ﴿ قلت ﴾ أرايت ان كان هذا الذي تزوج هذه المرأة في صفقة واحدة مع البيع ان كان قد دخل بها أبطل نكاحه أيضا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أن مالكا قال في الرجل يتزوج المرأة على الصداق المجهول على ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها أو على بعر شارد أو على عبد آبق أو على مافي بطن أمته انه ان لم يدخل بها ففرق بينهما وان دخل بها لم يفسخ نكاحهما وثبت وكان لها صداق مثلها وكان الذي سعى لها من الفرر لزوجها الا أن قبض الجنين بعد ما ولد أو العبد الآبق بعد ما رجع أو البعر الشارد بعد ما أخذ ويحول في يديها باختلاف أسواق أو نماء أو نقصان فيكون لها ونفرم قيمته يوم قبضته لزوجها وأما الثمرة فليها مكية ما جددت من الثمرة أو حصدت من الحب وما فات من هذا كله قبل أن قبضه فهو من الزوج وما فات

من هذا بمد ما قبضته وان لم يحل باختلاف أسواق ولا غناه ولا نقصان فهو من المرأة
أبدأ حتى ترده لانه في ضلتها يوم قبضته ألا ترى أنت زيادة لها ونقصانه عليها
﴿سحنون﴾ وهذا في غير الثمرة التي لم يبد صلاحها ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا
من المسلمين تزوج امرأة على ثمرة فدخل بها أو لم يدخل بها أو تطاول زمانه معها حتى
ولدت له أولادا أيجيز النكاح ويحمل للمرأة صداق مثلها أم لا يجيزه (قال) اذا دخل
بها كان لها صداق مثلها وهو بمنزلة الجنين في بطن أمه أو البعير الشارد أو الثمر الذي
لم يبد صلاحه فان لم يدخل بها فسخ نكاحها ولم يبتا ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تزوجا
على ما تلد غنمه هذه السنة (قال) قال مالك في المرأة تزوج على الجنين انه ان دخل
بها كان له صداق مثلها وان لم يدخل بها فسخ نكاحها ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تزوج
رجل امرأة على عبد على أن زاده المرأة ألف درهم (قال) قال مالك لا يجوز هذا
النكاح ﴿قلت﴾ فما يقول مالك في رجل نكح امرأة على دراهم بأعيانها (فقال) قال
لى مالك من باع سلعة بدراهم بأعيانها غائبة لم يصلح ذلك الا أن يشترط عليه أنها ان
تلفت فليبه بدلها وان لم يشترط عليه ذلك فلا خير في هذا البيع (قال) والنكاح مثل
هذا في رأيي الا أن يقول أزوجك بهذه الدنانير بأعيانها وهي في يديه ويدفعها اليها
فلا بأس بذلك وكذلك البيع ﴿قلت﴾ فان وجب النكاح والبيع بها ثم استحق رجل
تلك الدنانير من يدى المرأة أو البائع (قال) البيع والنكاح جائزان ويكون على
المشتري وعلى الزوج دنانير مثلها

عن النكاح بصداق مجهول

﴿قلت﴾ أ رأيت ان تزوجها على بيت وخادم أيجوز هذا في قول مالك قال نعم (قال
مالك) ولها خادم وسط قال والبيت الناس فيه مختلفون ان كانت من الاعراب فيبوت
قد عرفوها لهم شورة قد عرفوها وشورة الحضر لا تشبه شورة البادية ﴿قلت﴾
أ رأيت ان تزوجها على بيت من بيوت الحضر (قال) ذلك جائز اذا كان معروفا مثل
ما وصفت لك في البادية. وكذلك قال مالك ﴿قلت﴾ فيجوز أن تزوجها على شوار

بيت (قال) ثم اذا كان الشوار أسراً مروفاً عند أهل البادية ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) ثم ولكل قدره من الشورة ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها علي عشرة من الابل أو مائة من النعم أو مائة من البقر ولم يصفها أي الاسنان يحمل لها في قول مالك (قال) وسط من ذلك لان مالك قال ذلك في الرقيق ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها علي عبد ولم يصفه وليس بينه فأراد أن يدفع الزوج اليها قيمة ذلك دنائير أو دراهم (قال) قال مالك عليه عبد وسط فأرى علي الزوج عبداً وسطاً وليس له أن يدفع دنائير ولا دراهم الا أن تشاء المرأة ذلك ﴿قلت﴾ فان تزوجها علي عرض من العروس موصوف ليس بينه ولم يضرب لذلك أجلاً أيجوز في قول مالك هذا النكاح أم لا (قال) ثم هو جائز ألا ترى أنه يتزوج علي عبد ولا يصفه ولا يضرب له أجلاً وليس بينه فيكون عليه عبد وسط حال فكذلك هذا اذا وصفه فذلك جائز وهذا ما هنا لا يحمل حمل البيع وهو علي التقدير ألا ترى أنه يتزوج المرأة بمائة دينار ولا يسمى أجلاً فتكون قدراً ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج علي عبد ولم يصفه أيجوز هذا النكاح (قال) قال مالك ثم النكاح جائز ويكون عليه عبد وسط ﴿قلت﴾ وكذلك لو اختلعت منه امرأته علي عبد ولم تسمه ولم تصفه أي يكون عليها عبد وسط (قال) ثم

— في الصداق يوجد به عيب أو يوجد به رهن فيهلك —

﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها علي قلال من خل بأعيانها فأصابها خيراً (قال) أراها بمنزلة التي تزوجت علي مهر فأصابته بمهرها عيباً أنها تردده وتأخذ بمثله ان كان مما يوجد مثله أو قيمته ان كان مما لا يوجد مثله ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجت المرأة علي صداق مسخي وأخذت به رهنًا وقيمة الرهن الذي أخذت مثل صداقها الذي سموا سواء فهلك الرهن عندها (قال) قال مالك ان كان حيواناً فلا شيء عليها والمصيبة من زوجها وان كان مما تنيب عليه المرأة فهلك عندها فهو منها ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها ولم يفرض لها صداقاً فأخذت منه رهنًا بصداق مثله فهلك الرهن عندها

(قال) اذا أخذت منه رهنا مثل صداقها فضاء فهذا والذي سألت عنه سؤالا
قلت ﴿ أرأيت ان تزوجها على غير مهر مسمى قرض لها نصف دار له ورضيت
بذلك أيكون فيها الشفعة في قول مالك (قال) نعم

﴿ في صداق السر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان سمي في السر مهراً وأعلن في العلانية مهراً (قال) قال مالك
يؤخذ بالسر ان كانوا قد أشهدوا على ذلك عدولا

﴿ في صداق النحر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة بألف درهم فان كانت له امرأة أخرى
فصداقها ألفان (قال) هذا من النحر وهو مثل البير الشارد فيها فسرت لك لأن هذا
لا يجوز في البيوع عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على ألف درهم فان
أخرجها من الفسقاط فهرما ألفان (قال) قال مالك في الرجل يتزوج المرأة بألفين
وتضع له ألف درهم على أن لا يخرج بها من بلدها ولا يتزوج عليها فيريد أن يخرج بها
أو يتزوج عليها (قال) ذلك له ولا شيء عليه ان خرج بها أو تزوج عليها وسميته منه
غير عام ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأخبرني الليث أن ربيعة قال الصداق ما وقع به النكاح
ولم ير لها شيئاً ومستثلك عندي مثله ولأنه إنما فرض لها صداقها ألف درهم ثم قال
لها ان خرجت بك من الفسقاط زدتك ألفاً أخرى فله أن يخرجها ولا شيء عليه
ألا ترى لو أن رجلاً قال لامرأته ان أخرجتك من هذه الدار فلك ألف درهم فله
أن يخرجها ولا شيء عليه (قال) لي مالك ولو فعل ذلك بعد وجوب العدة ولها عليه
ألف درهم من صداقها فوضعت ذلك له على أن لا يخرج بها أولاً يتزوج عليها أولاً
يسرر قبل ذلك (قال مالك) له أن يتزوج وأن يخرجها وأن يسرى عليها فان فعل
شيئاً من ذلك فلها أن ترجع عليه بما وضعت عنه من ذلك (قال) لي مالك ولا يشبه هذا
الأول وإنما ذلك شيء زاده في الصداق وليس بشيء وان وجب النكاح بما سمي

لها من الصداق ﴿قال سحنون﴾ وقال علي بن زياد اذا سمت صداق مثلها ثم حطت منه في عقدة نكاحها على ما شرطت عليه قالت ذلك اذا فعله الزوج لا يسقط ما وضعت عنه وأما اذا زادت على صداق مثلها فوضعت الزيادة على ما شرطت عليه فتلك الزيادة التي وضعت للشرط باطلة ﴿قال سحنون﴾ وكذلك أخبرنا به ابن نافع عن مالك بمثل قول علي بن زياد

﴿الصداق بالبعد يوجد به عيب﴾

﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج رجل امرأة على عبد بعينه فدفعه اليها ثم أصابت المرأة بالبعد عيبا (قال) قال مالك ترده ولها قيمته وهذا مثل البيوع سواء فان كان قد فات البعد عندها بمسافة أو بشئ يكون قويا فلها على الزوج قيمة العيب وان كان قد دخله عيب مفسد فالمرأة بالخيار ان شاءت حبست البعد ورجعت بقيمة العيب وان أحببت ردت البعد وما تقصه العيب عندها ورجعت بالقيمة. والخلع عندى به مثل التزويج سواء للزوج أن يرجع بقيمة العيب ان كان قد دخله استهلاك عنده أو يردده ان كان بحاله وان كان قد دخله عيب مفسد كان بالخيار ان شاء رده ورد ما تقصه العيب وان شاء حبسه ورجع بقيمة العيب ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوجها على أمة لها زوج ولم يخبرها بذلك أيكون لها أن تردها وتأخذ قيمتها (قال) نعم لان مالكا قال في هذا يرد بالعيب فالأمة اذا كان لها زوج فذلك عيب من السيوب فالنكاح والبيوع في هذا سواء وكذلك الخلع في هذا سواء

﴿الرجل يزوج ابنته ويضمن صداقها﴾

﴿قلت﴾ أرأيت لو أن رجلا تزوج ابنته وضمن الصداق لها أيكون للبت أن تأخذ الاب بذلك الصداق في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويرجع به الاب على الزوج (قال) لا يرجع الاب على الزوج لان ضمانه الصداق عنه في هذا الموضع صلة منه له وأما التزويج في هذا على وجه الصلة والصدقة فلا يرجع عليه بشئ مما ضمن عنه

﴿قلت﴾ أ رأيت ان مات الاب قبل أن يقبض البنت صدقاتها (قال) قال مالك
 كاستوفيه من مال أبيها اذا كانت عتقة النكاح انما وقعت بالضمان وانما مثل ذلك
 مثل الرجل يقول للرجل بيع فلانا فرسك أو دابتك والتمن لك على فباعه فهو ان
 هناك الضامن ولم يقبض البائع التمن فان ذلك التمن مضمون في مال الضامن يستوفيه
 لا ثمه أن كان له مال ﴿قلت﴾ فان لم يكن له مال أ يرجع على مشتري الدابة بشئ
 أم لا (قال) لا يرجع عليه بشئ عند مالك ﴿قال﴾ وقال مالك وكذلك المرأة لو
 دخل بها ثم مات الضامن للمصداق وليس له مال ولم يقبض شيئاً من صدقاتها انه
 لا شئ لها على الزوج ﴿قلت﴾ فان لم يكن دخل بالمرأة ولم يدع الميث مالا (قال)
 فلا سبيل للزوج الى الدخول حتى يعطيها مهرها ﴿قال﴾ ولقد سألت مالكا عن
 الرجل يزوج ابنه الصغير في حجره ولا مال لابن فيموت الاب ولم يقبض المرأة
 صدقاتها فتقول الورثة لابن لم يقبض عطيتك فنحن نقاصك بما قبض المرأة بمورثك
 مما ضمن أبوك عنك (قال مالك) تأخذ المرأة صدقاتها من مال الاب ويدفع الى الابن
 ميراثه كاملاً بما بقي ولا تقاصه اخوته بشئ مما قبض المرأة ﴿قلت﴾ وبخاص المرأة
 الثرماء (قال) ثم تحاص الثرماء عند مالك ﴿قال ابن القاسم﴾ وليس هذه الوجوه
 فيما حملنا عن مالك وسمعتنا منه على وجه جملة الدين مما يتحمل به ويرجع المتحمل على
 الذي تحمل عنه (قال) وقال لي مالك وكذلك الرجل الذي له الشرف يزوج الرجل
 ويضمن المصداق عنه فهذا لا يتبعه بشئ ﴿قال﴾ قلنا لمالك قال الرجل يزوج ابنه
 ويضمن عنه المصداق والابن قد بلغ فيدفع الاب المصداق الى المرأة فيطلقها الابن
 قبل أن يدخل بها لمن ترى نصف المصداق (قال مالك) للاب أن يأخذه وليس لابن
 منه شئ (قال مالك) ولو لم يتقدها شيئاً أخذت المرأة نصف المصداق من الاب ولم
 يتبع الاب الابن بشئ مما أدى عنه الاب ﴿قال ابن القاسم﴾ وانما مثل هذا الذي
 يزوج ابنه ويضمن عنه أو زوج أجنبياً وضمن عنه مثل ما لو أن رجلاً وهب لرجل
 ذهباً ثم قال لرجل بعه فرسك بالذي وهبت له من الذهب وذلك قبل أن يقبض

الموهوب له هبته وهو ضامن لك على حتى أدفعه اليك قبض الرجل الفرس وأشهد على الواهب بالذهب فان هذا الوجه ثبت للبائع على الواهب وان هلك الواهب قبل أن يقبض البائع الذهب ولم يحدد له مالا فلا يرجع على الموهوب له بشئ من ثمن الفرس وانما وجب ثمن الفرس للبائع على الواهب. فكذلك الصداق على هذا يبنى وهذا محله ابن وهب عن يونس أنه سأل ربيعة عن صداق الولد اذا تزوج أبوه قال ان كان ابنه غنيا فلي ابنه فان لم يكن له مال فلي أبيه (قال ابن وهب) قال أبو الزناد حيث وضعه الاب فهو جائز ان جعله على ابنه لزمه فانما هو وليه ابن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال اذا أنكح الرجل ابنه صغيراً أو كبيراً وليس له مال فالصداق على الاب ان مات أو عاش وان كان لواحد منهما مال فالصداق عليه في ماله الا أن يكون الوالد شرط على نفسه الصداق في ماله (قال ابن وهب) وقال مالك ان زوج ابنه صغيراً لا مال له فالصداق على الاب ثابتاً في ماله لا يكون على ابنه وان أيسر ولا يكون لابنه أن يأخذ من ماله شيئاً بعد أن ينكحه فانما ذلك بمنزلة ما أنفق عليه (قال ابن وهب) قال مالك وان زوجه بتقد وأجل وهو صغير لا مال له فدفع النقد ثم يحدث لابنه مال فيريد أبوه أن يجعل بقية الصداق الآجل على ابنه (قال) لا يكون ذلك له وهو عليه كله

الرجل يزوج ابنه صغيراً في مرضه ويضمن عنه الصداق

قلت رأيت لو أن رجلاً زوج ابنه صغيراً في مرضه وضمن الصداق أيجوز هذا أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا يجوز أن يضمن عن ابنه وهو مريض لأن ذلك وصية لو ارث فلا يجوز قلت فيكون نكاح الابن جائزاً أم لا في قول مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ويكون الصداق على الابن ان أحب أن يدفع الصداق ويدخل بامرأته والا لم يلزمه الصداق ويفسخ النكاح قلت رأيت ان كان صغيراً لا يعرب عن نفسه فأبطلت ما ضمن الاب عنه فقامت المرأة تطالب بحقها وقالت قد أبطلت مهرى للمهرى الذي ضمن لي الاب فأين يحمل مهرى (قال ابن القاسم) أرى

ان كان له ولي أو وصى نظر في ذلك للصبي بعد موت الاب ان كان للصبي مال فان رأى أن يميزه ذلك ورأى ذلك وجه غبطة ورأى أن يدفع من ماله دفع وثبت النكاح وان رأى غير ذلك فسخه ﴿ قلت ﴾ فان طلبت المرأة ما ذكرت لك في مرض الاب قبل موته (قال) ليس لها في مال الاب شيء وقد قال مالك فيها ضمن الاب عن ابنته في مرضه لا يميني هذا النكاح ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان صحح الاب الذي زوج ابنته في مرضه وضمن عنه الصداق أيجوز ما ضمن عنه اذا صحح في قول مالك (قال) اذا صحح فذلك جائز وذلك ضامن عليه لازم له وان مرض بعد ما يصح فان الضمان قد ثبت عليه

— النكاح بصداق أقل من ربع دينار —

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على عرض قيمته أقل من ثلاثة دراهم أو على درهمين (قال) أرى النكاح جائزاً ويبلغ بها ربع دينار ان رضى بذلك الزوج وان أبي فسخ النكاح اذا لم يكن دخل بها وان دخل بها أكل لها ربع دينار وليس هذا النكاح عندي مثل نكاح التفويض ﴿ قلت ﴾ لم أجزئه (قال) لاختلاف الناس في هذا الصداق لان منهم من يقول ذلك الصداق جائز ومنهم من يقول لا يجوز ﴿ قال ﴾ سحنون ﴿ وقد قال بعض الرواة لا يجوز قبل الدخول بالدرهمين وان أتم الزوج ربع دينار فان فات بالدخول فلها صداق مثلها لان الصداق الاول لم يكن يصلح المقدمه والنكاح مفسوخ قبل الدخول وبعد الدخول لانه كانه تزوج بلا صداق ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان طلقها قبل البناء أنيجل لها نصف الدرهمين أم للثمة أم نصف ربع دينار (قال) لها نصف الدرهمين ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه صداق قد اختلف فيه وان الزوج لو لم يرض أن يبلغها ربع دينار لم أجبره على ذلك الا أن يكون قد دخل بها فهو اذا طلق فليس لها الا نصف الدرهمين لاختلاف الناس في أنه صداق (قال) ولا أرى لأحد أن يتزوج بأقل من ربع دينار ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تزوجها على درهمين ولم ين بها أفسخ هذا النكاح أم يقر ويدفع لها الى صداق مثلها أو يدفع لها الى أدنى ما يستحل

به النساء في قول مالك . وكيف أن كان قد بنى بها ما ذا يكون لها من الصداق وهل يترك هذا النكاح بينهما لا يفسخ إذا كان قد بنى بها (قال) بلغني عن مالك أنه قال إن أمرها ثلاثة دراهم قبل أن يدخل بها أقر النكاح ولم يفسخ (قال ابن القاسم) وأرى أن كان قد دخل بها أن يجبر على ثلاثة دراهم ولا يفرق بينهما (قلت) رأيت أن تزوجها ولم يفرض لها ولم يبن بها حتى طلقها ونصف مهر مثلها أقل من المنة أي يكون لها نصف مهر مثلها أم المنة (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أن مالكاً قال كل مطلقة لم يفرض لها ولم يبن بها زوجها حتى طلقها فلها المتاع ولا شيء لها من الصداق وكذلك السنة

— نصف الصداق —

(قلت) رأيت الرجل إذا تزوج المرأة ولم يسم لها صداقاً ثم سعى لها بعد ذلك بزمان الصداق وذلك قبل البناء بها فرضيت بما سعى لها أو رضى به الولي فطلقها قبل البناء وبعد ماسى لها إلا أن التسمية لم تكن في أصل النكاح أي يكون لها نصف هذه التسمية أم يكون لها المنة ولا يكون لها من هذه التسمية شيء لأنها لم تكن في أصل النكاح (قال) قال مالك يكون لها نصف هذه التسمية إذا رضيت بذلك أو رضى به الولي إذا كانت بكرًا والولي ممن يجوز أمره عليها وهو الأب في ابنته البكر (قلت) فإن كانت بكرًا قتلت قد رضيت وقال الولي لا أرضى والفرض أقل من صداق مثلها (قال) الرضا إلى الولي وليس إليها لأن أمرها ليس يجوز في نفسها (قال ابن القاسم) ولو كان الذي فرض الزوج لها هو صداق مثلها قتلت قد رضيت وقال الولي لا أرضى كان القول قولها ولم يكن للولي جاهنا قول . وبما يدلك على ذلك أن الرجل إذا نكح على تفويض ففرض للمرأة صداق مثلها ثم ذلك المرأة والولي ولم يكن للمرأة ولا للولي أن يأبى ذلك (قلت) فإن قالت لا أرضى وقال الولي قد رضيت (قال) القول قول الولي إذا كان ذلك صداق مثلها (قلت) فإن كانت أماً (قال) الرضا رضاها ولا يلتفت إلى رضا الولي معها وإن كانت بكرًا وكان لها ولي

لا يجوز أمره عليها لم يحز ما فرض لها الزوج وان رضيت بذلك الجارية الا أن يكون
أمرًا سدادًا يعلم أنه يكون مهر مثلها ولا يجوز ما وضعت له اذا طلقها من النصف
الذي وجب لها لان الوضعية لا تجوز الا للاب ولا يجوز لها في نفسها ما وضعت وانما
يجوز ذلك للاب وحده وقد قيل انها اذا رضيت بأقل من صداق مثلها انه جائز ألا
تري أن وليها لا يزوجه الا برضاها فاذا رضيت بصداق وان كان أقل من صداق
مثلها فصلى الولي أن يزوجها وهي اذا طلقت فوضعت ما وجب لها جاز أيضًا لانها
لا يولي عليها وانما التي لا يجوز أن ترضى بأقل من صداق مثلها التي يولي عليها الوصي
ولا تجوز وضيعتها اذا طلقت ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج الرجل المرأة فوهبت له
صداقها قبل البناء بها ثم طلقها الزوج أ يكون له عليها من الصداق شيء أم لا في قول
مالك (قال) قال مالك لا شيء للزوج عليها من قبل أنها قد ردت عليه الذي كان له ولها
﴿قلت﴾ فان كانت انما وهبت له نصف صداقها ثم طلقها قبل البناء بها وقد قبضت
النصف الآخر أو لم تقبضه (قال) قال مالك يكون له أن يرجع عليها ان كانت قبضت
منه النصف بنصف ذلك النصف وان كانت لم تقبض ذلك من الزوج رجعت على
الزوج بنصف ذلك النصف ﴿قلت﴾ أرأيت ان كانت قبضت منه المهر كله فوهبت
ذلك للزوج بعد ما قبضته أو وهبت قبل القبض ثم طلقها زوجها قبل البناء بها أ يكون
للزوج عليها شيء أم لا (قال) قال مالك ذلك سواء ولا شيء للزوج عليها قبضته ثم
وهبت أو وهبت للزوج قبل أن تقبضه لان ذلك قد رجع الى الزوج ﴿قلت﴾ أرأيت
ان كان مهرها مائة دينار قبضت منه أربعين ووهبت له ستين دينارًا قبل أن تقبض
الستين أو بعد ما قبضت الستين أو قبضت الستين ووهبت له أربعين بحال ما وصفت
لك ثم طلقها قبل البناء بها (قال) قال مالك يرجع عليها الزوج بنصف ما قبضت منه
فيأخذه منها ولا يكون له عليها في الذي وهبت له قليل ولا كثير قبضته أو لم يقبضه
﴿قلت﴾ أرأيت رجلاً تزوج امرأة على مائة دينار وهي ممن يجوز قضاؤها في مالها
فوهبت مهرها لرجل أجنبي قبل أن يقبضه من الزوج وقبل أن يتي بها الزوج أ يجوز

ذلك أم لا في قول مالك (قال) قال مالك في هبة المرأة ذات الزوج أنه يجوز ما صنعت في ثلث ماله فان كان ثلث ماله يحصل ذلك جازت هبتها هذه وان كان ثلث ماله لا يحصل ذلك لم يجوز من ذلك قليل ولا كثير كذلك قال مالك في كل شيء صنعت المرأة ذات الزوج في ماله ﴿قلت﴾ فان كان ثلث ماله يحصل ذلك (قال) ذلك جائز عند مالك اذا كانت ممن يجوز أمرها ﴿قلت﴾ فان طلقها قبل البناء بها ولم يكن دفع الهبة زوجها الى هذا الاجنبى أ يكون للزوج أن يحبس نصف الصداق (قال) لم أسمع من مالك ولكن أرى للزوج أن يحبس نصف ذلك الصداق ان كانت المرأة معسرة يوم طلقها فان كانت موسرة يوم طلقها لم يكن للزوج أن يحبس من الصداق شيئا عن الموهوب له ولكن يدفع جميع الصداق الى الموهوب له ويرجع بنصف ذلك على المرأة لانها موسرة يوم طلقها وانما كان أولى بنصف الصداق من الموهوب له اذا كانت المرأة معسرة لانه لم يخرج ذلك من يده ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا تزوج امرأة فوهبت المرأة مهرها لرجل أجنبي فدفعه الزوج الى ذلك الاجنبى والمرأة ممن يجوز هبتها وثبتا يحمل ذلك فطلقها الزوج قبل البناء بها يرجع على الموهوب له بشئ أم لا في قول مالك (قال) لا يرجع على الموهوب له في رأيي بشئ ولكن يرجع على المرأة لانه قد دفع ذلك الى الاجنبى وكان ذلك جائزا للاجنبي يوم دفعه اليه لان الزوج في هذه الهبة حين دفعها الى الموهوب له على أحد أمرين إما أن تكون المرأة موسرة يوم وهبت هذا الصداق فذلك جائز على الزوج على ما أحب أو كره أو تكون معسرة فأنفذ ذلك الزوج حين دفعه الى هذا الموهوب له ولو شاء لم يجزه فليس له على هذا الاجنبى قليل ولا كثير وإنما اجازته هبتها مغرها اذا كانت معسرة بمنزلة ما لو تصدقت بالمال كله فأجازها لها (وقال) يمس الرواة انها اذا تصدقت وهى موسرة ثبتت الصدقة على الزوج وصارت صدقته مقبوضة لانه لا قول للزوج فيها ثم ان طلقها قبل القبض وهى معسرة أو موسرة فهو سواء وللمال على الزوج وبقمعا الزوج بالنصف ﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل يتزوج المرأة على الجارية فيدفع اليها الجارية أو لم يدفع اليها الجارية

حتى حالت أسواق الجارية أو نمت في بدنها أو تقصت أو ولدت أولاداً (قال) قال
 لى مالك ما أصدق الرجل المرأة من الحيوان بعينه تعرفه المرأة قبضته أو لم قبضه
 فخال بأسواق أو مات أو نقص أو نما أو توالد فاتها المرأة والزوج في جميع ذلك شريكان
 في النماء والنقصان والولادة وما وهبت المرأة من ذلك أو أعطت أو تصدقت فاتها
 يلزمها نصف قيمته للزوج يوم وهبته أو تصدقت أو أعطت إذا هو طلقها قبل البناء
 فإن نمت هذه الاشياء في يدي الموهوبة له أو التصديق عليه ثم طلقها بعد ما نمت
 هذه الاشياء في يدي التصديق عليه أو الموهوبة له لم يكن للزوج عليها الا نصف قيمة
 هذه الاشياء يوم وهبها ولا ينتفت الى ثمنها ولا الى نقصانها في يدي الموهوبة له أو
 للتصديق عليه لا يكون على المرأة من النماء شيء ولا يوضع عنها للنقصان شيء (قال)
 سحنون (قال) وقد قال بعض الرواة انما على المرأة قيمتها يوم قبضتها ليس يوم فاتها لان
 العمل يوم القبض ولكنها املاك بما أخذت من زوجها ألا ترى أنها لو ماتت كان
 للزوج أن يدخل بها ولا يكون عليه شيء لانها ماتت وهي ملك لها ليس للزوج فيها
 ملك يضمن به شيئاً (قال) رأيت ان تزوجها على حائط بعينه فأنتم الحائط عند
 الزوج أو عند المرأة ثم طلقها الزوج والتمز قائم أو قد استهلكه للمرأة أو الزوج (قال)
 قال مالك ولم أسمع منه ان للزوج نصف ذلك كله وللرأة نصف ذلك كله (قال) وأنا
 أرى أن ما استهلك أحدهما من الثمرة فذلك عليه هو ضمان لحصة صاحبه من ذلك
 وما سقى أحدهما في ذلك كان له بقدر علاجه وعمله ولم أسمع هذا من مالك (قال)
 سحنون (قال) وقد قيل ان الثلة للمرأة كانت في يديها أو في يدي الزوج لأن للملك
 ملكها قد استوفته ولأنه لو تلف كان منها (قال) رأيت ان تزوجها على عبد بعينه
 فلم يدفع العبد اليها حتى اغتله السيد أتكون الثلة بينهما ان هو طلقها قبل البناء بحال
 ما وصفت لى من الثمرة في قول مالك (قال) نعم في رأيي (قال) رأيت ان تزوجها
 على عبد بعينه أو حيوان بعينه فهلك ذلك العبد أو الحيوان في يدي الزوج قبل أن
 يدفع ذلك الى المرأة فأراد أن يدخل بها ممن مصيبة العبد والحيوان (قال) قال مالك

مصيبة العبد والحيوان من المرأة فإذا كانت المصيبة منها كان له أن يدخل عليها لأنها
قد استوفت مهرها لما كانت المصيبة منها **قلت** **﴿**أرأيت أن تزوجها على عبد بينته
فدفنه اليها فأعتقه ثم طلقها قبل البناء بها **قال** **﴾** قال مالك عليها نصف قيمة العبد
يوم أعتقه **قلت** **﴿**موسرة كانت أو مسرة فهو عند مالك في عتق هذا العبد
سواء **قال** **﴾** لا أدري ما قول مالك فيه السابعة ولكن هو عندي حر لا سبيل عليه
وللزوجة عليها نصف قيمته يوم أعتقه لأنها ان كانت يوم أعتقه موسرة لم يكن للزوج
ما هنا كلام وان كانت مسرة يوم أعتقه وقد علم بعتقها فلم يغير ذلك فالعتق جائز
قلت **﴿**فإن علم الزوج فأنكر العتق وهي مسرة **قال** **﴾** يكون للزوج أن ينكر
عتقها **قلت** **﴿**أفيجوز من العبد ثلث أم لا **قال** **﴾** لا يجوز من عتقها العبد قليل
ولا كثير لأن مالكا قال أيما امرأة أعتقت عبداً وثلاث ماله لا يحمله أن تزوجها أن
يرد ذلك ولا يمتق منه قليل ولا كثير **قلت** **﴿**قال ابن القاسم **﴿**وأنا أرى أن رد الزوج
عتقها ثم طلقها قبل البناء بها فأخذت نصف العبد أنه يمتق عليها النصف الذي صار
لها **قلت** **﴿**وكذلك لو أن امرأة تزوجت ولها عبد وليس لها مال سواء فأعتقه
فرد الزوج عتقها ثم مات عنها أو طلقها أمتق عليها في قول مالك حين مات الزوج
أو طلقها **قال** **﴾** سمعت مالكا يقول في المفلس إذا رد الترماء عتقه ثم أفاد ماله أن
العبد يمتق عليه فأرى هذا العبد الذي أعتقه هذه المرأة فرد الزوج عتقها ثم مات
عنها أو طلقها بمنزلة المفلس في عتق عبده الذي وصفت لك وقد بلغني ممن أثق به
أن مالكا كان يرى أن يمتق عليها إذا مات أو طلقها ولا أدري أكان يرى أن يجبر
على ذلك ولكن رأي أن لا يستخذه ولا يجبسه وذلك كله رأيي يمتق بغير قضاء
ولا يجبسه **قلت** **﴿**أرأيت أن تزوجها على عبد بينته فلم يقبضه المرأة حتى مات العبد
قال **﴾** المصيبة من المرأة وكذلك قال لي مالك في البيوع أن المصيبة في الحيوان قبل
القبض من المشتري إذا كان حاضراً **قلت** **﴿**فإن كانت تزوجه على عروض
بأعيانها فلم يقبضها من الزوج حتى ضاعت عند الزوج **قال** **﴾** للمصيبة من الزوج

﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأي لان مالك قال ذلك في البيوع الا ان
 يعلم هلاك بين فيكون من المرأة ﴿قلت﴾ ارايت لو ان رجلا تزوج امرأة على
 خادم بينهما فولدت عند الزوج قبل ان يقبضها المرأة اولاداً أو قبضتها المرأة فولدت
 عندها اولاداً أو وهب للخادم مال أو تصدق عليها بصدقات أو اكتسبت الخادم
 مالا أو أغت على المرأة غلة فاستهلكها المرأة أو أغت على الزوج قبل ان يقبضها
 المرأة غلة فأطلقها الزوج ثم طلقها الزوج قبل البناء بها أي يكون للزوج نصف جميع ذلك
 أم لا (قال) نعم للزوج نصف جميع ذلك قال وما أتلفت المرأة من غلة الخادم فليها
 نصف ذلك وما أتلفت الزوج من غلة الخادم أو ما أخذ من مال وهب لها أو تصدق
 به عليها فكل من أخذ شيئاً مما كان للخادم قبل البناء فهو ضامن وإنما ضمنت المرأة
 ذلك لان الزوج كان ضامناً لنصف الخادم أن لو هلك في يديها أن لو طلقها قبل
 البناء فكما تكون المصيبة منه اذا طلقها قبل البناء فكذلك تكون نصف الغلة له
 وكذلك هو أيضاً اذا أخذ من ذلك شيئاً آذاه اليها لان نصفها في ضمان المرأة أن لو
 هلك في يديها أو طلقها ولان مالك قال لو هلك الخادم قبل أن يطلقها ثم
 طلقها لم يتبها بشئ وما ولدت فله نصفه ولما نصفه اذا طلقها ﴿قلت﴾ وهذا قول
 مالك (قال) نعم كله قول مالك الا ما فسر لك من الغلة فانه رأي لان مالك قال المصيبة
 منهما فلما قال مالك للمصيبة منهما جعلت الغلة لهما بضمهما فلما جعلها مالك شريكين
 في الجارية في الماء والتمتعان فكذلك هما في الغلة ﴿قلت﴾ ارايت الايل والبقرو والنعم
 وجميع الحيوان والنخل والشجر والكروم وجميع الاشجار اذا تزوجها عليها فاستهلك
 المرأة الغلة أو الزوج ثم طلقها قبل البناء بها أهو بمنزلة ما ذكرت في الخادم في قول
 مالك (قال) نعم في رأي الا أنه يقضى لمن أفق منهما ينفقه التي أفقها فيه ثم يكون
 له نصف ما بقي ﴿قلت﴾ ارايت ان تزوجها على عبد فجى العبد بجنابة أو بجى على العبد
 ثم طلقها قبل البناء بها (قال) أنا ما بجى على العبد فذلك بينهما نصفين وأما ما بجى
 العبد فان كان في يد المرأة فدفعته بالجنابة ثم طلقها بعد ذلك فليس للزوج في العبد

شيء ولا له على المرأة شيء **قلت** **﴿** فإن كانت قد حابت في الدفع **﴾** (قال) لا أرى محاباتها
 تجوز على الزوج في نصفه إلا أن يرضى وإنما يجوز إذا دفعت على وجه النظر فيه (قال)
 وإذا جنى وهو عند الزوج فليس للزوج الدفع وإنما الدفع إلى المرأة وإن طلقها قبل أن
 يدفعه وهو في يديها أو في يدى الزوج فالزوج في نصفه بمنزلتها (قال) وإن كانت المرأة
 قد فدتته ولم تدفعه قال فلا يكون للزوج على البعد سبيل إلا أن يدفع إليها نصف ما
 دفعت المرأة في الجناية **قلت** **﴿** وهذه المسائل كلها قول مالك **﴾** (قال) الذى سمعت من
 مالك فيه أن كل ما أصدق الرجل المرأة من عرض أو حيوان أو دار أو غير ذلك فما
 أو نقص ثم طلقها قبل البناء فله نصف ثمنه وعليه نصف نقصانه فساتك في الفلوات
 والجنايات مثل هذا **قلت** **﴿** أ رأيت أن تزوجها على خادم فطلقها قبل البناء أ يكون
 له نصف الخادم حين طلقها أم حين يردّها عليه القاضى في قول مالك **﴾** (قال) قال
 مالك إنما له نصف ما أدرك منها **﴿** قال ابن القاسم **﴿** ولا ينظر في هذا إلى قضاء
 قاض لانه كان شريكاً لها ألا ترى أنه كان ضامناً لنصفها **﴿** قلت **﴿** أ رأيت أن تزوجها
 بألف درهم فاشتريت منه بألف درهم داره أو عبده ثم طلقها قبل البناء بها بم يرجع
 عليها في قول مالك **﴾** (قال) قال مالك يرجع عليها بنصف الدار أو البعد **﴿** قلت **﴿** فلو
 أخذت منه الألف فاشتريت بها داراً من غيره أو عبداً من غيره ثم طلقها قبل البناء
﴾ (قال) قال مالك يرجع عليها بنصف الألف **﴿** قلت **﴿** وشراؤها بألف من الزوج
 عبداً أو دراهم لثمنها من غير الزوج إذا طلقها قبل البناء **﴾** (قال) نعم كذلك قال
 مالك إلا أن يكون ما اشترت من غير الزوج شيئاً بما يصلحها في جهازها خادماً
 أو عطراً أو ثياباً أو فرساً أو أسرة أو وسائد . فأما ما اشترت لغير جهازها فلها ثمنه
 وعليها نقصانه ومنها مبيعته وهذا قول مالك وما أخذت به من زوجها من دار
 أو عرض من غير ما يصلحها أو يصلحها في جهازها فلا مبيعة عليها في تلفه وهو بمنزلة
 ما أهدتها إياه له نصف ثمنه وعليه نصف نقصانه وكذلك قال مالك **﴿** قال ابن
 وهب **﴿** وقال ربيعة في رجل تزوج امرأة بمائة دينار فنصفت عليه بمائة دينار ثم

طلقها قبل أن يبنى بها قال لها نصف ما بقي (ابن وهب) عن يونس عن ابن
شباب أنه قال في الرجل ينكح المرأة ويصدقها ثم يطلقها قبل أن يدخل بها قال لها
نصف صداقتها ويأخذ نصف ما أعطها فما أدرك من متاع ابتاعوا لها بمئته فله نصفه
ولا غرم على المرأة فيه (ابن وهب) قال يونس وقال ابن وهب يأخذ منها نصف
ما دفع إليها إلا أن تكون صرفت ذلك في متاع وحلٍ فيأخذ نصفه وإن لبسته
(ابن وهب) قال قال مالك في المرأة تريد أن تحبس الطيب والحلي قد صاغته
والخادم قد واقعتها إذا طلقها قبل أن يدخل بها وتعليه عنده ما قدما (قال مالك)
ليس ذلك لها لانه كان ضامنا وإنما يصير من فعل ذلك به أن يباع عليه ماله وهو كاره
(قلت) رأيت أن تزوجها على عبد بمئته أو على دار بمئتها فاستحق نصف الدار أو
نصف العبد أم يكون للمرأة أن ترد النصف الذي بقي في يديها وتأخذ من الزوج قيمة
الدار وقيمة العبد أم يكون لها النصف الذي بقي في يديها وقيمة النصف الذي استحق
من يديها (قال) قال مالك في البيوع أن كان إنما استحق من الدار الليث أو الشيء
الثافه الذي لا ضرر فيه على مشتريه أنه يرجع بقيمة ذلك على بائعه وإن استحق أكثر
ذلك مما يكون ضرراً مثل نصف الدار أو ثلثها كان المشتري بالخيار أن شاء أن يحبس
ما بقي في يديه ويرجع بمن ما استحق منها فذلك له وإن أحب أن يرد جميع ذلك
ويأخذ الثمن فذلك له وأما العبد فهو خير إذا استحق منه قليل أو كثير أن يرد ما بقي
ويأخذ ثمنه فذلك له وإن أحب أن يحبس ما بقي ويأخذ من الثمن قيمة ما استحق منه
فذلك له فالمرأة عندي بمنزلة ما وصفت لك من قول مالك في البيوع في الدار والعبد (قال
ابن القاسم) قال مالك في العبد والجارية ليسا بمنزلة الدار لانه يحتاج إلى العبد أن يظن به
في سفره ويرسله في حوائجه ويطأ الجارية وبالبلد والنخل والأرضون ليست كذلك
إذا استحق منها الشيء الثافه الذي لا ضرر عليه فيه لزمه البيع ويرجع بما استحق
بقدر ذلك من الثمن (قال ابن القاسم) فالمرأة عندي بمنزلة الذي فسر لي مالك من
البور والريق (قلت) وكذلك المروض كلها (قال) نعم وإن كانت عروضا لها

عدد أوريقا لها عدد فاستحق منها شيء فحمله محل البيوع لان مالكا قال أشبه شيء
 بالبيوع النكاح فقلت فآرايت ان تزوجها على صداق مسمى ثم زادها بعد ذلك
 من قبل نفسه في صداقها ثم طلقها قبل البناء أو مات عنها (قال ابن القاسم) ان طلقها
 فلها نصف ما زادها وهو بمنزلة مالو وحبها لما تقوم به عليه وان مات عنها قبل أن
 تقبضه فلا شيء لها منه لانها عطية لم تقبض فقلت فآرايت ان تزوج رجل امرأة
 على أبيها أو على ذي رحم محرم منها أيمتق عليها ساعة وقع النكاح في قول مالك
 (قال) قال مالك يمتق عليها فقلت فآرايت ان طلقها قبل البناء (قال) فللزوجة عليها نصف
 قيمته فقلت فآرايت ان كانت المرأة مسرة (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأرى أن
 لا يرجع الزوج على العبد بشيء ولا يردده في الرق من قبل انه بمنزلة رجل كان له على
 رجل دين ولا مال للغيرم الا بعد عنده فأعتق الغريم عبده ذلك فلم الرجل الذي
 له الدين غسكت فأراد أن يرجع بعد ذلك في العبد يردده في الرق لمكان دينه فليس
 ذلك له وهذا في الدين وهو قول مالك وهو حين أصدقها اياه قد علم بأنه يمتق عليها
 فذلك لم أرده على العبد بشيء وليس هذا بمنزلة رجل أعتق عبدا له وعليه دين ولم يعلم
 بذلك الذي له الدين فرد عتق العبد فان هذا له أن يرد عتق العبد وكذلك قال مالك
 (وقد) أخبرني بعض جلساء مالك أن مالكا استحسن أن لا يرجع الزوج على المرأة
 بشيء وأحب قوله الى قوله الاول انه يرجع عليها بنصف قيمته

صداق اليهودية والنصرانية والجوسية يسلمن وتأبى أزاجهن الاسلام

فقلت وقال مالك في اليهودية والنصرانية والجوسية تسلم وتأبى زوجها الاسلام وقد
 أصدقها صداقا بمضه مقدم وبعضه مؤخر وقد دخل بها ان صداقها يدفع اليها جميعه
 مقدمه ومؤخره وان لم يكن دخل بها فلا صداق لها لا مقدمه ولا مؤخره وان
 كانت أخذته منه رده اليه لان الفرقة جاءت من قبلها (قال مالك) وهو فسخ بغير
 طلاق (قال) وكذلك الامة تعتق تحت العبد وقد أصدقها مقدما ومؤخرا فاختار
 نفسها انها ان كانت قد دخل بها دفع اليها جميع الصداق مقدمه ومؤخره وان كانت

لم يدخل بها فلا شيء لها من الصداق وإن كانت أخذت شيئا ردته إليه وفرقة
هذه تعليقة لها (قال) قتلت لملك فلو أن رجلا تزوج أمة مملوكة ثم ابتاعها من
سيدها قبل أن يدخل بها لمن ترى الصداق (قال) لا أرى لسيدها الذي باعها من
صداقها الذي سعى لها قليلا ولا كثيرا إذا لم يكن دخل بها وهي في ملك البائع لأن
البائع فسخ نكاحها بيعة إياها فلا صداق للبائع على زوجها المبتاع لأن البائع هو
الذي رضي بفسخ النكاح حين رضي بالبائع إلا أن يكون زوجها كان دخل بها في
ملك البائع فيكون ذلك الصداق لسيدها الذي باعها بمنزلة مالها إلا أن يكون
اشترطه المبتاع بمنزلة مالها (قال) قتلت لملك فلو أن جارية نصفها حر ونصفها
مملوكة زوجها من له الرق فيها باذنها كيف ترى في صداقها (قال) يوقف سيدها
وليس لسيدها أن يأخذ منها وهو بمنزلة مالها (ابن وهب) عن يونس بن يزيد
أنه سأل ابن شهاب عن الأمة تمتق تحت العبد قبل أن يدخل بها وقد فرض لها
فتختار نفسها (قال) لا نرى لها الصداق والله أعلم من أجل أنها تركته ولم يتركها
وانما قال الله وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف
ما فرضتم فليس هو فارتها ولكن هي فارقت به بحق فاختارت نفسها عليه فلا
شيء لها من الصداق ولا نرى لها متاعا وكان الأمر إليها في السنة (ابن وهب) عن
عن يونس عن ربيعة مثله (ابن وهب) عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد
مثله (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في النصرانية تسلم ولم يدخل
بها زوجها وقد فرض لها (قال) نرى والله أعلم أن الإيمان برأها منه ولا نرى لها
الصداق ولها أشباه في سنن الدين لا يكون للمرأة في ذلك صداق منهن الرضاة
ونكاح الرجل المرأة على المرأة لا يحمل له أن يجمع بينهما (قال ابن وهب) وقال
يونس قال ربيعة لا صداق لها في الأمة والنصرانية

—○— صداق الأمة والمرئدة والغارة —○—

(قلت) أرايت العبد يتزوج الأمة باذن سيدها ثم يمتعها سيدها قبل أن يني بها

وقد كان فرض لها الزوج (قال) قال مالك اذا أعتقها بعد البناء بها فبرها للامة مثل مالها
 الا أن يشترطه السيد فيكون له وان أعتقها قبل البناء فهو كذلك أيضاً الا أن تختار
 نفسها فلا يكون لها من الصداق شيء وان كان السيد قد كان أخذ من مهرها شيئاً
 رده لان فسخ النكاح جاء من قبل السيد حين أعتقها فلا شيء للسيد مما قبض من
 الصداق اذا اختارت هي الفرقة وعلى السيد أن يرده وهذا قول مالك (قال) وقال
 مالك ولو تزوجها حر فباعها منه سيدها قبل أن يدخل بها لم يكن للسيد الذي باعها
 من الصداق شيء لانه فسخ النكاح فأرى ان كان قد قبض من صداقها شيئاً رده (قال
 مالك) وان كان باعها من غير زوجها فبرها لسيدها بجى بها زوجها أو لم يبن بها بمنزلة
 مالها الا أن يشترطه المتاع (ابن وهب) عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال في
 العبد يتزوج الامة فيسمى لها صداقاً ثم يدخل عليها ويمسها ثم تمتق فتختار نفسها فلها
 ما بقى من صداقها عليه (ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب أنه قال ان كان دخل
 بها فليس لها المتاع ولها صداقها كاملاً (قلت) أرأيت الامة اذا زوجها سيدها
 ولم يفرض لها زوجها ميراثاً فأعتقها سيدها أم هي في مهرها والتي فرض لها قبل المتق
 سواء في قول مالك (قال) لا لان التي فرض لها قبل المتق لو أن سيدها أخذ ذلك
 قبل المتق كان له وان اشترطه كان له وان لم يأخذه فهو مال من مالها يتبعها اذا
 عتقت . وأما التي لم يفرض لها حتى عتقت فهذه كل شيء يفرض لها فانما هو لها لا
 سبيل للسيد على شيء منه لانه لم يكن ديناً للسيد يجب على الزوج لو هلك أو طلق
 قبل البناء ولم يكن مالا للجارية على أحد لو طلقها أو مات عنها وانما يجب بعد
 الفريضة أو الدخول وانما هو شيء تطوع به الزوج لم يكن يلزمه ألا ترى أنه لو طلق لم
 يجب عليه شيء ولو مات كان كذلك أيضاً فلما رضى بالدخول أو بالفريضة قبل الدخول
 كان هذا شيئاً تطوع به الزوج لم يكن وجب عليه في أصل النكاح (قلت) أرأيت
 ان أعتق السيد أمته وهي تحت عبد وقد كان قبض السيد صداقها أو اشترطه
 فاختارت الامة نفسها (قال) يرد السيد ما قبض من المهر وان كان اشترطه بطل

اشتراطه في رأي لان الامة اذا اختارت نفسها قبل البناء اذا هي عتقت وهي تحت
عبد فلا شيء لها من الصداق كذلك قال مالك لان فسخ هذا النكاح جاء من قبل
السيد حين اعتقها فأرى ان يرد السيد الى زوجها ما قبض منه ﴿ابن وهب﴾ عن
عزيمة بن بكير عن أبيه أنه قال يقال لو أن رجلاً أتكح وليده ثم أصدقت صداقا
كان له صداقها الا بما يستحل به فرجها وان أحب أن يضع لزوجها بغير أمرها
من صداقها كان له ذلك جائزاً ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن
سعيد قال ليس بذلك بأس ﴿ابن وهب﴾ عن موسى بن علي عن ابن شهاب أنه
قال نرى والله أعلم أنه مهرها وانها أحق به الا أن يحتاج اليه ساداتها فنحتاج
الى مال مملوكه فلا نرى عليه حرجا في أخذه بالمعروف وفي غير ظلم وليس أحد
يقايل ان مال المملوك حرام على سيده بعد الذي بلغنا في ذلك من قضاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم فانه بلغنا في ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع
عبداً وله مال فانه للذي باعه الا أن يشترطه المبتاع ﴿قلت﴾ أرايت السيد أنه
أن يمنع الزوج أن يبي بأمته حتى يقبض صداقها (قال) نعم وهذا قول مالك ﴿قلت﴾
أرايت المرتدة عن الاسلام اذا كان قد دخل بها زوجها قبل أن تستتاب أيكون
لها الصداق الذي سمي لها كاملاً (قال) سمعت مالكا يقول في الجوسي اذا أسلم
أحد الزوجين ففرق بينهما أو النصراني اذا أسلمت المرأة ولم يسلم الزوج وكان قد
دخل الجوسي أو النصراني بأمرائه ان لها الصداق الذي سمي لها كاملاً فكذلك
المرتدة (قال مالك) والمرأة تزوج في عتقها والامة تفر من نفسها فتزوج والرجل
يزوج أمته ويشترط أن باولدت فهو حر (قال مالك) فهذا النكاح لا يقر على حال
وان دخل الزوج بالمرأة ويكون لها المهر الذي سمي لها الا في الامة التي غرت من
نفسها (قال ابن القاسم) فأرى أن يكون لها صداق مثلها وترد ما فضل يؤخذ منها
(قال ابن القاسم) والحجة في الامة التي تفر من نفسها أن لها صداق مثلها وذلك أن
المال لسيدها فليس الذي صنعت بالذي يطل ما وجب على الزوج للسيد سيد

الامة من حقها في وطئها وان الحرة التي تفر من نفسها انما قلنا ان لها قدر ما استحل به فرجها لانها غرت من نفسها فليس لها أن تخرج الى نفسها هذا الصداق لما غرت من نفسها وكذلك سمعت عن مالك

في التفويض

قلت ﴿ رأيت ان تزوج امرأة ولم يفرض لها ودخل بها فأرى أن يفرض لها مهر مثلها من مثلها من النساء أمهاتها أو أخولها أو عماتها أو خالاتها أو جداتها (قال) ربما كانت الاختان مختلفتي الصداق (قال) وقال مالك لا ينظر في هذا الى نساء قومها ولكن ينظر في هذا الى نسائها في قدرها وجمالها وموضعا وغناها (قال ابن القاسم) والاختان يفترقان هاهنا في الصداق قد تكون الاخت لها المثل والجمال والشطاط^(١) والاخرى لا غنى لها ولا جمال لها فليس هما عند الناس في صداقهما وتشاخر الناس فيهما سواء (قال مالك) وقد ينظر في هذا الى الرجل أيضا أليس الرجل يزوج لقربائه ويمتدقة ذات يده والآخر أجني موسى يعلم أنه انما رغب في ماله فلا يكون صداقهما عند هذين سواء ﴿ قلت ﴿ رأيت ان تزوج امرأة فلم يفرض لها فأرادت المرأة أن يفرض لها قبل البناء وقال الزوج لا أفرض لك الا بعد البناء (قال) قال مالك ليس له أن يبنى بها حتى يفرض لها صداق مثلها الا أن ترضى منه بدون ذلك فان لم ترض منه الا بصداق مثلها كان ذلك عليه على ما أحب أو كره ان شاء طلق وان شاء أمسك ﴿ قلت ﴿ رأيت ان فرض لها بعد العقد فريضة تراضيها عليها فطلقها قبل البناء بها وتلك الفريضة أقل من صداق مثلها أو أكثر أيكون لها نصف ذلك أو نصف صداق مثلها (قال) قال مالك اذا رضيت به فليس لها الا نصف ماسي اذا كانت قد رضيت وان مات كان الذي سمي لها من الصداق جميعه لها وان مات كان ذلك عليه (قال) قلنا بالمالك فالرجل المفوض اليه يمرض فيمرض وهو مريض (قال) لا فريضة لها ان مات من مرضه لانه لا وصية لو ارث الا أن يصيبها في مرضه

(١) الشطاط) كسحاب وكتاب هو الطول وحسن القوام او اعتداله يقال جارية شطة وشاطة اهـ

فإن أصابها في مرضه قلها صداقها الذي سعى من رأس ماله إلا أن يكون أكثر من
 صدق مثلها فيرده إلى صدق مثلها ﴿قلت﴾ وأبي مالك أن يميز فريضة الزوج في
 المرض إذا كان قد تزوجها بغير فريضة (قال) نعم أبي أن يميزه إلا أن يدخل بها
 ﴿قلت﴾ أرايت الثيب التي زوجها الولي ولم يفرض لها إن رضيت بأقل من صدق
 مثلها أيجوز هذا والولي لا يرضى (قال) قال مالك ذلك جائز وإن لم يرض الولي
 ﴿قلت﴾ فالبكر إذا زوجها أبوها أو وليها فرضيت بأقل من صدق مثلها (قال) قال
 مالك لا يكون ذلك لها إلا أن يرضى الأب بذلك فإن رضى بذلك جاز عليها ولا ينظر
 إلى رضاها مع الأب وإن كان زوجها غير الأب فرضيت بأقل من صدق مثلها فلا أرى
 ذلك يجوز لها ولا للزوج لأنه لا قضاء لها في مالها حتى يدخل بيتها ويعرف من حالها
 أنها مصلحة في مالها ولا يجوز لاحد أن يعفو عن شيء من صدقها إلا الأب وحده
 لا وصي ولا غيره ﴿قال ابن القاسم﴾ إلا أن يكون ذلك منه على وجه النظر لها
 ويكون ذلك خيراً لها فيجوز إذا رضيت مثل ما يسر والمهر ويسأل التخفيف ويخاف
 الولي الفراق ويرى أن مثله رغبة لها فإذا كان ذلك جاز وأما ما كان على غير هذا
 ولم يكن على وجه النظر لها فلا يجوز وإن أجازها الولي ﴿قلت﴾ أرايت إذا عقد
 النكاح ولم يفرض لها هل وجب لها في قول مالك حين عقد النكاح صدق مثلها
 أم لا (قال) قال مالك إنما يجب لها صدق مثلها إذا بقي بها فأما ما قبل البناء فلم يجب
 لها صدق مثلها لأنها لو مات زوجها قبل أن يفرض لها وقبل البناء بها لم يكن لها
 عليه صدق وكذلك إن طلقها قبل البناء بها أو مات لم يكن لها عليه من الصدق قليل
 ولا كثير فهذا يدل أنه ليس لها صدق مثلها إلا بعد المسيس إذا هو لم يفرض
 لها ﴿قلت﴾ فإن تراضيا قبل البناء بها أو بعد ما بقي بها على صدق مسمى (قال)
 إذا كان الولي ممن يجوز أمره أو المرأة ممن يجوز أمرها بحال ما وصفت لك
 قراضيا على صدق بعد عقدة النكاح قبل المسيس أو بعد المسيس فذلك جائز عند
 مالك ويكون صدقها هذا الذي تراضيا عليه ولا يكون صدقها صدق مثلها وقال

غيره الا أن يدخل بها فلا تنخص المولى عليها بأب أو وصى من صداق مثلها ﴿قلت﴾
 أرايت لو أن رجلا تزوج امرأة ولم يفرض لها صداق (قال) النكاح جائز عند مالك
 ويفرض لها صداق مثلها عند مالك ان دخل بها وان طلقها قبل أن يترافيا على صداق
 فلها المئنة وان مات قبل أن يترافيا على صداق فلا مئنة لها ولا صداق ولها الميراث
 ﴿قلت﴾ ولم يجوز هذا ولم تجز الهبة اذا لم يكن سموا مع الهبة صداقا (قال) انما
 الهبة عندنا كانه قال قد زوجتكها بلا صداق فهذا لا يصلح ولا يقر هذا النكاح
 ما لم يدخل فان دخل بها فلها صداق مثلها ويثبت النكاح ﴿قال سحنون﴾ وقد كان
 قال يفسخ وان دخل بها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن
 امرأة وهبت نفسها لرجل قال لا تحل هذه الهبة فان الله خص بها نبيه دون
 المؤمنين فان أصابها فطليم المقوبة وأراحها قد أصابا ما لا يحل لهما فتري لها الصداق
 من أجل ما ترى بها من الجمالة ويفرق بينهما ﴿ابن وهب﴾ قال يونس وقال ربيعة
 يفرق ما بينهما وقاص وهبت نفسها أو وهبها أهلها نفسها ﴿قلت﴾ فان قالوا قد
 أنكهناك فلانة بلا صداق فدخل بها أو لم يدخل بها (قال) فرق بينهما فهذا رأيي والذي
 استحسنت وقد بنى ذلك أيضا عن مالك وقد قيل انه مفسوخ قبل الدخول وبعد
 الدخول ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الله بن عمر ومالك بن أنس وغير واحد أن نافعا
 حدثهم عن ابن عمر وزيد بن ثابت أنهما قالوا في الذي يموت ولم يفرض لأمراه
 أن لها الميراث من زوجها ولا صداق لها ﴿قال ابن وهب﴾ أخبرني رجال من أهل
 العلم عن عبد الله بن عباس وعمر بن عبد العزيز والقاسم وسالم وابن شهاب وسليمان
 ابن يسار ويزيد بن عبد الله بن قسيط وربيعة وعطاء بمثل ذلك غير أن بعضهم قال
 عن زيد بن ثابت وابن شهاب وربيعة وغيرهم وعليها المدة أربعة أشهر وعشر ﴿ابن
 وهب﴾ ذكر حديث القاسم وسالم ابن لعيمة عن خالد بن أبي عمران ﴿ابن وهب﴾
 عن مخزمة بن بكير عن أبيه قال سمعت سليمان بن يسار واستفتى في رجل تزوج
 امرأة ففوض اليه ولم يشترط عليه شيء فأتى وقد دخل بها وميسها (قال) لها الصداق

مثل امرأة من نسلها ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ربيعة قال اذا دخل بها ولم
يفرض لها فلها مثل صداق بعض نسلها وعليها العدة ولها الميراث ﴿ابن وهب﴾ عن
يونس عن ربيعة أنه قال اذا دخل بها فقد وجبت عليه الفريضة . قال فان طلقها وقد
بنى بها قال يحتد عليه الامام بقدر منزلته وحاله فيما فوض اليه

الدعوى في الصداق

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلا تزوج امرأة فطلقها قبل البناء واختلعا في الصداق فقال
الزوج تزوجتك بألف درهم . وقالت للمرأة بل تزوجني بمشرة آلاف (قال) فاقول
قول الزوج ويحلف فان نكل حلفت المرأة وكان القول قولها لان مالكا سئل عن
الرجل يتزوج المرأة فهلكت قبل أن يدخل بها فجاء أولياؤها يطلبون الزوج بالصداق
وقال الزوج لم أصدقها شيئا ولم تقبث البينة ما تزوجها عليه لا يدرون تزوجها بصداق
أو بشيئ (قال) يحلف الزوج ويكون القول قوله وله الميراث وعلى أهل المرأة البينة
على ما ادعوا من الصداق فأرى في مسئلتك القول قول الزوج فيما ادعى ويحلف فان
نكل حلفت وكان القول قولها ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اختلعا ولم يطلقها وذلك قبل
البناء بها فقالت تزوجتني على ألفين وقال الزوج تزوجتك على ألف (قال) القول قول
المرأة والزوج بالخيار ان شاء يطع ما قالت المرأة والا تحالفا وفسخ النكاح ولا شيء
على الزوج من الصداق وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ فان اختلعا بعد ما دخل بها ولم
يطلقها فادعت ألفين وقال الزوج بل تزوجتك على ألف (قال) قال مالك القول قول
الزوج (قال ابن القاسم) لانها قد أمكنته من نفسها ﴿قلت﴾ أ رأيت اذا تزوج الرجل
المرأة فدخل بها فادعت أنها لم تقبض من المهر شيئا وقال الزوج قد دفعت اليك جميع
الصداق (قال) قال مالك القول قول الزوج (قال مالك) وليس يكتب الناس في
الصداق البرآت ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كانوا شرطوا على الزوج في الصداق بمعضة معجل
وبعضة مؤجل فدخل بها الزوج فادعى أنه قد دفع اليها المعجل والمؤجل وقالت المرأة
قبضت بالمعجل ولم أقبض المؤجل (قال) سئل مالك عن رجل تزوج امرأة بتقد مائة

دينار وخادم الى سنة فتقدها لثلاثة فشملت في جهازها وأبطأ الزوج عن دخولها
فدخل عليها من بعد السنة من يوم تزوجها ثم ادعت المرأة بعد ذلك أن الزوج لم يعطها
خادما وقال الزوج قد أعطيتها الخادم (قال مالك) ان كان دخل بها بعد مضي السنة فالقول
قول الزوج وان كان دخل بها قبل مضي السنة فالقول قول المرأة فكذلك مسئلتك
في الصداق المجل والمؤجل ﴿قلت﴾ أرأيت ان مات الزوج فادعت المرأة بعد
موته انها لم تقبض الصداق (قال) قال مالك لا شيء لها اذا كان قد دخل بها ﴿قلت﴾
فان لم يكن دخل بها (قال) فالصداق لها والقول قولها ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك
قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت ان ماتا جميعا الزوج والمرأة ولم يدخل الزوج بالمرأة فادعى
ورثة الزوج أن الزوج قد دفع الصداق وقال ورتة المرأة لم تقبض منه شيئا (قال)
أرى القول قول ورتة المرأة ان لم يكن دخل بها وان كان قد دخل بها فالقول قول
ورثة الزوج ﴿قلت﴾ فان قال ورتة الزوج قد دفع صداقها أو قالوا لا علم لنا وقد كان
الزوج دخل بالمرأة وقال ورتة المرأة لم تقبض صداقها (قال) لا شيء على ورتة
الزوج فان ادعى ورتة المرأة أن ورتة الزوج قد علموا أن الزوج لم يدفع الصداق
أحلفوا على أنهم لا يعلمون أن الزوج لم يدفع الصداق وليس عليهم اليمين الا في
هذا الوجه الذي أخبرتك ومن كان منهم غائبا أو أحدا يعلم أنه لم يعلم ذلك لم يكن
عليه يمين وهذا رأيي ﴿قلت﴾ أرأيت اذا طلق الرجل امرأته قبل أن ياتي بها
فاختلفا في الصداق فقال الزوج فرضت لك ألف درهم وقالت المرأة بل فرضت لي
أثنى درهم (قال) القول قول الزوج وعليه اليمين لأن مالكا قال اذا اختلف الزوج
والمرأة في الصداق قبل أن يدخل بها ونسى الشهود تسمية الصداق قبل أن يدخل
بها كان القول قول المرأة فان أحب الزوج أن يدفع اليها ما قالت والاحلف ونسقط
عنه ما قالت وفسخ النكاح وان كان قد نوى بها فاختلعا بعد البناء لم يكن لها الا ما أقر
به الزوج ويحلف الزوج على ما ادعت المرأة من ذلك (قال ابن القاسم) وأما قبل
البناء وبعد البناء اذا اختلفا في الصداق فالقول هو الذي فسرت لك وهو قول مالك

﴿ قال سحنون ﴾ وأصل هذا كله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اختلف المتبايعان والسلمة قائمة فالقول قول البائع والمتابع بالخيار وقال أيضاً إذا اختلف البائع والمتابع والسلمة قائمة فالقول قول البائع ويتحالفان . فكذلك المرأة وزوجها إذا اختلفا قبل الدخول فالقول قول المرأة لأنها بالسة لنفسها والزوج المتابع وإن فات أمرها بالدخول فالقول قول الزوج لأنه قد فات أمرها قبضه لها فهي مدعية وهو مقر لها بدين فالقول قوله وإن طلقها قبل الدخول فاختلعا فهي الطالبة له فليها اليقنة وهو المدعى عليه فالقول قوله فيما يقربه ويحلف

— النكاح الذي لا يجوز وصدقه وحلته وميراثه —

﴿ قلت ﴾ أرأيت أن تزوجها على أن يشتري لها دار فلان أو تزوجها على دار فلان (قال) لا يسجني هذا النكاح ولا أراه جائزاً وأراه يفسخ إن لم يكن دخل بها فإن كان دخل بها فرض لها صداق مثلها وجاز النكاح وذلك أتى سمعت مالكا وسئل عن المرأة تتزوج بالدار أو الأرض الثابتة أو العبد الغائب قال إن كان وصف لها ذلك فالنكاح جائز وإن كان لم يوصف لها ذلك فسخ النكاح إن لم يكن دخل بها فإن كان دخل بها أعطيت صداق مثلها ولم يفسخ النكاح فثبتت عندك عندي مثل هذا وأرى هذا أيضاً بمنزلة من تزوج ببيع شارد وكذلك قال مالك في البعير الشارد، والثمرة قبل أن يبدو صلاحها إن تزوج عليها فإن لم يكن دخل بها فالنكاح مفسوخ وإن كان قد دخل بها فالنكاح جائز ولها مهر مثلها فالدار التي سألتني عنها من الثور لا يدرى ما يبلغ منها ولا يدرى تبع منه أم لا فقد وقعت العقدة على الثور فيحمل بحمل ما وصفت لك من قول مالك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثور ونهى عن بيع ما ليس عندك ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن وهب رجل ابنته لرجل وهي صغيرة أتجمله نكاحاً في قول مالك (قال) قال مالك الهبة لا تحل لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فإن كانت هبته إياها ليس على نكاح وإنما وهبها له ليحضرها أو ليكفلها فلا أرى بذلك بأساً ﴿ قال مالك ﴾ ولا أرى لامها في ذلك قولاً إذا كان إنما فعل

ذلك على وجه النظر مثل الرجل الفقير المحتاج ﴿قلت﴾ أرايت ان وهب ابنته لرجل
بصدق كذا وكذا أيبطل هذا أم تجمله نكاحا في قول مالك (قال) ما سمعت من
مالك في هذا شيئا ولكنه اذا كان بصدق فهذا نكاح اذا كان انما أراد بالهبة وجه
النكاح وسماها الصدق ﴿ابن وهب﴾ عن الليث أن عبد الله بن يزيد مولى الاسود
ابن سفيان حدثه أنه سأل ابن المسيب عن رجل بشر بجمارية فكرها فقال رجل من
القوم هبها لي فوهبها له (قال) سيد لم تحل الهبة لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلو أصدقها حلت له ﴿قال﴾ وقد قال مالك في الذي يهب السلعة لرجل على أن
يعطيه كذا وكذا قال مالك فهذا بيع فأرى الهبة بالصدق مثل البيع وانما كره من ذلك
الهبة بلا صدق ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على حكمه أو على حكمها أو على حكم فلان
(قال) أرى أن يثبت النكاح فان رضى بما حكمت أو رضىت بما حكم هو أو بما حكم
فلان جاز النكاح والا فرق بينهما ولم يكن لها عليه شيء بنزلة التفويض اذا لم
يفرض لها صدق مثلها وأبت أن يقبله فرق بينهما ولم يكن لها عليه شيء ﴿قال
ابن القاسم﴾ وقد كنت أكرهه حتى سمعت من أثق به يذكره عن مالك
فأخذت به وترك رأيي فيه ﴿قلت﴾ أي شيء التفويض وأي شيء الحكم (قال)
التفويض ما ذكر الله في كتابه لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو
تفرنوا لهن فريضة فهذا نكاح بشير صدق وهذا التفويض فيما قال لنا مالك
﴿قلت﴾ واذا زوجها بشير صدق أيكون للزوج أن يفرض لها أدنى من صدق
مثلها قال لا ﴿قلت﴾ ولا ترى هذا تفويضا (قال) انما التفويض عند مالك أن يقولوا
قد أنكحناك ولا يسموا الصدق فيكون لها صدق مثلها ان ابقى بها الا أن يراضوا
على غير ذلك فيكون صداقها ما تراضوا عليه بحال ما وصفت لك وأما على حكمه
أو حكمها أو حكم فلان فقد أخبرتك فيه برأيي وما يفتنى عن مالك ولست أرى به
بأسا ﴿قال سحنون﴾ وقال غيره ما قال عبد الرحمن أول قوله لا يجوز ويفسخ
ما لم يفت بدخول لهما خراجا من حد التفويض والرضا من المرأة بما فوضت الى

الزوج وهو الذي جوزهُ القرآن لان الزوج هو النكح والمفوض اليه فاذا زال عن
 الوجه الذي به أجزى صار الى أنه عقد النكاح بالصدّاق التردد فيفسخ قبل الدخول
 وان قامت بالدخول أعطيت صدّاق مثلها ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على حكمها
 فدخل بها أقرهما على نكاحهما ويحمل لها صدّاق مثلها في قول مالك (قال) نعم أقرهما
 على نكاحهما ويكون لها صدّاق مثلها اذا كان بي بها وان لم يكن دخل بها فقد
 أخبرتك فيه برأى وما يلحق عن مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على حكم فلان أو
 على حكمها أو بمن رضى حكمه أو على حكم أبيها (قال) ماسمت من مالك فيه شيئا وأرى
 هذا يجوز ويثبت النكاح وتوقف المرأة فيما حكمت أو بمن رضى حكمه فان رضى
 بذلك الزوج جاز النكاح وان لم يرض فرق بينهما ولم يلزمه شيء من الصدّاق وهو
 بمنزلة المفوض اليه ألا ترى أن المفوض اليه ان لم يعط صدّاق مثلها لم يلزمها النكاح
 فهي مرة يلزمها ان أعطاهها صدّاق مثلها ومرة لا يلزمها ان قصر عنه وهذا مثله
 عندي وقد سمعت بعض من اتفق به باشر عن مالك أنه أجازها على ما فسرته لك (قال
 سحنون) وهذا مما وصفت لك في أول الكتاب ﴿قلت﴾ أرايت كل نكاح اذا
 كان المهر فيه غرراً لا يصلح ان أدرك قبل أن يجي بها فرقت بينهما ولم يكن على الزوج
 من الصدّاق الذي سمي ولا من اللّعة شيء وان دخل بها جعلت النكاح ثابتاً وجعلت
 لها مهر مثلها (قال) نعم وهو رأي اذا كان انما جاء الفساد من قبل الصدّاق الذي سموا
 ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها على ما لا يحمل مثل البعير الشارد ونحوه فان طلقها قبل
 البناء بها أيقع الطلاق عليها في قول مالك (قال) قال مالك ان أدرك قبل أن يدخل
 بها ففسخ النكاح (قال ابن القاسم) وأنا أرى أن يقع الطلاق عليها دخل بها أو لم
 يدخل بها لانه نكاح قد اختلف فيه الناس ﴿قال سحنون﴾ وهذا قد بينته في
 الكتاب الاول أن كل نكاح يفسخ بطله فهو فسخ بغير طلاق ولا ميراث فيه
 ﴿قلت﴾ فان طلقها قبل البناء بها أيكون عليه اللّعة (قال) لا تمتة عليه في رأيي لانه
 نكاح يفسخ ﴿قلت﴾ أرايت من تزوج بغير اذن الولي فأت أحدهما قبل أن يعلم

الولي بذلك النكاح أيتوارثان في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظه الساعة إلا أن
 مالكا قد كان يستحب أن لا يقام عليه حتى يبتدئ النكاح جديداً ولم يكن يحقق
 فساد ما رأى الميراث بينهما ﴿قلت﴾ وكذلك الذي تزوج بئر لم يبد صلاحه إن
 ماتا قبل أن يدخل بها أيتوارثان (قال) نعم كذلك قال مالك لأنه إذا دخل بها ثبت
 نكاحهما بمقدمة النكاح الذي تزوج بها لأنه نكاح حتى يفسخ وكذلك يلغى عن
 أئق به من أهل العلم . وكذلك أيضاً لو طلقها ثلاثاً قبل أن يفسخ نكاحه لم تحل
 له حتى تنكح زوجاً غيره ﴿قال ابن القاسم﴾ وأحسن ما سمعت من مالك وبلغني
 عنه من أئق به أن أنظر كل نكاح إذا دخل بها فيه لم يفسخ فالميراث والطلاق
 يكون بينهما وإن لم يدخل بها وكل نكاح لا يقر وإن دخل بها لتحريمه فإنه لا طلاق
 فيه ولا ميراث بينهما دخل بها أو لم يدخل بها وكذلك سمعت ﴿قال﴾ وقال مالك
 في الرجل يتزوج بئر لم يبد صلاحها إن دخل أعطيت صداق مثلها ولم يفسخ النكاح
 والى تزوج بغير ولي كان مالك ينعزله وإن دخل بها ويجب أن يبتدئ فيه النكاح فإذا
 قيل له أرى أن يفرق بينهما إذا رضى الولي فيقف عن ذلك ويحيز عنه ولا يعضى في
 فراقه فن هناك رأيت لها الميراث ألا ترى أن التي لم يدخل بها إن أجازها الولي جاز
 النكاح وأن التي تزوجت بئر لم يبد صلاحها إنما رأيت لها الميراث من قبل أنه نكاح
 إن دخل بها ثبت وهو أمر قد اختلف فيه أهل العلم في الفسخ والثبت فأراه نكاحاً
 أبداً يتوارثونه حتى يفسخ لما جاء فيه من الاختلاف وكل ما كان فيه اختلاف من
 هذا الوجه وما اختلف الناس فيه فأراه نكاحاً يتوارثان به حتى يفسخه من رأى
 فسخه ألا ترى لو أن قاضياً ممن يرى رأى أهل المشرق أجاز به قبل أن يدخل بها
 وفرض عليه صداق مثلها ثم جاء قاض من يرى فسخه ولم يكن دخل بها لم يفسخه
 لما حكم فيه من يرى خلافه فلو كان حراماً لجاز لمن جاء بعده فسخه فن هناك رأيت
 الميراث بينهما وكذلك بلغني عن أئق به عن مالك ﴿قلت﴾ رأيت أن تزوجت
 بئر لم يبد صلاحه فاختلعت منه قبل البناء على مال أيجوز للزوج ما أخذ منها أم يكون

مردوداً (قال) أرى ذلك جائز له ولا أرى أن يرد ما أخذ وقد أخبرتك أن كل نكاح اختلف الناس فيه إذا كان الميراث بينهما فيه والطلاق يلزم فيه فأرى الخلع جائزاً ولو رأيت الخلع فيه غير جائزاً أجزت الطلاق فيه ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كان قال لي كل نكاح كانا مغلوبين على فسخه فالخلع فيه مردود ويرد عليها ما أخذ منها لأنه لا يأخذ مالها إلا بما يجوز له أو سألته من يديه وهو لم يرسل من يديه إلا ما هي أملك به منه

﴿ صدق امرأة المكاتب والعبد يتزوج بغير إذن سيده ﴾

﴿ قلت ﴾ أ رأيت لو أن مكاتباً تزوج بغير إذن سيده فدخل بأمرأته أيؤخذ المهر منها (قال) قال مالك في العبد يترك لامرأته قدر ما تستعمل به إذا تزوجها بغير إذن سيده فكذلك المكاتب عندي ﴿ قلت ﴾ ويكون للسيد أن يفسخ نكاح المكاتب إذا تزوج بغير إذن سيده في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فإن أعتق المكاتب يوماً ما أترجع المرأة عليه بذلك المهر أم لا (قال) لا أحفظ عن مالك فيه شيئاً وأرى أن كان غيرها أن يقبضه إذا عتق وإن كان لم يفرها وأخبرها أنه عبد فلا أرى لها شيئاً وقد قيل إذا أبطله السيد عنه ثم عتق فلا يقبضه به ﴿ قلت ﴾ فإن لم يعلم السيد بتزويجه حتى أدى كتابته (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أنه ليس له أن يفسخ نكاحه بمنزلة صدقته وهبته قال والعبد بهذه المنزلة في النكاح ﴿ قال ﴾ وبلغني عن مالك أنه سئل عن المكاتب يزوج أمته فقال إذا كان ذلك منه على وجه ابتغاء الفضل رأيت ذلك وإن كره السيد فأنما يجوز للمكاتب في تزويج إمامته ما كان على وجه الفضل والنظر لنفسه ويمنع من ذلك إذا كان ضرراً عليه ويكون عاقداً لنكاح غيره ويقبضه رجل بأمره

﴿ تم كتاب النكاح الثالث من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾



﴿ وفيه كتاب النكاح الرابع ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وصلی اللہ علی سیدنا محمد النبی الامی وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ کتاب النکاح الرابع ﴾

﴿ نکاح المریض والمریضة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأیت المرأة تزوج وهي مریضة أیجوز تزویجها أم لا (قال) لا یجوز تزویجها عند مالک ﴿ قلت ﴾ فان تزوجها ودخل بها الزوج وهي مریضة (قال) ان مات كان لها الصداق ان كان مسها ولا میراث بينهما منها ﴿ قلت ﴾ فان صحت أیثبت النکاح (قال) قد اختلف فيه وأحب قوله الى أن یقیم علی نكاحه ﴿ قال ﴾ ولقد كان مالک مرة یقول یفسخ ثم عیضته علیه فقال امه والذى أخذ به فی نكاح المریض والمریضة أنهما اذا صحا أفرا علی نكاحهما ﴿ قلت ﴾ أرأیت ان تزوج فی مرضه ودخل بها ففرقت بينهما أیجمل صداقها فی جمیع ماله أم فی ثلثه فی قول مالک (قال) قال مالک یكون صداقها فی ثلثه مبدأ علی الوصایا والعق ولا میراث لها وان لم یدخل بها فلا صداق لها ولا میراث ﴿ قلت ﴾ فان صح قبل أن یدخل بها (قال) لا یفرق بينهما دخل أو لم یدخل ویكون علیه الصداق الذى سمی لها وان كانت المرأة مریضة فتزوجت فی مرضها فانه لا یجوز هذا النکاح قال وان صحت فهو جائز دخل بها أو لم یدخل بها ولها الصداق الذى سمی لها (قال) وان ماتت من مرضها لم یرثها ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبی ذئب وغيره عن ابن شهاب أنه قال فی الرجل یتزوج المرأة قد یئس له من الحیاة ان صداقها فی الثلث ولا میراث لها ﴿ ابن وهب ﴾ عن یونس عن ابن شهاب أنه قال لا نرى لنكاحه جوازا من أجل أنه أدخل الصداق فی حق

الورثة وليس له الا الثلث يوصى به ولا يخلل ميراث المرأة التي تزوجها في ميراث ورثته **هو ابن وهب** وقال ربيعة في صداقها اذا نكحها في مرضه انه في ثلثه وليس لها ميراث لانه قد وقف عن ماله فليس له من ماله الا ما أخذ من ثلثه ولا يقع الميراث الا بعد وفاته **هو ابن وهب** عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد انه قال زري أن لا يجوز لمن تزوج في مرض صداق الا في ثلث المال

الرجل يريد نكاح المرأة فيقول له أبوه قد وضعتها فلا تطأها **هو**

هو قلت **هو** أرايت لو أن رجلاً خطب امرأة فقال له والده قد كنت تزوجتها أو كانت عند ابنه جارية اشتراها فقال له والده لا تطأها فاني قد وضعتها بشراء أو أراد الابن شراءها فقال له الابن اني قد وضعتها بشراء فان اشتريتها فلا تطأها أو لم يرد الابن شيئاً من هذا الا أنه قد سمع ذلك من أبيه وكذب الولد الوالد في جميع ذلك وقال لم تفعل شيئاً من هذا وانما أردت بقولك أن تحرمتها على فأراد تزويجها أو شراءها أو وطأها أبحول بينه وبين النكاح وبين أن يطأ الجارية في قول مالك اذا اشتراها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال لي في الرضاع في شهادة المرأة الواحدة ان ذلك لا يجوز ولا يقطع شيئاً الا أن يكون قد فشا وعرف (قال مالك) وأحب الي أن لا ينكح وأن يتورع. وشهادة المراتين في الرضاع لا تجوز أيضاً الا أن يكون شيئاً قد فشا وعرف في الاهلين والماارف والجيران فاذا كان كذلك رأيتها جائزة فشهادة الوالد في مسائل التي ذكرت بمنزلة شهادة المرأة في الرضاع لا أراها جائزة على الولد اذا تزوج أو اشترى جارية الا أن يكون شيئاً قد فشا من قوله قبل ذلك وعرف وسع وأرى له أن يتورع عن ذلك ولو فعل لم أقض به عليه **هو** قلت **هو** وكذلك أمي اذا لم يزل يسمونها تقول قد أرضعت فلانة فلما كبرت أردت تزويجها (قال) قال مالك لا تزوجها

—*—*—*—*—*—*—

— الرجل ينكح المرأة فيدخل عليه غير امرأته —

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة فأدخلت عليه غير امرأته فوطئها (قال) بلغنى عن مالك أنه قال في أختين تزوجهما أخوان فأخطى بهما فأدخل على هذا امرأة هذا وعلى هذا امرأة هذا (قال) قال مالك ترد هذه المرأة الى زوجها وهذه الى زوجها ولا يطاق واحدة منهما زوجها حتى يتقضى الاستبراء والاستبراء ثلاث حيض ويكون لكل واحدة منهما صداقها على الذي وطئها فكذلك مسئلتك ﴿قلت﴾ أ رأيت المرأة اذا قاضت وقد علمت أنه ليس بزوها (قال) هذه يقام عليها الحد في رأى ولا صداق لها اذا علمت ﴿قلت﴾ أ رأيت ان قالت لم أعلم وظننت أنكم قد زوجتموني منه (قال) لها الصداق على الرجل الواطئ ويكون ذلك للذى وطئها على الذى أدخلها عليه ان كان غره منها أحد

— الامة ينكحها الرجل فيريد أن يوطئها سيدها معه —

﴿والرجل يزنى بالمرأة أو يقذفها ثم يزوها﴾

﴿قلت﴾ أ رأيت اذا تزوج الرجل الامة فقال الزوج بوطئها مى يتا وخل بيني وبينها وقال السيد لا أخليها معك ولا أبوتها معك يتا أو جاء زوجها فقال أنا أريد الساعة جماعها وقال سيدها مى مشغولة الساعة فى عملها أ يكون للزوج أن يمنعا من عملها أو يخلى بينه وبين جماعها ساعته أو يحال بين الزوج وبين جماعها وترك فى صل سيدها (قال) لم أسمع مالكا يحد فى هذا حداً الا أن مالكا قال ليس لسيدها أن يمنعا من زوجها اذا أراد أن يصيبها وليس للزوج أن يوطئها يتا الا أن يرضى السيد ولكن تكون الامة عند أهلها فى خدمتهم وما يحتاجون اليه وليس لهم أن يضروا به فيما يحتاج اليه من جماعها فأرى فى هذا أنها تكون عند أهلها واذا احتاج اليها زوجها خلوا بينه وبين حاجته اليها واذا أراد الزوج الضرر بهم دفع عن الضرر بهم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان باعها السيد فى موضع لا يقدر الزوج على جماعها أ يكون للسيد الذى باعها من المهر شيء أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى للمهر للسيد على الزوج

الا أن يطلق فيكون عليه نصف المهر ﴿قلت﴾ أولاً ترى السيد قد منعه بضمها حين باعها في موضع لا يقدر الزوج على أخذ بضمها (قال) لا من قيل أن السيد لم يكن يمنع من بيعها فإذا باعها قلنا للزوج اطلبها في موضعها فإن منموك غاصم فيها ولم أسمع من مالك فيه شيئاً ﴿ابن وهب﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في الرجل يتزوج أمة قوم فأراد أن يضمها إلى بيته قالوا لا ندعها وهي خادمنا (قال) هم أحق بأمتهم الا أن يكون اشترط ذلك عليهم

— ما جاء في الخثي —

﴿قلت﴾ أرايت الخثي ما قول مالك فيها أتتكح أم تنكح أم تصلى حاسرة عن رأسها أم تجهر بالتلبية أم ماذا حالها (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً وما اجتراًنا على شيء من هذا ﴿قلت﴾ فهل سمعته يقول في ميراثه شيئاً (قال) لا ما سمعناه يقول في ميراثه شيئاً وأحب إلى أن ينظر إلى مباله فإن كان يبول من ذكره فهو غلام وإن كان يبول من فرجه فهي جارية لأن النسل إنما يكون من موضع اللبال وفيه الوطء فيكون ميراثه وشهادته وكل أمره على ذلك ﴿قلت﴾ أرايت الرجل إذا ذنى بالمرأة أ يصلح له أن يتزوجها (قال) قال مالك نعم يتزوجها ولا يتزوجها حتى يستبرى رحمها من مائه الفاسد ﴿قلت﴾ أرايت أن قذف رجل امرأة فضربه حد الفرية أولم تضربه أ يصلح له أن يتزوجها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك هذا ولا أرى بأساً أن يتزوجها ﴿ابن وهب﴾ عن ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس أنه سمع رجلاً يسأل ابن عباس فقال كنت أتبع امرأة فأصببت منها ما جرم الله علي ثم رزق الله الثوبة منها فأردت أن أتزوجها فقال الناس ان الزاني لا ينكح إلا زانية فقال ابن عباس ليس هذا موضع هذه الآية أنكحها فإكان فيها من أمم فلي ﴿قال﴾ ابن وهب ﴿وأخبرني رجال من أهل العلم عن معاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وابن المسيب ونافع وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز وحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب أنهم قالوا لا بأس أن يتزوجها قال ابن عباس كان أوله سفاحاً وآخره

نكاحا ومن تاب تاب الله عليه (وقال) جابر وابن المسيب كان أول أمرها حراما
 وآخره حلالا (وقال) ابن المسيب لا بأس به إذا هما تابا وأصلحا وكرها ما كانا عليه
 وقرأ ابن مسعود وهو الذي قبل التوبة عن عباده ويعفوا عن السيئات ويعلم ما تعملون
 وقال أنا التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب
 الله عليهم فلم ير به بأساً (وقال) ذلك يزيد بن عبد الله بن قسيط

الدعوى في النكاح

﴿قلت﴾ أ رأيت المرأة تدعي على الرجل النكاح أو الرجل يدعي على المرأة النكاح
 هل يحلف كل واحد منهما لصاحبه إذا أنكر (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا
 ولا أرى أن يحلفا على هذا أ رأيت أن نكحت أو نكل أ كنت أؤرمها النكاح من
 نكل منهما ليس ذلك كذلك ﴿قلت﴾ أ رأيت أن أقت البينة على امرأة أنها امرأتني
 وأقام رجل البينة على أنها امرأته ولا يعلم أيهما أول والمرأة مقررة بأحدهما أو مقررة
 بهما جميعا أو منكورة لهما جميعا (قال) أقرارها وانكارها عندي واحد ولم أسمع من
 مالك فيه شيئا إلا أن الشهود أن كانوا عدولا كلهم فسخت النكاحين جميعا
 ونكحت من أحببت من غيرهما أو منهما وكانت فرقتهما تطليقة وإن كانت إحدى
 البينتين عادلة والاخرى غير عادلة بطلت النكاح لصاحب المادلة منهما ﴿قلت﴾
 وإن كانت واحدة أعدل من الاخرى (قال) أفسخهما جميعا إذا كانوا عدولا كلهم
 لانهما كليهما عادلان ولا يشبه هذا عندي البيوع ﴿قلت﴾ لم (قال) لان السلم لو
 ادعى رجل أنه اشتري هذه السلعة من هذا الرجل وأقام البينة وادعى رجل آخر أنه
 اشتراها من ربهما وأقام البينة (قال) قال مالك ينظر الى أعدل البينتين فيكون الشراء
 شراؤه ﴿قلت﴾ أ رأيت أن صدق البائع إحدى البيتين وأكذب البينة الاخرى
 (قال) لا ينظر الى قول البائع في هذا

ملك الرجل امرأته وملك المرأة زوجها

﴿ قلت ﴾ أ رأيت اذا ملكت المرأة من زوجها شقصاً أو ملك الرجل ذلك من امرأته أ يفسد النكاح فيها بينهما أم لا في قول مالك (قال) قال مالك يفسد النكاح فيها بينهما اذا ملك أحدهما من صاحبه قليلاً أو كثيراً وسواء ان ملك أحدهما صاحبه ميراث أو شراء أو صدقة أو هبة أو وصية كل ذلك يفسد ما بينهما من النكاح ﴿ قلت ﴾ ويكون هذا فسخاً أو طلاقاً (قال) ذلك فسخ في قول مالك ولا يكون طلاقاً ﴿ قلت ﴾ أ رأيت العبد اذا اشتراه امرأته وقد بنى بها كيف يهرها وعلى من يكون مهرها (قال) على عبدها ﴿ قلت ﴾ ولا يبطل (قال) لا يبطل قال وهو رأي لان مالكا قال لي في امرأة دايت عبداً أو رجل داين عبداً ثم اشتراه وعليه دينه ذلك ان دينه لا يبطل فكذلك مهر تلك المرأة اذا اشترت زوجها لم يبطل دينها وان كان لم يدخل بها فلا مهر لها بنو ابن وهب ﴿ عن يزيد بن عياض عن عبد الكريم عن علقمة بن قيس والاسود بن يزيد أن عبد الله بن مسعود قال اذا كانت الامة عند رجل بنكاح ثم اشتراها ان اشتراه اباهما يهدم نكاحه ويطؤها بملكه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يزيد وأخبرني أبو الزناد أنها السنة التي أدرك الناس عليها بنو ابن وهب ﴿ وأخبرني رجال من أهل العلم عن ابن المسيب ويحيى بن سعيد مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب أنه سأل ابن شهاب وعطاء بن أبي رباح عن الرجل تكون الامة تحته فينتاعا فقالا يفسخ البيع النكاح (قال) قلت لعطاء أيهما قال ثم ﴿ ابن وهب ﴾ وقال غرمة عن أبيه وابن قسيط أنه قال يصلح له أن يبيعا أو يهبها (وقال) ذلك عبد الله بن أبي سلمة وقال ينتظر بها حتى يعلم أنها حامل أم لا ﴿ ابن وهب ﴾ عن عثمان بن الحكم ويحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في الحر يتزوج الامة ثم يشتري بعضها أنه لا يطؤها مادام فيها شرك ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال أبو الزناد ولا تحل له بنكاح ولا يتسرر ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن أبي ذئب عن عبد ربه بن سعيد أنه سأل طائوساً البجلي عن امرأة تملك زوجها (قال) حرمت

عليه ساعثد وان لم تملك منه الا قدر ذائب ﴿ابن وهب﴾ عن شمر بن نخير عن
 حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب بذلك ﴿ابن وهب﴾
 عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن ذلك فقال اذا وراثت في زوجها شقصا فرق بينه
 وبينها فانها لا تحمل له من أجل ان المرأة لا يحل لها أن تنكح عبدا وتمتد منه عدة
 الحرة ثلاثة قروء ﴿ابن وهب﴾ قال يونس وقال ربيعة اذا وراثت زوجها أو بمضه
 فقد حرمت عليه وان أعتقه فأحب أن ينكحها نكحها ولا تستقر عنده بالنكاح
 الاول وان أعتقه ﴿ابن وهب﴾ عن مخربة عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم
 ونافع أنها قال لا ينكح المرأة العبد ولها فيه شرك ﴿قلت﴾ أرايت لو أن امرأة
 اشترت زوجها أفسد النكاح أم لا (قال) قال مالك يفسد النكاح ﴿قلت﴾
 ويكون مهرها ديناً على العبد (قال) نعم ان كان دخل بها ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت
 هذه الامة غير مأذون لها في التجارة فاشترت زوجها بنير اذن سيدها فأبى سيدها أن
 يبيع شراها ورد العبد أ يكونان على نكاحهما أم يبطل نكاحهما في قول مالك (قال)
 لا أرى ذلك وأراها امرأة وذلك أن الجارية انما اشترت طلاق زوجها فلما لم يطلقها
 الزوج صار ذلك صلحا منها للسيد على فراق الزوج فلا يجوز للسيد أن يطلق على
 عبده ولا لامة أن تشتريه الا برضا سيدها ﴿قال سحنون﴾ وقال ابن نافع وسئل
 مالك عن الرجل يزوج عبده أمتة ثم يهبها له ليفسخ نكاحه (قال) لا يجوز ذلك له فإن
 تبين أنه صنع ذلك لينزعها منه وليحلها بذلك لنفسه ولنير زوجها أو ليحررها بذلك على
 زوجها فلا أرى ذلك له جائزاً ولا أرى أن يحررها بذلك على زوجها ولا تنزع منه
 ﴿قلت﴾ أرايت ان ملك من امرأته شقصاً ثم آلى منها أو ظاهراً يكون عليه لذلك
 شيء أم لا (قال) لا شيء عليه من الظهار ولا يلزمه ذلك والايلاء له لازم ان نكحها
 يوماً ما ﴿قلت﴾ لم (قال) لانها ليست بزوجه ولا هي له بملك يمين كلها فيقع عليه
 الظهار ألا ترى أنه انما ملك منها شقصاً الا أن يزوجه يوماً ما فيرجع عليه الايلاء
 ولا يرجع عليه الظهار ﴿قلت﴾ أرايت العبد يزوج المرأة باذن سيده على صداق

يضعته سيده ثم يدفع سيد العبد الميعة إلى المرأة فيما ضمن من الصداق برضاها قبل أن يدخل بها (قال) النكاح مفسوخ ويرد العبد إلى سيده

— الذي لا يقدر على مهر امرأته —

﴿قلت﴾ رأيت النقد متى يجب للمرأة أن تأخذ الزوج به كله ويلزم الزوج أن يدفع ذلك كله إليها (قال) سألت مالكا عنه فقال يتلوم للزوج أن كان لا يقدر على ذلك تلوما بعد تلوم على قدر ما يرى السلطان وليس الناس كلهم في ذلك سواء منهم من يرجى له مال ومنهم من لا يرجى له مال فإذا استأصل التلوم له ولم يقدر على نقدها فرق بينهما ﴿قال﴾ قتلنا لملك وإن كان يقدر على النفقة (قال) نعم وإن كان يقدر على النفقة ثم سألت امرأة بعد مرة فقال مثل قوله الذي أخبرتك ﴿قلت﴾ قبل البناء وبعد البناء سواء في قول مالك (قال) نعم إلا أن مالكا قال هذا قبل البناء وأما إذا دخل بها فلا يفرق بينهما وإنما يكون ذلك ديناً على الزوج بقبضه به بعد البناء كذلك قال مالك إذا أجرى النفقة وأما ما ذكر مالك إنما ذلك قبل البناء ﴿قلت﴾ رأيت للمرأة أليس يكون لها أن تلزم الزوج بجميع المهر قبل البناء في قول مالك إذا عقد نكاحها (قال) نعم إن كان مثل نكاح الناس على النقد فأما ما كان من مهر مؤخر إلى موت أو فراق فهذا يفسخ عند مالك إن لم يدخل بها وإن دخل بها كان النكاح جائزاً (وقال مالك) مرة يقوّم للمهر المؤخر بقيمة ما يسوى إذا بيع نقداً ويمطاه (وقال) مرة ترد إلى مهر مثلها مما لا تأخير فيه وهو أحب قوله إلى أن تعطى مهر مثلها ويحسب عليها فيه ما أخذت من المأجل ويسقط عنه الآجل ﴿قلت﴾ رأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة ولم يقدر على نقدها أفرق بينهما (قال) قال مالك يتلوم له السلطان ويضرب له أجلاً بمأجل فإن قدر على نقدها والا ففرق بينهما (قال) قلت لملك وإن كان يجري لها نفقتها (قال مالك) وإن كان يجري لها نفقتها فإنه يفرق بينهما

﴿ في نفقة الرجل على امرأته ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل اذا تزوج متى يؤخذ بالنفقة على امرأته أحين يمقد النكاح أم حتى يدخل ﴿ قال ﴾ قال مالك اذا دعوه الى الدخول فلم يدخل لزمته النفقة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها لصنرها فقالوا له ادخل على أهلك أو اتفق عليها ﴿ قال ﴾ قال مالك لا نفقة عليه ولا يلزمه أن يدفع الصداق حتى تبلغ حد الجماع ﴿ قال مالك ﴾ وكذلك الصبي اذا تزوج المرأة البالغة فدعته الى أن يدخل بها فلا نفقة لها عليه وليس لها أن تقبض الصداق حتى يبلغ النكاح حد الجماع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت لا تستطيع جماعها تكون رتقاء وتزوجها رجل أيكون لها النفقة اذا دعته الى الدخول ويكون لها أن تقبض المهر أم لا ﴿ قال ﴾ لا وزوجها بالخيار ان شاء فرق بينهما ولا مهر لها الا أن تعالج نفسها بأمر يصل الزوج الى وطئها ولا يجبر على ذلك فان فعلت فهو زوجها ويلزمه الصداق والنفقة اذا دعته الى الدخول فان أبت أن تعالج نفسها لم تكره على ذلك وكان زوجها بالخيار ان شاء فرق بينهما ولا مهر لها وان شاء أقام عليها ﴿ قال ﴾ وقال مالك في المريضة اذا دعوه الى الدخول بها وكان مرضها مرضا يقدر على الجماع فيه فان النفقة له لازمة ﴿ قلت ﴾ أرأيت التي لم يدخل بها أيكون لها النفقة على زوجها ﴿ قال ﴾ قال مالك ما منعت الدخول فلا نفقة لها واذا دعي الى الدخول فكان المنع منه اتفق على ما أحب أو كره ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان مرضت مرضا لا يقدر الزوج فيه على جماعها فدعته الى البناء بها وطلبت النفقة ﴿ قال ﴾ ذلك لها قال ولم أسمعه من مالك الا أنه يلغى ذلك عن مالك ممن اتفق به أنه قال ذلك لها وان كانت مريضة فلا بد من أن يضمها وينفق عليها وهو رأيي ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فدعته الى الدخول بها ﴿ قال ﴾ قال مالك لا يلزمه النفقة ولا يلزم أن يدفع الصداق حتى تبلغ حد الدخول بها وكذلك الصبي لا يلزمه النفقة لامرأته اذا كانت كبيرة ولا يلزمه دفع النكاح حتى يبلغ حد الجماع وهو الاحتلام وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت صغيرة لا يجامع مثلها فأراد الزوج أن

يبنى بها وقال أولياء الصبية لا نمكك منها لأنك لا تقدر على جماعها (قال) قال
 مالك في رجل تزوج امرأة وشرطوا عليه أن لا يبنى بها سنة (قال) ان كانوا انما
 شرطوا ذلك له من صغر أو كان الزوج غريبا فهو يريد أن يظن بما وهم يريدون أن
 يستمتعوا منها فذلك لهم والشرط لازم والا فالشرط باطل . فهذا يدلك على مسئلتك
 أن ذلك لهم أن يمتنوه حتى تبلغ هو ابن وهب **ع** عن حمزة بن بكير عن أبيه قال
 يقال أيا رجل تزوج جارية صغيرة فليس عليه من نفقتها شيء حتى تذرك وتطيق
 الرجال فإذا أدركت فليته نفقتها ان شاء أهلها حتى يبنى بها **ع** ابن وهب **ع** عن
 يونس عن ابن شهاب قال ليس للمرأة التاكح عند أبيها نفقة الا أن يكون ولها
 خاصم زوجها في الابتاء بها فأمره بذلك السلطان وفرض لها نفقة فتكون من حيث
 ولا شيء قبل ذلك **ع** قال ابن وهب **ع** قال يونس وقال ابن موهب لا نفقة لها الا
 أن يطلبوا ذلك **ع** ابن وهب **ع** عن ابن أبي الزناد عن أبيه أنه قال اذ تزوج الرجل
 المرأة فتركها عشر سنين أو أكثر لم يدعه أهلها الى البناء بها أو النفقة عليها فلا نفقة
 لها حتى يدخل بها أو يدعى الى النفقة عليها أو البناء بها **ع** قلت **ع** رأيت ان تزوج
 صبي امرأة بالنفقة زوجة أبوه فلما بلغ حد الجماع وذلك قبل أن يحتلم دعت المرأة الى
 الدخول بها والنفقة عليها (قال) لا شيء لها حتى يحتلم كذلك قال مالك (قال مالك)
 حتى يبلغ الدخول وبلوغ الدخول عنده الاحتلام **ع** قلت **ع** رأيت عروض الزوج
 هل يباع ذلك في النفقة على المرأة في قول مالك (قال) قال مالك يلزم الزوج النفقة
 فإذا كان ذلك يلزمه فلا بد من أن يباع فيها ماله **ع** قلت **ع** رأيت العبد اذا لم
 يزوج على نفقة امرأته حرة كانت أو أمة (قال) قال لي مالك يلزمه نفقة امرأته حرة
 كانت أو أمة (قال) قتلناه وان كانت تبيت عند أهلها (قال) نعم هي من الأزواج
 ولها الصداق وعليها العدة ولها النفقة (وقال) لنا مالك وكل من لم يقو على نفقة امرأته
 فترق بينهما ولم يقل لنا مالك حرة ولا أمة **ع** قال **ع** وقال مالك في رجل تزوج وهو
 صحيح ثم مرض بعد ذلك فقالت المرأة أعطني نفقتي وادخل علي والزوج لا يقدر على

الجماع لمرضه (قال مالك) ذلك للمرأة أن تأخذ نفقتها أو يدخل عليها ولا يشبه هذا الصبي ولا الصبية **قلت** **﴿** وكذلك ان تزوجها وهي صحيحة ثم مرضت مرضاً لا تستطيع الجماع معه فقالت المرأة ادخل عليّ أو أعطني نفقتي فقال الزوج لا أقدر على الجماع (قال) ذلك لها ويلزم الزوج أن يمطيها نفقتها أو يدخل عليها في رأيي وإنما ينظر في هذا إلى الصحة إذا وقع النكاح وهما جميعاً يقدران على الوطء إذا وقع النكاح فليست ألتفت إلى ما أصابها بعد ذلك إلا أن يكون ذلك مرضاً قد وقست المرأة منه في السياق فهذا الذي لا يدخل عليها ثم إن دعتي لأن دخول هذا وغير دخوله سواء **قلت** **﴿** والصدّق في هذا بمنزلة النفقة لها أن تأخذ صداقاً من زوجها في هذه المسائل التي سألتك عنها في قول مالك (قال) الصدّق أوجب من النفقة فلها أن تأخذ الصدّق في قول مالك (قال) والصدّق قد يلزمه حين تزوجها دخل بها أو لم يدخل بها ولكن لها أن تمنه نفسها لأن تأخذ الصدّق منه ومرضها هذا الذي مرضته ليس يمنع بعد الصحة في رأيي ألا ترى أنها لو جدّت بعد تزويجها ثم دعتي إلى الدخول وجدّماها لا يستطاع معه الجماع أنه يقال له ادفع الصدّق وأنفق وادخل أو طلق

نفقة العبد على نساها

قلت **﴿** رأيت العبد الذي يكون نفقة امرأته عليه أن يحمل نفقتها في ذمته في قول مالك قال نعم **قلت** **﴿** فيبدأ بنفقة المرأة أو بخراج سيده (قال) ليس للمرأة من نفقتها في خراج السيد قليل ولا كثير وعمل العبد للسيد وإنما ينفق عليها العبد من ماله إن كان له والافرق بينهما إلا أن يرضى السيد أن ينفق عبده على امرأته من مال السيد أو من كسبه الذي يكسبه للسيد أو من عمله الذي يعمله للسيد وهذا رأيي **قلت** **﴿** ولا يباع في نفقة امرأته إن وجب لها عليه نفقة في قول مالك قال لا **قلت** **﴿** رأيت العبد والمكاتب والمدر وأُمّ الولد هل يجبرون على نفقة أولادهم الأحرار في قول مالك (قال) قال مالك لا يجبر العبد على نفقة ولده حرّ ولا عبد

وأما أم الولد فلا تجبر على نفقة ولدها لأن الحرّة أيضاً لا تجبر على نفقة ولدها ﴿وقلت﴾
 أرايت المكتبة اذا كان زوجها عبداً هل تجبر على نفقة ولدها الصغار الذين ولدتهم في
 المكتبة أم لا (قال) اذا حدثوا في كتابها فنفتهم على أمهم لانهم كانوا عبيداً لها ألا
 ترى أن الرجل يجبر على نفقة عبيده فإذا كانت هي لا تلزم سيدها نفقتها فهم عندي
 بمنزلة ما لم أسمع فيه شيئاً ﴿وقلت﴾ ولا تشبه هذه الحرّة قال لا ﴿وقلت﴾ أرايت
 المكتاب اذا كانت كتابته على حدة وكتابة امرأته على حدة فحدث بينهما أولاد على
 من نفقة الولد (قال) على الأم ﴿وقلت﴾ فنفقة الأم على من (قال) على الزوج ﴿وقلت﴾
 لم جعلت نفقة الأم على الزوج وجعلت نفقة الولد على الأم ولم لا تجعل نفقة الولد مثل
 نفقة الأم (قال) لأن الولد في كتابة الأم فليس على المكتاب أن ينفق على ولده العبيد
 وهم لا يرقون برقه ولا يستقون بشفه وإنما عتقهم في عتق أمهم ورقمهم في رقها فيعتقهم
 عليها وأما أمهم فزوجته فلا بد للبد والمكتاب من أن ينفق على زوجته والافرق
 بينهما ﴿وقلت﴾ فتجعل نفقة هؤلاء الصغار على الأم قال نعم ﴿وقلت﴾ أرايت ان
 كانت كتابة الاب والأم واحدة فحدث بينهما ولد على من نفقتهم (قال) على الاب
 ماداموا في كتابتهم ﴿وقلت﴾ لم (قال) لانهم تبع لا يهيم في الكتابة ونفقة أمهم عليه
 وبرقه ورق أمهم يرقون ولتتقهما يستقون وأنه لا عتق لواحد من الولد الا
 بعتق الوالدين جميعاً ﴿وقلت﴾ أسمت هذه المسائل من مالك قال لا ﴿وقلت﴾ أرايت
 ان عجز هذا المكتاب عن النفقة على ولده الصغار اذا لم يجد شيئاً أشبه عجزه
 عن الكتابة والجنابة قال لا ﴿وقلت﴾ أرايت للمكتاب اذا كان له ولد صغار حدثوا
 في الكتابة أو كاتب عليهم أيجبر المكتاب على نفقتهم (قال) نعم في قول مالك ﴿قال﴾
 ابن وهب ﴿قال﴾ الليث كتب الى يحيى بن سعيد يقول ان الامة اذا طلقت وهي
 حامل انها وما في بطنها رقيق لسيدها وانما تكون النفقة على الذي يكون له الولد
 وهي من المطلقات ولها متاع بالمعروف على قدر هيئة زوجها ﴿قال﴾ ابن وهب ﴿
 وقال ربيعة في الحرّة تحت البعد والحرّة تحت الامة فطلقها وهي حامل قال ليس لها

عليه نفقة ﴿ قال مالك ﴾ وليس على عبد أن ينفق من ماله على من لا يملك سيده
الا باذن سيده وذلك الامر عندنا

— في فرض السلطان النفقة للمرأة على زوجها —

﴿ قلت ﴾ أرأيت للمرأة اذا خاصمت زوجها في النفقة كم يفرض لها نفقة سنة أو نفقة شهر بشهر (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى ذلك على اجتهاد الوالي في عسر الرجل ويسره وليس الناس في ذلك سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت النفقة على الموسر وعلى المسر كيف هي في قول مالك (قال) أرى أن يفرض لها على الرجل على قدر يساره وقدر شأن المرأة وعلى المسر أيضاً ينظر السلطان في ذلك على قدر حاله وعلى قدر حالها ﴿ قلت ﴾ فان كان لا يقدر على نفقتها (قال) يتولم له السلطان فان قدر على نفقتها والا فرّق بينهما (قال مالك) والناس في هذا يختلفون منهم من يطعم له بقوة ومنهم من لا يطعم له بقوة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان فرّق بينهما السلطان ثم أيسر في العدة (قال) قال مالك هو أم لك برجعتا ان أيسر في العدة وان هو لم يوسر في العدة فلا رجعة له ورجعته باطلة اذا هو لم يوسر في العدة ﴿ قلت ﴾ هل يؤخذ من الرجل كفيل بنفقة المرأة في قول مالك (قال) لا يؤخذ منه كفيل لان مالكا قال في رجل طلق امرأته وأراد الخروج الى سفر فقالت أنا أخاف الحمل فأقم لي حميلاً بنفقتي ان كنت حاملاً (قال) مالك لا يكون على الرجل أن يعطيها حميلاً وانما لها ان كان الحمل ظاهراً أن تأخذه بالنفقة وان كان الحمل غير ظاهر فلا نفقة لها عليه فان خرج زوجها وظهر حملها بعده فأنفقت على نفسها فلها أن تطلبه اذا قدم ان كان موسراً في حال حملها وانما ينظر الى يساره في حال ما كانت تحب عليه النفقة وان كان غير غائب فأنفقت على نفسها ولم تطلبه بذلك حتى وضعت حملها فلها أن تبقه بما أنفقت ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا أراد الزوج سفرأ فطلبت امرأته بالنفقة كم يفرض لها نفقة شهر أو أكثر من ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكني أرى أن ينظر الى سفره الذي يريد فيفرض لها على قدر ذلك ﴿ قلت ﴾ ويؤخذ منه في هذا حمل أم لا

(قال) يدفع النفقة اليها أو يأتيها بحميل يجرئها لها ﴿قلت﴾ فان كان الزوج حاضراً
 فعرض عليه السلطان نفقتها شهراً بشهر فأرادت منه حميلاً (قال) لا يكون لها أن
 تأخذ منه حميلاً ﴿قلت﴾ لم (قال) لانه حاضر يقول ما وجب لك على فأما أعطيكه
 ولا أعطيك حميلاً ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ أرايت
 امرأة رجل هو معها مقيم فأقامت معه سنين وقد بنى بها فادعت أنه لم ينفق عليها
 وقال الزوج قد أفقت عليها (قال) قال مالك القول قول الزوج ويحلف ﴿قلت﴾
 عديماً كان الزوج أو موسراً (قال) نعم اذا كان مقياً معها وكان موسراً ﴿قلت﴾
 أرايت ان كان غائباً فأقام سنين ثم قدم فقال قد كنت أبث اليها بالنفقة وأجرها
 عليها (قال) القول قول الزوج الا أن تكون المرأة رفعت ذلك الى السلطان واستعدت
 في منييه فان ذلك يلزم الزوج من يوم رفعت ولا يبرئه الا أن يأتي بمخرج من ذلك
 وان قال قد بشت اليك لم ينفعه ذلك وهذا قول مالك ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت
 المرأة موسرة وكان الزوج موسراً أو معسراً فكانت تنفق من مالها على نفسها
 وعلى زوجها ثم جاءت تطلب النفقة (قال) لا شيء لها في رأيي فيما أفقت على نفسها
 اذا كان الزوج في حال ما أفقت معسراً وان كان الزوج موسراً فذلك دين عليه
 وأما ما أفقت على زوجها فذلك دين عليه موسراً كان أو معسراً الا أن يرى أنه كان
 منها زوجاً على وجه الصلة ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن أجنبياً أفق على سنة ثم طلب
 ما أفق على أيكون ذلك له (قال) نعم في رأيي الا أن يكون رجلاً يعرف أنه إنما
 أراد به ناحية الصلة والضيافة فلا يكون ذلك له ﴿قلت﴾ فان كان إنما كان ينفق
 الخرفان ولحم الدجاج والحمام آكله وأنا لو كنت أفق من مالي لم أفق هذا (قال)
 لا ينظر في هذا الى الاسراف ويرجع عليه بشير السرف الا أن يكون الذي أفق عليه
 صغيراً لا مال له فجعل ينفق عليه فانه لا يرجع عليه بشيء الا أن يكون له مال يوم
 كان ينفق عليه فانه يرجع عليه في ماله ذلك ﴿قلت﴾ فان تلف المال أو كبر الصبي
 فأفاد مالا (قال) لا يكون له أن يرجع عليه بشيء في رأيي لان مالكا مثل عن رجل

هناك وترك صبيا صغيرا وأوصى الى رجل فأخذ ماله وأنفق عليه سنة أو سنتين
ثم أتى على الميت دين استغرق ماله كله أقرى على الوصي شيئا فمات الوصي على الصبي
وهو لا يعلم بالدين أو على الصبي ان كبر . قال مالك في الصبي انه لا شيء عليه وان
كبر وأفاد مالا فمات الوصي عليه لانه لم يل ذلك وقال في الوصي كذلك لا ضمان
عليه . فهذا مثله عندى (وكان) الخزومي يقول ذلك دين على الصبي لان صاحب
الدين لم ينفقه على اليتيم فيرى أن ذلك منه حصة . قلت . أرأيت ان أنفقت المرأة
وهو غائب وهو مسر في حال ما أنفقت أ يكون ذلك دينا لها عليه أم لا (قال)
لا يكون ذلك دينا عليه كذلك قال مالك . قلت . لم (قال) لان الرجل اذا كان مسرا
لا يقدر على النفقة فليس لها عليه النفقة انما لها أن تقيم معه أو يطلقها كذلك الحكم
فيها . قلت . أرأيت ان أنفقت وهو غائب . ومسر أنضرب بنفقها مع الترماء (قال)
نعم . قلت . أرأيت ان أنفقت على نفسها وعلى ولدها والزوج غائب ثم طلبت ذلك
(قال مالك) ذلك لها ان كان موسرا يوم أنفقت على نفسها وعلى ولدها اذا كانوا
صنارا أو جوارى أبكارا حضر أو لم يحضر وهو رأيي . قلت . فهل تضرب بما
أنفقت على الولد مع الترماء قال لا . قلت . أرأيت الرجل اذا قوى على نفقة امرأته
ولم يقو على نفقة ولدها منه الا صاغر أ يكون هذا جازا عن نفقة امرأته ويفرق
بينه وبينها في قول مالك أم لا (قال) لا يكون عاجزا اذا قوى على نفقة امرأته وان
لم يقو على نفقة ولدها منه لان مالكا قال لى في الوالد انه انما يلزم النفقة على الولد
اذا كان الاب يقدر على غنى أو سعة والا فهو من قراء المسلمين لا يلزمه من ذلك
شيء وأما المرأة فليس كذلك ان لم يجد ما ينفق فرق بينهما وهو اذا وجد نفقتها
وان لم يجد نفقة ولده لم يلزمه نفقتهم كانت المرأة أمهم أو لم تكن أمهم . قلت .
أرأيت ان كان لى على امرأتي دين وهى مسرة فخاصمتى في نفقتها قضى على
بنفقها قلت احسبوا لها نفقتها في ديني الذى لى عليها (قال) ما سمعت في هذا
شيئا وأرى ان كانت عديمة أن ينفق عليها وتبمها بدينه ولا يحسب نفقتها من الدين

لانها لا تقدر على شيء ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت غنية (قال) ان كانت غنية قيل للزوج
 خذ دينك وادفع اليها نفقتها وان شئت فخاصمها بنفقتها ﴿قلت﴾ أرايت ان اختلف
 الزوج والمرأة في فريضة القاضى في نفقتها وقد مات القاضى أو عزل فقال الزوج
 فرض لك كل شهر عشرة دراهم وقالت المرأة بل فرض لى كل شهر عشرين درهما
 (قال) القول فيه قول الزوج ان كان يشبه نفقة مثلها والا كان القول فيها قولها اذا
 كان يشبه نفقة مثلها فان كان لا يشبه نفقة مثلها لم يقبل قول واحد منهما وأعطيت
 نفقة مثلها فيما يستقبل يفرض لها القاضى نفقة مثلها وما سمعت من مالك في هذا
 شيئا ﴿قلت﴾ أرايت ان دفع الزوج الى المرأة ثوبا كساها اياه فقالت المرأة أهديته
 الى وقال الزوج بل هو مما فرض القاضى علي (قال) القول قول الزوج في رأيي
 الا أن يكون الثوب من الثياب التى لا يفرضها القاضى لمثلها فيكون القول قولها
 ﴿قلت﴾ أرايت ان فرض لها القاضى نفقة شهر بشهر فكانت تأخذ نفقة الشهر
 فتلتفها قبل الشهر أياكون لها على الزوج شيء أم لا (قال) لا شيء لها على الزوج لان
 مالكا قال لى كل من دفع اليه نفقة كانت لازمة له على غيره مثل الابن يدفع عنه
 والده نفقته الى أمه وقد كان طلقها أو المرأة قيم لها نفقتها فيدفع اليها نفقة سنة فيملك
 الابن أو المرأة قبل ذلك (قال) قال مالك يحاسب الام أو من أخذ تلك النفقة بما
 اتفق من الاشهر وترد فضل ذلك وذلك ضامن على من قبضه . فهذا يدل على
 أنها ان أنفقت أو ضاع منها فلا شيء عليه لها ﴿قلت﴾ أرايت ان كساها ثوبا نفقته
 قبل الوقت الذى فرضه السلطان (قال) لا شيء لها ﴿قلت﴾ وكذلك ان سرق
 كسوتها (قال) نعم في رأيي لا شيء لها لانها ضامنة لها ﴿قلت﴾ أرايت المرأة اذا
 كان زوجها غائبا وله مال حاضر عرض أو فرض فطلبت المرأة نفقتها أمعرض لها
 نفقتها في مال زوجها وهل تكسر عروضه في ذلك في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾
 فهل يأخذ السلطان من المرأة حيلة بما دفع اليها حذرا من أن يدعي الزوج عليه حجة
 (قال) لا يؤخذ منها حيل لانه كل من أثبت ديناً على غائب بينة وله مال حاضر

عدى على ماله الحاضر ولم يؤخذ منه بما دفع اليه من ذلك حيل هذا قول مالك
 وكذلك المرأة اذا قدم الزوج وله حجة طلبها بحجته وكذلك التريم ﴿قلت﴾
 يكون الزوج وهذا التريم اذا قدما على حجتها في قول مالك (قال) نعم في رأيي
 ﴿قلت﴾ ارايت ان كانت للزوج ودائع ودبون على الناس أيفرض للمرأة في ذلك
 نفقتها أم لا (قال) نعم يفرض لها نفقتها في ذلك ولم أسمع من مالك ولكنه رأيي
 ﴿قلت﴾ ارايت ان جحد الذي عليه الدين فقالت المرأة أنا أقيم اليئنة أن لزوجي
 عليه ديناً أتمكن من ذلك (قال) نعم تمكن من ذلك وكذلك لو أن رجلاً كان له
 على رجل دين فغاب المدين قال الذي له الدين أنا أقيم اليئنة أن لزوجي هذا
 الغائب على هذا الرجل ديناً فاقضوني منه حتى أنه يمكن من ذلك وهو رأيي
 ﴿قلت﴾ ارايت ان أتت والزوج غائب ولا مال له في موضعها الذي هي فيه
 فقالت افرض لي نفقتي على زوجي حتى اذا قدم اتبعته بما فرضت لي (قال) لا يفرض
 لها ويترك الزوج حتى يقدم فان كان في منيه عنها عديماً لم يكن لها عليه شيء من
 نفقتها وان كان موسراً فرض عليه نفقة مثله لمثلها وهذا رأيي ﴿قلت﴾ ارايت
 الجوسية اذا أسلم زوجها أيكون لها النفقة قبل أن يفرض عليها السلطان الاسلام
 (قال) ليس لها عليه نفقة لانها لا تترك انما يعرض عليها الاسلام فان أسلمت
 كانت امرأته والا فرّق بينهما ﴿ابن وهب﴾ عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد
 الجبار عن أبي الزناد أنه قال خاصمت امرأة زوجها الى عمر بن عبد العزيز وأنا حاضر
 في إمرته على المدينة فذكرت له أنه لا ينفق عليها فدهاه عمر فقال أنفق عليها والا
 فرقت بينك وبينها وقال عمر اضربوا له أجل شهر أو شهرين فان لم ينفق عليها الى
 ذلك ففرقوا بينه وبينها قال أبو الزناد وقال لي عمر بن عبد العزيز سل لي سعيد بن
 المسيب عن أمرهما قال فسألت عن أمرهما فقال يضرب له أجل فوقت له من الاجل
 نحواً مما كان وقت له عمر وقال سعيد فان لم ينفق عليها الى ذلك الاجل فرّق بينهما
 قال فأحييت أن أرجع الى عمر من ذلك بالثقة فقلت يا أبا محمد أسنة هذه فقال سعيد

وأقبل على بوجهه كالمغضب سنة سنة فلم سنة قال فأخبرت عمر بالذي قال فتوجع
عمر لزواج المرأة فأقام من ماله ديناراً لكل شهر وأقرها عند زوجها وأحدها يزيد
على صاحبه ﴿ ابن وهب ﴾ عن مالك وغيره عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول إذا
لم ينفق الرجل على امرأته أنه يفرق بينهما (قال) وسمعت مالكا يقول كان من
أدركت يقولون إذا لم ينفق الرجل على امرأته فرق بينهما ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث
عن يحيى بن سعيد أنه قال إذا تزوج الرجل المرأة وهو غني فاحتاج حتى لا يجد ما ينفق
فرق بينهما فإن وجد ما يقبها من الخبز والزيت وغلظ الثياب لم يفرق بينهما ﴿ قال
ابن هب ﴾ قال الليث وقال ربيعة أما العيا والشمال فسي أن لا يؤمر بكسوتها وأما
غلظ الثياب من الخفي والاربي وأشبه ذلك فذلك جائز للمعسر ولا يتمس منه
غيره وما سد تخمصتها ودفع الجوع عنها فليس لها غيره . وأما الخادم فإن لم يكن عنده
قوة على أن يخدمها فاتها يتعاونان على الخدمة إنما حق المرأة على زوجها ما يكفيها
من الثياب والمطعم وأما الخدمة فتكف عنها عند اليسر وتعين بقوتها عند السر

﴿ في النين ﴾

﴿ قلت ﴾ أرايت النين متى يضرب له الاجل من يوم تزوجها أو من يوم ترضه
الى السلطان (قال) من يوم ترضه الى السلطان وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرايت
النين اذا فرق السلطان بينهما أيكون أمك بها في العدة (قال) قال مالك لا يكون
أمك بها في العدة ولا رجعة له عليها ﴿ قلت ﴾ أرايت ان قال الزوج النين قد
جامعتها وقالت المرأة ما جاعني (قال) سألت مالكا عنها فقال قد نزلت هذه بلادنا
وأرسل الى فيها الامير فادريت ما أقول له ناس يقولون يحمل معها النساء وناس
يقولون يحمل في بلها صفرة فما أدري ما أقول (قال ابن القاسم) الا أني رأيت
وجه قوله أن يدين الزوج في ذلك ويحلف وسمته منه غير مرة وهو رأيي ﴿ قلت ﴾
أرايت النين اذا لم يجامع امرأته في السنة وفرق بينهما بعد السنة أيكون لها
الصداق كاملاً أم يكون لها نصف الصداق (قال) قال مالك لها الصداق كله كاملاً

إذا أقام معها سنة لانه قد تلوم له وقد خلا بها وطال زمانه معها وتغير صبغها وخلت ثيابها وتغير جهازها عن حاله فلا أرى له عليها شيئاً وإن كان فراقه إياها قريباً من دخوله رأيت عليه نصف الصداق ﴿ قال مالك ﴾ وإن ناساً يقولون ليس لها الا نصف الصداق (قال مالك) ولكن الذي أرى ان كان قد طال ذلك وتباعد وتلذذ منها وخلاها فان لها الصداق كاملاً ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الرجل يني بالمرأة فلا يستطيع أن يمسا أنه يضرب له أجل سنة من يوم يأتیان السلطان فان استقرت فهي أولى بنفسها (وقال) عطاء اذا ذكر أنه يصيبها وتدعى أنه لا يأتيها فليس عليه الا يمته بالله الذي لا اله الا هو لقد وطئها ثم لا شيء عليه ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عمرو بن جريح قال أخبرني أبو أمية عبد الكريم عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود أنهما قالا ينتظر به من يوم تخصمه سنة فاذا مضت سنة اعتدت عدة المطلقة وكانت في العدة أمك بأمرها ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال ابن جريح وسألت عطاء فقال لها الصداق حين أغلق عليها وينتظر به من يوم تخصمه فأما ما قبل ذلك فلا هو عفو عنه ولكن تنتظر به من يوم تخصمه سنة فاذا مضت السنة اعتدت وكانت تطليقة وإن لم يطلقها وكانت في العدة أمك بأمرها ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن عمرو بن خلدة حدثه أنه سأل ابن المسيب عن ذلك فقال يضرب له السلطان أجل سنة من يوم يرفع ذلك الى السلطان فان استطاعها والا فرق بينهما (قال) عبد الجبار وقد قال ذلك ربيعة ﴿ ابن القاسم ﴾ عن مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال اذا دخل الرجل بامرأته فاعترض عنها فانه يضرب له أجل سنة فان استطاع أن يمسا والا فرق بينهما (قال مالك) ويلنني عن سليمان بن يسار أنه قال أجل المترض عن أهله سنة ﴿ ابن وهب ﴾ قال موسى بن علي وقال ابن شهاب ان القضاة يقضون في الذي لا يستطيع امرأته بترخص سنة يمتن فيها لنفسه فان ألم في ذلك بأهله فهي امرأته وإن مضت سنة ولم يمسا فرق بينه وبينها ويقضى القضاة بذلك

من حين تناكره امرأته أو يناكره أهلها (قال ابن شهاب) وإن كانت تحت امرأته
 فولدت له ثم اعترض عنها فلم يستطع لها فلم أسمع أحداً فرق بين رجل وبين امرأته
 بعد أن يمسا وهذا الامر عندنا (قلت) (أرأيت النين إذا نكل عن المين) (قال)
 قال للمرأة احلني فإن خلعت فرق بينهما وإن أبت كانت امرأته وهذا رأيي (قلت)
 أرأيت أن فرق السلطان بين النين وبين امرأته بعد مضي السنة أ يكون عليها العدة عدة
 الطلاق في قول مالك قال نعم (قلت) (أرأيت أن كانت عنده جوار وحرار وهو يصل
 اليهن ولا يصل الى هذه التي تزوج أ يضرب له أجل سنة في قول مالك) (قال) نعم
 يضرب له فيها أجل سنة وإن كان يولد له من غيرها كذلك قال مالك (قلت)
 أرأيت أن وطئها مرة ثم أمسك عنها أ يضرب له أجل سنة في قول مالك (قال) لا يضرب
 له أجل إذا وطئها عند مالك ثم اعترض عنها (قلت) (أرأيت النين بعد سنة إذا
 فرق بينهما أ تكون طليقة أو فسحا بغير طلاق) (قال) قال مالك تكون طليقة
 (قلت) (والخصي أيضاً إذا اختارت فراقه أ يكون أيضاً طليقة في قول مالك قال نعم
 (قلت) لم (قال) لأنها لو شادت أن تقيم معه أقامت وكان النكاح صحيحاً فلما اختارت
 فراقه كانت طليقة ألا ترى أنهما كانا يتوارثان قبل أن تختار فراقه عند مالك (قلت)
 أرأيت امرأة النين والخصي والمحبوب إذا علمت به ثم تركته فلم ترفعه الى السلطان
 وأمسكته من نفسها ثم بدا لها فرفعته الى السلطان (قال) أما امرأة الخصي والمحبوب
 فلا خيار لها إذا أقامت معه ورضيت بذلك فلا خيار لها عند مالك. وأما امرأة النين
 فإن لها أن تقول اضربوا له أجل سنة لأن الرجل ربما تزوج المرأة فيعرض له دونها
 ثم يفرق بينهما ثم يتزوج أخرى فيصيبها وتلد منه فتقول هذه تركته وأنا أزوج لآن
 الرجل بحال ما وصفت لك فذلك لها إلا أن يكون قد أخبرها أنه لا يجمع وتقدمت
 على ذلك فلا قول لها بعد ذلك (قلت) ويكون فراقه طليقة قال نعم (قلت)
 أرأيت النين أ يجوز له أن يؤجله صاحب الشرط أولاً أ يكون ذلك الا عند قاض أو
 أمير يولى القضاء (قال) قال مالك أرى أن يحاز قضاء أهل هذه المياه (قال ابن القاسم)

وانما هم امرأه على تلك المياه وليسوا بقضاة فأرى أن صاحب الشرط ان ضرب
 للعين أجلا جاز وكان ذلك جائزا **﴿ قال ﴾** ولقد بلّغني عن مالك في امرأة قد زوجها
 فضرب لها صاحب المياه الاجل فأخطأ في ضربه الاجل **﴿ قال ابن القاسم ﴾** أظنه
 ضرب لها الاجل من يوم قعدته أربع سنين فقال مالك تستكمل ذلك من يوم يؤس
 من خبره أربع سنين ولم يظن في أنه لا يجوز له ما صنع فهذا يدلك أيضا على
 مسئلتك **﴿ قلت ﴾** أرايت ان تزوج امرأة فوصل اليها مرة ثم طلقها ثم تزوجها بعد
 ذلك فلم يصل اليها أيضا ضرب له أجل سنة في قول مالك **﴿ قال ﴾** نعم

— ضرب الاجل لامرأة المجنون والمجنوم —

﴿ قلت ﴾ فالمجنون المطبق **﴿ قال ﴾** لم أسمع من مالك في هذا شيئا **﴿ قال ﴾** وقال لي
 مالك في المجنون اذا أصابه الجنون بعد تزويجه المرأة انها تعزل عنه ويضرب له أجل
 في علاجه فان برأ والا فرق بينهما **﴿ قال ابن القاسم ﴾** وبلغني عن مالك أنه قال يضرب
 له أجل سنة **﴿ قال ﴾** ولم أسمع من مالك **﴿ قال ﴾** وقال لي مالك والمجنوم البين الجذام
 يفرق بينه وبين امرأته اذا طلبت **﴿ قلت ﴾** فهل يضرب لهذا الاجل أم لا مثل
 أجل المجنون للعلاج **﴿ قال ﴾** لم أسمع من مالك فيه شيئا الا أتى أرى ان كان ممن يرجى
 برؤه في العلاج فأرى أن يضرب له الاجل ولم أسمع هذا من مالك **﴿ ابن وهب ﴾**
 عن مسلمة عن حماد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كتب عمرو بن
 الماس الى عمر بن الخطاب في رجل مسلسل بقيود يخافونه على امرأته فقال أجلوه
 سنة يتداوى فان برأ والا فرق بينهما **﴿ ابن وهب ﴾** عن يونس عن ربيعة أنه قال
 ان كانت امرأته يؤذيها ولا يعفيها من نفسه لم توقف عليه ولم تحبس عنده وان كان
 يعفيها من نفسه ولا يرهقها بسوء صحابه لم يحزم طلاقه اياها

— في اختلاف الزوجين في متاع البيت —

﴿ قلت ﴾ أرايت ان تنازعا في متاع البيت الرجل والمرأة جميعا وقد طلقها أولم

يطلقها وماتت أو مات هو (قال) قال مالك ما كان يعرف أنه من متاع الرجال فهو للرجل
 وما كان يعرف أنه من متاع النساء فهو للنساء وما كان يعرف أنه يكون للرجال
 والنساء فهو للرجل لأن البيت بيت الرجل وما كان من متاع النساء ولـى شراءه
 الرجل وله بذلك بينة فهو له ويحلف بالله الذي لا اله الا هو أنه ما اشتراه لها وما
 اشتراه الا لنفسه ويكون أحق به الا أن يكون لها بينة أو لورثتها أنه اشتراه لها
 ﴿قلت﴾ أرايت ما كان في البيت من متاع الرجال أقامت للمرأة البينة أنها اشتريته
 (قال) قال هو لها ﴿قلت﴾ وورثتها في اليمين والبينة بمنزلتها (قال) نعم الا أنهم انما
 يحلفون على علمهم أنهم لا يعلمون أن الزوج اشترى هذا المتاع الذي يدعى من
 متاع النساء ولو كانت المرأة حلفت على البتات ﴿قلت﴾ وورثة الرجل بهذه المنزلة
 قال نعم ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ صف لى متاع النساء من متاع
 الرجال في قول مالك (قال) سألت مالكا عن شيء بذلك على ما بمده قلت
 لمالك الطست والتور والمثارة قال هو من متاع المرأة وأما القباب والحجال والاسرة
 والفرش والوسائد والمرافق والبسط فانه من متاع المرأة عند مالك ﴿قلت﴾
 أرايت الخبي هل تعلم للرجل فيه شيئا (قال) لا الا المنطقة والسيف والخاتم
 ﴿قلت﴾ أرايت الخدم والفلان (قال) في رأيي لاشئ للمرأة من الرقيق ذكورا
 كانوا أو اناثا لان الذكور مما يكون للرجال ولان الاناث مما يكون للرجال والنساء
 فالرجل أولى بالرقيق ولا شئ للمرأة فيهم لان البيت بيت الرجل ﴿قلت﴾ أرايت
 الحيوان الابل والنعيم والبقر والدواب (قال ابن القاسم) هذا مما لا يتكلم الناس فيه
 لان هذا ليس في البيت وليس هو من متاع البيت لأن هذا انما هو لمن يحوزه
 لأن الناس انما اختلفوا في متاع البيت وفيما يكون عندهم في بيوتهم ودورهم فأما
 ما كان مما هو في الرعي فهذا لمن حازه ﴿قلت﴾ والدواب التي في المرباط البراذين
 والبنال والحير (قال) هذا أيضا لمن حازه لان هذا ليس من متاع البيت ﴿قلت﴾
 والمبذ والخادم من متاع البيت (قال) أما الخادم فممن لا شئ لها تخدم في البيت والمبذ للرجل

الآن يكون للمرأة فيه حيازة تعرف فيكون لها ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان أحد الزوجين عبداً والآخر حراً فاختلغا في متاع البيت أو كان أحدهما مكاتباً والآخر عبداً أو أحدهما مكاتباً والآخر حراً (قال) هؤلاء كلهم والحران سواء اذا اختلغوا صنع فيما بينهم كما يصنع فيما بين الزوجين الحرين ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿قلت﴾ وكذلك الزوجان اذا كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فاختلغا في متاع البيت أنهما والحرين سواء في قول مالك (قال) نعم في رأيي وما سألت مالكا عن حرٍّ ولا عبد ولا حرة ولكني سمعته منه غير عام كما فسرت لك ﴿قلت﴾ أ رأيت المختلعة والبارأة والملاعنة والتي تين بالايلاء أمي والمطلقة في المتاع في اختلافهما والزوج سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان ملك رقبة الدار للمرأة فاختلغا في المتاع لمن يحمل مالك ما يكون للرجال والنساء من ذلك (قال) لا ينظر في هذا الى ملك المرأة الدار وإنما ينظر في هذا الى الرجل لان البيت بيته وان كان ملك البيت لغيره ﴿قلت﴾ أ رأيت ان اختلغا في الدار بينهما (قال) الدار دار الرجل لان على الرجل أن يسكن المرأة فالدار داره ﴿قلت﴾ أ رأيت ان كان الزوجان عبيدين فاختلغا في المتاع (قال) محملهما عندي يحمل الحرين اذا اختلغا ﴿قلت﴾ أ رأيت المرأة هل عليها من خدمة نفسها أو خدمة بيتها شيء أم لا في قول مالك (قال) ليس عليها من خدمتها ولا من خدمة بيتها شيء

قسم بين الزوجات

﴿قلت﴾ أ رأيت المرأتين اذا كانتا تحت الرجل أ يصلح له أن يقسم لهنه يومين ولهنه يومين أو شهراً لهنه وشهراً لهنه (قال) لم أسمع مالكا يقول الا يوما لهنه ويوما لهنه (قال ابن القاسم) ويكتفيك ما مضى من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه في هذا ولم يلقنا من أحد منهم أنه قسم الا يوما ها هنا ويوما ها هنا (قال ابن القاسم) وقد أخبرني مالك أن عمر بن عبد العزيز ربما غاضب بعض نسائه فباتها في يومها فينام في حجرها فلو كان ذلك يجوز أن يقسم يومين ها هنا ويومين ها هنا أو أكثر لأقام عند التي هو عنها راض حتى اذا رضى عن الأخرى وقاها

أيامها فهذا يدل على ما أخبرتك **قلت** **﴿**أرأيت الرجل يتزوج البكر كم يكون لها من الحق أن يقيم عندها ولا يحسبه عليها في القسم بين نسائه **﴾** (قال) قال مالك سبعة أيام **﴿**قلت **﴿**وذلك بيدها أو ذلك بيد الزوج ان شاء فعل وان شاء لم يفعل **﴾** (قال) ذلك لها حق لازم وليس ذلك بيد الزوج **﴿**قال **﴿**ولقد كان بعض أصحابنا ذكر عن مالك أنه قال انما ذلك بيد الزوج فكشفت عن ذلك فلم أجده الا حقا للمرأة . ومما يدل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لأم سلمة وقول أنس للبكر سبع وثلاثين ثلاث فأخبروك في حديث أنس بن مالك أن هذا للنساء ليس للرجال ومما صنع النبي صلى الله عليه وسلم حين خير أم سلمة فهذا يدل على أن الحق لها ولولا ذلك ما خيرها **﴿**قلت **﴿**أرأيت التيب كم يكون لها **﴾** (قال) ثلاث **﴿**قلت **﴿**وهو لها مثل ما وصفت في البكر في قول مالك قال نعم **﴿**سحنون **﴿**عن أنس بن عياض أن عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف حدثه عن عبد الملك بن الحارث بن هشام قال لما تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أم سلمة ابنة أبي أمية أقام عندها ثلاثا ثم أراد أن يدور فأخذت بثوبه فقال ما شئت ان شئت زدتك ثم قاصصتك به بعد اليوم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث للتيب وسبع للبكر **﴿**ابن القاسم **﴿**عن مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مثله **﴿**ابن وهب **﴿**عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص وعطاء وزبان بن عبد العزيز مثله **﴿**وقال **﴿**عطاء وزبان هي السنة **﴿**قلت **﴿**أرأيت ان سافر بإحداهن في ضيعته وحاجته أو حج بإحداهن أو اعتمر بها أو غزا بها ثم قدم على الاخرى فطلبت منه أن يقيم عندها عدد الايام التي سافر مع صاحبها **﴾** (قال) قال مالك ليس ذلك لها ولكن يتدنى القسم بينهما ويلقي الايام التي كان فيها مسافرا مع امرأته الا في التزوفاي لم أسمع مالكا يقول فيه شيئا الا أنه قد ذكر مالك أو غيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسهم بينهما فأما فيه في التزو ^(١) أن يكون عليه أن يسهم بينهما وأما رأيي فذلك كله عندي سواء التزو وغيره يخرج بآيتهن شاء الا أن يكون خروجها بإحداهن

على وجه الليل لها على من معها من نسائه ألا ترى أن الرجل قد يكون له المرأة ذات الولد وذات الشرف وهي صاحبة ماله ومدبرة ضيعته فإن خرج بها وأصابها السهم ضاع ذلك من ماله وولده ودخل عليه في ذلك ضرر ولعل معها من ليس لها ذلك التندر ولا تلك الثغلة وإنما يسافر بها خلفه مؤتمها ولقعة منفعها فيما يخلفها له من ضيعته وأمره ولحاجته إليها في قيامها عليه فما كان من ذلك على غير ضرر ولا ميل فلا أرى بذلك بأساً قلت يا أبا أيوب أرايت أن سافرت هي إلى حج أو إلى عمرة أو ضيعة لها وأقام زوجها مع صاحبها ثم قدمت فابتنيت أن يقيم لها عدد الأيام التي أقام مع صاحبها (قال) قال مالك لا شيء لها مؤقت يا أبا أيوب أرايت أن جار متمداً أقام عند أحدهما شهراً فرفقته الأخرى إلى السلطان وطلبت منه أن يقيم عندها مقدار ما جاريه عند صاحبها أيكون ذلك لها في قول مالك أم لا وهل يجبره السلطان على أن يقيم عندها عدة الأيام التي جاريها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنني أرى أن يزجر عن ذلك ويستقبل المدل فيها بينهما فإن عاد نكل هو قال يا ولقد سألت مالكا عن العبد يكون نصفه حراً ونصفه مملوكاً فيأبى عن سيده إلى بلاد فينقطع عنه عمله الذي كان لسيده فيه ثم يقدم عليه فيريد سيده أن يحاسبه بالأيام التي غيب نفسه فيها واستأثر بها لنفسه (قال مالك) ليس ذلك عليه وإنما يستقبل الخدمة بينه وبين سيده من يوم يجده فهذا بين لك أمر المراتين وهذا كان أخرى أن يؤخذ منه تلك الأيام متى غيب نفسه فيها لأنه حق للسيد قلت يا ولما علة مالك ها هنا حين لم يحسب ذلك على العبد (قال) قال مالك هو اذن عبد كله قلت يا أبا أيوب لو أن رجلاً كانت عنده امرأة فكرها وأراد فراقها فقالت لا تقارني واجعل أيامي كلها لصاحبي ولا تقسم لي شيئاً أو قالت له تزوج علي واجعل أيامي كلها لتي تزوج علي (قال) قال مالك لا بأس بذلك ولا يقسم لها شيئاً قلت يا أبا أيوب ان أعطته هذا ثم شعت عليه بعد ذلك فقالت افرض لي (فقال) ذلك لها متى ما شعت عليه قسم لها أو يفارقها ان لم يكن له بها حاجة وهذا رأيي هو قال يا ولقد بينا مالك فالمرأة يتزوجها

الرجل وتشتط عليه أنه يؤثر من هي عنده عليها على هذا أتزوجك ولا شرط لك
على في ميثك (قال) لا خير في هذا النكاح وانما يكون هذا الشرط بعد وجوب
النكاح في أن يؤثر عليها فيخيرها في أن تقيم أو يفارقها فيجوز هذا فأما من اشترط
ذلك في عقد النكاح فلا خير في ذلك ﴿قلت﴾ أرايت ان وقع النكاح على هذا
(قال) أفسخه قبل البناء وان نبي بها أجزت النكاح وأبطلت الشرط وجعلت لها
ليتها ﴿قلت﴾ أرايت ان كانت عنده زوجتان فكان ينشط في يوم هذه للجماع ولا
ينشط في يوم هذه للجماع أيكون عليه في هذا شيء أم لا في قول مالك (قال)
أرى أن مارك من جماع احدها ومن جماع الاخرى على وجه الضرر والميل أن يكف
عن هذه لمكان مايجد من لذته في الاخرى فهذا الذي لا ينبغي له ولا يحمل فأما ما كان
من ذلك فيما لا ينشط الرجل ولا يعتمد به الميل الى احدها ولا الضرر فلا بأس
بذلك ﴿قلت﴾ في قول مالك هذا أن الرجل لا يلزمه أن يعدل بينهما في الجماع
قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت القسم بين الحرائر المسلمات والاماء المسلمات وأهل الكتاب
سواء في قول مالك (قال) نعم ﴿قلت﴾ ويقسم العبد بين الامة والحرمة والذمية من
نفسه بالسوية في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت رجلا صام النهار وقام الليل سرمد
العبادة فخاصته امرأته في ذلك أيكون لها عليه شيء أم لا في قول مالك (قال) أرى
أنه لا يحال بين الرجل وبين ما أراد من العبادة ويقال له ليس لك أن تدع امرأتك
بغير جماع فأما أن جامعت واما أن فرقنا بينك وبينها ﴿قال ابن القاسم﴾ الا أنني
سألت مالكا عن الرجل يكف عن جماع امرأته من غير ضرورة ولا علة فقال مالك
لا يترك لذلك حتى يجامع أو يفارق على ما أحب أو كره لانه مضار فهذا يدل على
الذي سرمد العبادة اذا طلبت المرأة منه ذلك أن عبادة لا تقطع عنها حقها الذي
تزوجها عليه من حقها في الجماع ﴿قلت﴾ أرايت الصغيرة التي قد جمعت والكبيرة
البالغة أيكون القسم بينهما سواء في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت من كانت
تحت رتاقها أو من بهادته لا يقدر على جماعها مع ذلك الباء وعندها أخرى صحيحة

أ يكون القسم بينهما سواء في قول مالك (قال) قال مالك في الحائض والمریضة التي لا یقدر على جماعها انه یقسم لها ولا یدع یومها وكذلك مستثلك (قلت) یرأیت ان كان الرجل للمریض أیقسم فی مرضه بينهما بالسوية (قال) سألت مالكا عن المریض یمرض وله امرأتان فقلت له أییت عند هذه لیلة وعند هذه لیلة (قال) مالك ان كان مرضه مرضا یقوى علیه فی أن یختلف فیما بينهما رأیت ذلك علیه وان كان مرضه مرضا شديدا قد غلبه أو شق علیه ذلك فلا أری بأسا أن یقیم حیث شاء مالم یكن ذلك منه میلا (قال) فقلنا لمالك فان صح أیعدل (قال) یعدل فیما بينهما القسم یتدنه ولا یحسب لتي لم یقیم عندهما ما أقام عند صاحبتي (قلت) یرأیت المجنونة والصحيحة فی قول مالك سواء فی القسم بينهما بالسوية قال نعم (قال ابن القاسم) وقال مالك ولس بین الحرائر وأمهات الاولاد من القسم شیء من الاشياء (قال) ولا بأس أن یقیم الرجل عند أم ولده الیومین والثلاثة ولا یقیم عند الحرة الا یوما من غیر أن یكون مضارا (قال مالك) ولقد كان هاهنا رجل ببلادنا وكان قاضيا وكان قبیها وكن له أمهات أولاد وحرّة فكان ربما أقام عند أمهات أولاده الا یام (قال مالك) ولقد أصابه مرض فانتقل الى أمهات أولاده وترك الحرة فلم یرأ أحد من أهل بلادنا بما صنع بأسا (قلت) یرأیت المحبوب ومن لا یقدر على الجماع تحت امرأتان أیقسم من نفسه بينهما بالسوية فی قول مالك (قال) نعم فی رأی لان مالكا قال له أن یتزوج فاذا كان له أن یتزوج فعليه أن یقسم بالسوية

﴿ تم كتاب النكاح الرابع من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما ﴾

—*—*—*—*—*—*—*—*—*—

﴿ ويليہ كتاب النكاح الخامس ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هو وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب النكاح الخامس

في الرجل ينكح النسوة في عقدة واحدة

قلت لابن القاسم في يجوز في قول مالك أن يتزوج الرجل امرأتين في عقدة واحدة (قال) لا أحفظ عن مالك في هذا شيئاً ولا يجبني ذلك إلا أن يكون سمي لكل واحدة منهما صداقها على حدة في قلت في رأيت أن طلق أحدهما أو مات عنها قبل الدخول كم يكون صداقها أقوم للمهر الذي سمي أم يقدم بينهما على قدر مهرهما (قال) لا أرى أن يجوز إلا أن يكون سمي لكل واحدة صداقها في قلت في رأيت أن تزوج أربع نسوة في عقدة واحدة وسمى مهر كل واحدة منهن أي يكون النكاح مجزئاً في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك فيه الساعة وأراه جائزاً لأن الذي أخبرتك به أنه يفتى من قول مالك أنه إنما كرهه لأنه لا يدرى ما صداق هذه من صداق هذه في قلت في رأيت أن تزوج حرة وأمة في عقدة واحدة وسمى لكل واحدة صداقها (قال) كان مالك مرة يقول يفسخ نكاحه الأمة ويثبت نكاح الحرة ثم رجع فقال إن كانت الحرة علمت بالأمة فالنكاح ثابت نكاحها ونكاح الأمة ولا خيار لها وإن كانت لا تعلم فلهما الخيار إن شاءت أقامت وإن شاءت فارتدت في قال سحنون في وقد بينا هذا الأصل في الكتاب الاول

في نكاح الام وابنتها في عقدة واحدة

قلت في رأيت الرجل يتزوج المرأة وابنتها في عقدة واحدة وسمى لكل واحدة

صداقها ولم يدخل بواحدة منهما (قال) قال مالك ولم أسمعه أنا منه ولكن بلغني أنه قال يفسخ هذا النكاح ولا يقر على واحدة منهما ﴿قلت﴾ فإن قال أنا أفارق واحدة وأمسك الأخرى (قال) ليس ذلك له لأنه لم يقدر نكاح واحدة منهما قبل صاحبها ﴿قلت﴾ فإذا فرقت بينهما أ يكون له أن يتزوج الأم منهما قال نعم ﴿قلت﴾ تحفظه عن مالك (قال) لم أسمعه من مالك ولكن هذا رأي أن له أن يتزوج الأم ﴿قلت﴾ ويتزوج البنت (قال) لا بأس بذلك ﴿قال سحنون﴾ وقد قيل أنه لا يتزوج الأم للشبهة التي في البنت ﴿قلت﴾ أرأيت أن تزوج امرأة وابنتها في عقد واحدة وللأم زوج ولم يعلم بذلك ثم علم بذلك أ يكون نكاح الابنة جائزاً أم لا في قول مالك (قال) ذلك لا يجوز لأن من قول مالك كل صفة وقعت بحلال وحرام فلا يجوز ذلك عنده في البيوع . قال وقال مالك وأشبهه شيء بالبيوع النكاح ﴿ابن وهب﴾ عن يحيى بن أيوب عن المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه يرفع الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما رجل نكح امرأة فدخل بها أو لم يدخل بها فلا يحل له نكاح أمها وأيما رجل نكح امرأة فدخل بها فلا يحل له نكاح ابنتها وإن لم يدخل بها فليشكها ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن زيد بن ثابت وابن شهاب والقاسم وسالم وربيعة مثله إلا أن زيدا قال الأم مبهمة ليس فيها شرط وإنما الشرط في الربائب

— الذي يتزوج المرأة ثم يتزوج ابنتها قبل أن يدخل بها —

﴿قلت﴾ أرأيت أن تزوج رجل امرأة فلم يدخل بها ثم تزوج ابنتها بعد ذلك وهو لا يعلم فدخل بالبنت (قال) يحرم عليه الأم والبنت جميعاً ﴿قال﴾ وقال مالك ولا يكون للام صداق ويفرق بينهما ثم يحطب البنت أن أحب فأما الأم فقد حرمت عليه أبداً لأنها قد صارت من أمهات نسائه وإن كان نكاح البنت حراماً فإنه يحمل في الحرمة محل النكاح الصحيح ألا ترى أن النسب يثبت فيه وأن الصداق يجب فيه وأن الحدود تدفع فيه فلا بد للحرمة من أن تقع فيه كما تقع في النكاح الصحيح ﴿قلت﴾ أرأيت أن تزوج بنتاً ثم تزوج أمها بعدها فبني بالأم ولم يبن بالابنة (قال) يفرق بينه

وبينهما كذلك قال مالك ولا تحمل له واحدة منهما أبداً لأن الام قد دخل بها فصار
 الربية حرمة عليه أبداً والام هي من أمهات نسائه فلا تحمل له أبداً **عن ابن وهب** **عن**
 عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة فلم يدخل بها ثم تزوج أخرى
 فاذا هي ابنتها (قال) أرى أن يفرق بينه وبين ابنتها فانه نكحها على أمها فان لم يكن
 مس ابنتها أفترت عنده أمها فان كان مسها فرق بينه وبين أمها بجمعه بينهما وقد نهى
 الله عن ذلك ولها مهرها بما استحل منها (قال يونس) وقال ربيعة يمسك الاولى فان
 دخل بابنتها فارقهما لأن هاتين لاتصلح احدهما مع الاخرى **وقلت** **عن** ومحل الجدات
 وبنات البنات وبنات البنين هذا المحل في قول مالك قال نعم **قال** **عن** وقال مالك كل
 امرأتين لا يحمل لرجل أن يتزوج واحدة بعد واحدة في النكاح الصحيح اذا
 دخل بالاولى فانظر اذا تزوج واحدة بعد واحدة فاجتمع في ملكه فوطئ الاولى
 منهما فرق بينه وبين الآخرة وان وطئ الآخرة منهما فرق بينه وبين الاولى
 والآخرة جميعاً ثم ان أراد أن يخطب احدهما فانظر الى ما وصفت لك من أمر الام
 والبت فاعلمهم على ذلك المحل فان كان وطئ الام حرمت البنت أبداً وان كان
 وطئ البنت ولم يطأ الام لم تحرم البنت فان كان نكاح الابنة أو لا ثبت معها وفرق
 بينه وبين الام وان كان نكاح البنت آخر فرق بينه وبينهما جميعاً ثم خطبها بعد
 ثلاث حيض أو بعد أن تضع حملان كان بها حمل **قلت** **عن** أرايت الرجل يتزوج
 المرأة فينظر الى شعرها أو الى صدرها أو الى شيء من محاسنها أو ينظر اليها تلذذاً أو
 قبل أو باشر ثم طلق أو مات الا أنه لم يجامعها تحمل له ابنتها وقد قال الله تعالى
 وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن
 فلا جناح عليكم (قال) قال مالك اذا نظر الى شيء منها تلذذاً لم يصلح له أن يتزوج
 ابنتها (قال مالك) وكذلك الخادم اذا نظر الى ساقها أو معصمها تلذذاً لم تحمل له بنت
 الخادم أبداً ولا تحمل الخادم لايه ولا لابه أبداً **عن ابن وهب** **عن** عن يحيى بن أيوب
 عن ابن جريج يرفع الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في الذي يتزوج

المرأة فيفترضا ولا يزيد على ذلك قال لا يتزوج ابنتها (قال) وكان ابن مسعود يقول
 اذا قبلها فلا تحل له الابنة أبداً (وكان) عطاء يقول اذا جلس بين غفيتها فلا يتزوج
 ابنتها (محرمه) عن أبيه عن عبد الله بن أبي سلمة وزيد بن قسيط وابن شهاب في
 رجل تزوج امرأة فوضع يده عليها وكشفها ولم يمسا انه لا يحل له ابنتها (قلت) (قال)
 أرايت ان تزوج الام فدخل بها ثم تزوج البنت ودخل بها (قال) قال مالك تحرمان
 عليه جميعا وكذلك الجدات وبنات بناتها وبنات بناتها من هذه المنزلة بمنزلة الام والابنة
 في الحرمة (قلت) فان تزوج الام ودخل بها أولم يدخل بها ثم تزوج البنت بعد
 ذلك ولم يدخل بالبنت (قال) قال مالك يفرق بينه وبين البنت ويثبت على الام لان
 نكاح الام لا يفسد الا بوطء الابنة اذا كان وطء الابنة بنكاح فاسد وكذلك ان
 كان اما تزوج البنت أولا فوطئها أولم يطأها ثم تزوج الام بعد ذلك لم يفسد نكاح
 البنت الا أن يطأ الام (قلت) أرايت ان تزوج امرأة في عدتها ولم يبين بها حتى
 تزوج أختها أو أمها أقران على النكاح الثاني في قول مالك (قال) يثبت النكاح
 الثاني في رأي لأن العقدة الأولى كانت باطلة لأنها تحل لابنه ولأبيه أن ينكحها
 (قلت) أرايت ان تزوج امرأة في عدتها فلم يبين بها حتى تزوج أختها أو أمها
 أقران على النكاح الثاني في قول مالك (قال) يثبت على النكاح الثاني في رأي لأن
 العقدة الأولى عقدة المرأة التي تزوجها في عدتها ليست بعقدة وليس ذلك بنكاح
 ألا ترى أنه اذا لم يبين بها أو يتلذذ منها بشئ حتى يفرق بينهما أن مالكا قال لا بأس
 أن يتزوجا والده أو ابنه فهذا يدل على مسئلتك (قلت) أرايت ان تزوج الام
 وابنتها في عقدة واحدة فدخل بهما جميعا (قال) يفرق بينهما ولا ينكح واحدة منهما
 أبداً وهذا قول مالك (قلت) فان كان اما دخل بالام أو بالابنة أولم يدخل بهما جميعا
 (قال) سمعت عن مالك أنه قال ان كانت عقدة واحدة فدخل بالبنت حرمت عليه
 الام ولا يتزوجها أبداً وفسخ نكاح البنت أيضا حتى يستبرئ رهما ثم يتزوجا ان
 أحب بعد ذلك نكاحا مستقبلا (قال) وان كان دخل بالام ولم يدخل بالبنت فرق

بينه وبينها ويستبرئ رحم الام ثم ينكحها بعد ذلك ولا ينكح البنت أبداً وان كان لم يدخل بواحدة منهما وكانت عقدتهما واحدة فرق بينهما وتزوج بعد ذلك أيتهما شاء وهو رأي لان عقدتهما كانت حراماً فلا يحرم ان يمس ذلك حين لم يصحبا ألا ترى أنه لا يرث واحدة منهما لو مات ولو طلق واحدة منهما لم يكن ذلك طلاقاً ﴿قال سحنون﴾ وقد ينأ هذا الاصل في أول الكتاب ﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلاً تزوج امرأة فلم يبن بها حتى تزوج أمها وهو لا يعلم فبنى بالام أيفرق بينه وبين الابنة في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ ويكون عليه الابنة نصف الصداق في قول مالك (قال) لا يكون لها عليه من الصداق قليل ولا كثير ﴿قلت﴾ ولم وانما جاءت هذه الفرقة والتحريم من قبل الزوج (قال) لان هذا التحريم لم يتممه الزوج وصار نكاح البنت لا يقر على حال فلا فسخ قبل البناء صارت لا مهر لها لانصف ولا غيره ﴿ابن وهب﴾ عن مخزومة عن أبيه قال سمعت سعد بن عمار يقول سألت ابن المسيب وعروة وأبان بن عثمان عن رجل كانت له وليدة يعطوها ثم انه باعها من رجل فولدت له جارية فأراد سيد الجارية الاول أن ينكح ابنتها من هذا الرجل (قال) فكلهم نهاء عن ذلك ورأوا أنه لا يصلح (وقال) مالك انه يئس ذلك الا أنه قال فأراد الذي باعها أن يشتري ابنتها فيطأها قال فسأل عن ذلك أبان وابن المسيب وسليمان بن يساف فنوه عن ذلك (وقال) وأخبرني الليث عن يحيى بن سعيد مثله

— في الرجل يزني بأمر امرأته أو يتزوجها عمداً —

﴿قلت﴾ أرايت ان زنى بأمر امرأته أو بابنتها أتحمم عليه امرأته في قول مالك (قال) قال لنا مالك يفارقه ولا يقيم عليها وهذا خلاف ما قل لنا مالك في موطنه وأصحابه على ما في الموطأ ليس بينهم فيه اختلاف وهو الامر عندهم ﴿ابن أبي ذئب﴾ عن الحارث بن عبد الرحمن أنه سأل ابن المسيب عن رجل كان يتبع امرأة حراماً فأراد أن ينكح ابنتها أو أمها قال فسألت ابن المسيب فقال لا يحرم الجرام الحلال (قال) ثم

سألت عروة بن الزبير فقال نعم ما قال ابن المسيب (قال) ابن أبي ذئب وقال ذلك ابن شهاب (قال) وأخبرني رجال من أهل العلم عن معاذ بن جبل وريصة قال لا يس لجرام حرمة في الحلال قلت ﴿﴾ فإن تزوج أم امرأته عمداً وهو يعلم أنها أمها أتحرم عليه الابنة في قول مالك (قال) قد أخبرتك أنه كره أن يقيم عليها بعد الزنا فكيف بهذه التي تزوج والنزويج في هذا والزنا في أم امرأته التي تحته سواء إلا أن الذي تزوج أن عذر بالجمالة فلا حد عليه وهو أحرم من الذي زنى لانه نكاح وبدراً عنه فيه الحد ويحق به النسب قلت ﴿﴾ أرايت الصبي اذا تزوج المرأة ولم يجامعها أو جامعها وهو صبي هل تحل لآبائه أو لأجداده أو لولده أو لأولاده في قول مالك (قال) لا لان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم فلا تحل زوجه الابن على حال من الحالات دخل بها الابن أو لم يدخل بها وإنما تقع الحرمة عند عقد الابن نكاحها (قال) وكذلك امرأة الاب اذا عقد الاب نكاحها حرمت على أولاده وان لم يدخل بها بعقد النكاح تقع الحرمة ها هنا ليس بالجامع إنما تلك الرية التي لا تقع الحرمة الا بجامع أمها ولا تقع الحرمة بعقد نكاح أمها قلت ﴿﴾ أرايت الرجل يفسق بالمرأة يزني بها أو يحل لايه أو لابنه (قال) سمعت مالكا غير مرة وسئل عن الرجل يزني بأم امرأته أو يتلذذ بها فيما دون الفرج فقال أرى أن يفارق امرأته فكذلك الرجل عندي اذا زنى بامرأة لم ينجح لايه ولا لايه أن يتزوجا أبداً وهو رأي الذي أخذ به قلت ﴿﴾ أفيتزوج الرجل المرأة التي قد زنى بها هو نفسه في قول مالك (قال) نعم بعد الاستبراء من الماء الفاسد قلت ﴿﴾ ويحل للذي فسق بهذه المرأة أن يتزوج أمها أو بنتها (قال) سمعت مالكا يسئل عن الذي يزني بمختته أو يبيت عليها فيما فوق فرجها فرأى أن يفارق امرأته فكيف يتزوج من ليس تحته فآلذي أمره مالك أن يفارق امرأته من أجلها أيسر من التي قد زنى بها أن يتزوج أمها أو ابنتها وهو رأي الذي أخذ به قلت ﴿﴾ أرايت مالكا هل كان يكره أن يتزوج الرجل المرأة قد قبلها أبوه لشهوة أو ابنة أو لامسها أو

أو باشرها حراما (قال) سمعت منه في الذي يبعث على خنته فيما دون الفرج أن مالكا أمره أن يفارق امرأته فهذا مثله وهو رأي الذي أخذ به أن لا يتزوجها وإن ما تلذذ به الرجل من امرأة على وجه الحرام فلا أحب لايه ولا لابنه أن يتزوجها ولا أحب له أن يتزوج أمها ولا ابنتها وقد أمره مالك أن يفارق من عنده لما أحدث في أمها فكيف يجوز لمن ليست عنده أن يتزوجها ؟ قلت ؟ فإن جامعها أكان مالك يكره لايه أو لابنه أن ينكحها قال نعم ؟ قلت ؟ أرأيت أن زني الرجل بامرأة أبيه أو بامرأة ابنه أتحرّم على أبيه أو على ابنه في قول مالك (قال) الذي أخذ به أنه لا ينبغي لرجل ولا لايه أن يخبر امرأة واحدة كما كره مالك أن يخبر الرجل الواحد المرأة وابنتها (قال) وسمعت وسأله رجل عن رجل زنى بأُم امرأته قال أرى أن يفارقها والذي سأله عنها هو رجل نزلت به وأنا أرى إذا زنى الرجل بامرأة ابنه أن يفارقها الابن ولا يقيم عليها ؟ مخزومة بن بكير ؟ عن أبيه قال سمعت سليمان بن يسار واستفتى في رجل نكح امرأة ثم توفى ولم يمسا هل تصلح لابنه فقال لا تصلح لابنه (قال بكير) وقال ذلك ابن قسيط ؟ ابن أبي عمير ؟ عن جابر بن عبد الله بذلك ؟ (يونس) قال ابن شهاب لا تحل لابنه وإن طلقها (قال يونس) وقال ربيعة لا تحل امرأة ملك بضمها رجل لو ولد ولا لولد دخل بها أو لم يدخل بها

في نكاح الاختين

؟ قلت ؟ أرأيت أن تزوج امرأة فلم يبين بها حتى تزوج أختها فبني بها أثنين امرأته في قول مالك (قال) الأولى وبفراق بينهما وبين الثانية ؟ قلت ؟ ويكون للاخت المدخول بها مهر مثلها أو المهر الذي سعى لها (قال) قال مالك المهر الذي سعى لها (قال مالك) وكذلك إن تزوج أخته من الرضاة ففرق بينهما بعد البناء فإن لها المهر الذي سعى ؟ قلت ؟ أرأيت لو أن رجلا تزوج في عقد واحدة أختين لم يعلم بذلك ولا هما علمتا بذلك فلم قبل البناء بهما أو بعد البناء بهما أيكون للزوج الخيار في أن يحبس أتيهما شاء في قول مالك (قال) لا خيار للزوج في أن يحبس واحدة

منهما ولكن يفرق بينه وبينهما (قال) وكل امرأتين يجوز له أن يتكح احدهما بعد صاحبتها ولا يجوز له أن يجمعهما جميعاً تحت غاثة ان كان تزوجهما في عقدة واحدة فبني بهما أو لم يبن بهما فسخ نكاحه منهما جميعاً ولا خيار له في أن يجبس واحدة منهما ويتكح أيتها شاء بعد ذلك بعد أن يستبرئ ان كان قد دخل بهما أو واحدة منهما وهذا قول مالك **ابن وهب** عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها ثم تزوج أخرى بالشام فدخل بها فاذا هي أختها ثم قال لها أنت طالق ثلاثاً قال ابن شهاب لا نرى عليه بأساً أن يمك الاولى منهما فان نكاحها كان أول نكاح ولقي طلق مهرها كاملاً وعليها العدة وان كانت حاملاً فليته نفقتها حتى تضع حملها **قال يونس** وقال ربيعة إما هو تكون الاولى بيده فهي امرأته وقد فارق الآخرة وإما هو طلق الاولى فالآخرة مفارقة على كل حال **قلت** رأيت ان تزوج أختين واحدة بعد واحدة وقد دخل بهما جميعاً (قال) قال مالك يفرق بينه وبين الآخرة ويثبت مع الاولى وكذلك العمة والخالدة مما يحل للرجل أن يتزوج واحدة بعد هلاك الاخرى أو طلاقها

في الاختين من ملك الممين

قلت رأيت الرجل يتزوج المرأة وعنده أختها بملك يمينه قد كان يطؤها أيضاً له هذا النكاح (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكاً قال لا ينبغي للرجل أن يتزوج امرأة الا امرأة يجوز له أن يطأها اذا نكحها فأرى هذه عندي لا يستطيع اذا تزوجها أن يطأها ولا يقبلها ولا يباشرها حتى يحرم عليه فرج أختها ولا يجزى أن يتكح الرجل امرأة ينهى عن وطئها أو تقييدها لتحريم أخرى على نفسه ولا يجوز له أن يتكح الا في الموضع الذي يجوز له فيه الوطء ولو نكح لم أفرق بينه وبين امرأته ووقفته عنها حتى يحرم أيتها شاء ولم أسمع هذا من مالك ولكنه رأي **قال** سمعوني **قال** عبد الرحمن ان النكاح لا يتعقد وهو أحسن قوله وقد بينا هذا الاصل في كتاب الاستبراء

﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن رجلاً كان يوطأ أمة فباعها من رجل ثم تزوج أختها فلم يبين بها
 حتى استبرأ أختها التي كان يوطأ أن يكون له أن يوطأ امرأته وقد عادت إليه الامة التي
 كان يوطأ أم لا يكون له أن يوطأ امرأته حتى يحرم عليه فرج الامة (قال) نعم له أن
 يوطأ امرأته وليس عليه أن يحرم فرج جاريته ﴿قال ابن القاسم﴾ وقد قال مالك في
 الرجل يكون عنده الاختان من ملك الممين فيوطأ احدهما قال مالك فلا يوطأ
 الاخرى حتى يحرم فرج التي ووطئ فان هو باع التي ووطئ ثم ووطئ التي عنده ثم
 اشترى التي باع (قال) قال مالك فلا بأس أن يقيم على التي ووطئ لانه حين باع التي
 كان ووطئها أولاً حل له أن يوطأ أختها فلما ووطئ أختها بعد البيع ثم اشتراها والتي
 عنده حلال له فلا يضره شراء أختها في ووطئ هذه التي عنده ﴿قلت﴾ لابن القاسم
 ان هذا حين باع أختها ووطئ هذه التي بقيت في ملكه وليس مسئلتى هكذا انما
 مسئلتى انه عقد نكاح أختها بعد بيعها فلم يوطأ أختها التي كان يوطأ وقول مالك انه
 ووطئ التي بقيت في ملكه بعد بيع الاخرى قال الوطئ هاهنا والعقد سواء لان
 التحريم قد وقع بالبيع ﴿قلت﴾ أوقع التحريم بالبيع في التي باع ووقع التحليل في
 التي بقيت عنده في ملكه فلا يضره ووطئها أو لم يوطأها ان هو اشترى التي باع فله أن
 يوطأ التي بقيت في ملكه ويمسك عن التي اشترى (قال) نعم ﴿قلت﴾ وتجهلها
 كأنهما اشترينا بعد ووطئهما جميعاً قال نعم ﴿قلت﴾ وتجهلها كأنهما اشترينا بعد
 ما ووطئهما جميعاً قال نعم ﴿قلت﴾ ولو أن رجلاً كان يوطأ جارية فباعها وعنده أختها لم
 يكن ووطئها ثم اشترى التي كان باع قبل أن يوطأ التي كان خيراً أن يوطأ أيتهما شاء لان
 التحليل وقع فيها قبل أن يوطأ التي عنده فله أن يوطأ أيتهما شاء (قال) نعم هاتان قد
 اجتمع له التحليل في أيتهما شاء فاذا ووطئ واحدة أمسك عن الاخرى حتى يحرم
 عليه فرج التي كان ووطئ وهذا رأيي ﴿قال﴾ ولو أن رجلاً كانت عنده أختان
 فوطئ احدهما ثم وثب على الاخرى فوطئها قبل أن يحرم عليه فرج التي ووطئ أولاً
 وقف عنهما جميعاً حتى يحرم عليه أيتهما شاء ﴿قلت﴾ أ رأيت ان تزوج امرأة فلم

يطأها حتى اشترى أختها أيكول له أن يطأ امرأته قبل أن يحرم عليه فرج التي اشترى (قال) نعم لا بأس بذلك ألا ترى لو أن رجلاً اشترى أختاً بعد أخت كان له أن يطأ الاولى منهما وان شاء الآخرة إلا أن هذا في النكاح لا يجوز له أن يطأ أختها التي اشترى إلا أن يفارق امرأته وهذا في هذه المسئلة مخالف للشراء فكذلك النكاح ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوج امرأة فاشترى أختها قبل أن يطأ امرأته فوطئ أختها أتمنعه من امرأته حتى يحرم عليه فرج أمته أم لا (قال ابن القاسم) يقال له كف عن امرأتك حتى تحرم عليك فرج أختها ﴿قلت﴾ ولا يفسد هذا نكاحه قال لا ﴿قلت﴾ لم (قال) لان العقد وقمت صحيحة فلا يفسده ما وقع بعده من أمر أختها ألا ترى أنه لو تزوج امرأة ثم تزوج أختها فدخل بالثانية فإنه يفرق بينه وبين الثانية عند مالك ويثبت على نكاح الاولى فكذلك مسألتك وان تزوج أختين في عقد واحد وان سمي لكل واحدة مهرأ كان نكاحه فاسداً عند مالك فكذلك الذي كانت عنده أمة يطؤها فيتزوج أختها بعد ذلك فأرى أن يوقف عنها حتى يحرم عليه فرج أختها التي وطئها ولا أرى أن يفسخ النكاح ﴿قلت﴾ أرايت الرجل يكون عنده أم ولد ثم تزوجها ثم يشتري أختها فيطؤها ثم ترجع اليه أم ولده أيكف عن أختها التي وطئ أم يقيم على وطئها ويمسك عن أم ولده (قال) بل يقيم على وطء هذه التي عنده ويمسك عن أم ولده ﴿قلت﴾ فإن ولدت منه الثانية فزوجها ثم رجعت اليه جميعاً أيكول له أن يطأ أيتهما شاء ويمسك عن الاخرى (قال) نعم ما لم يطأ التي رجعت اليه أولاً قبل أن ترجع اليه الاخرى

صح في وطء الاختين من الرضاة بملك المين

﴿قلت﴾ أرايت الرجل بملك الاختين من الرضاة أيصلح له أن يطأهما في قول مالك (قال) قال مالك اذا وطئ احدهما فليمسك عن الاخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ ثم ان شاء وطئ الاخرى وان شاء أمسك عنها ﴿قلت﴾ والرضاة في هذا والنسب في قول مالك سواء (قال) نعم

— في نكاح الاخت على الاخت في عدتها —

قلت ﴿ أيضًا للرجل أن يتزوج امرأة في عدة أختها منه من طلاق بائن في قول مالك (قال) نعم ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو كن تحت أربع نسوة فطلق احدا من مطلقا بائنا فزوج أخرى في عدتها (قال) قال مالك نعم ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن يطلق امرأته تطليقة فقال الزوج قد أخبرتني أن عدتها قد انقضت وذلك في مثل ما تنقض فيه العدة أصدق الرجل على إبطال السكنى إن كان آتت طلاقها وإن كان لم يبت طلاقها أصدق على قطع النفقة والسكنى عن نفسه وعلى تزويج أختها (قال) لا يصدق لأن مالكا قال في العدة القول قول المرأة ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن كان قد تزوج أختها فقالت المرأة لم تنقض عدتي وقال الزوج قد أخبرتني أن عدتك قد انقضت (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وقد أخبرتك بقول مالك أن القول قول المرأة في انقضاء العدة وأرى أن يفرق بينهما ولا يصدق إلا أن يشهد على قولها أو يأتي بأمر يعرف به أن عدتها قد انقضت ﴿ مخرمة بن بكير ﴾ عن أبيه قال سمعت يزيد بن عبد الله بن قسيط واستفتي في رجل طلق امرأته فبها هل يصلح له أن ينكح أختها وهذه في عدتها منه لم تنقض بعد (قال) نعم وقال ذلك عبد الله بن أبي سلمة وأخبرني غير واحد عن ابن شهاب مثله وقال من أجل أنه لا رجعة له عليها وأنه لا ميراث بينهما ﴿ وقال ﴾ عبد العزيز بن أبي سلمة مثله ﴿ مالك ﴾ عن ربيعة عن القاسم بن محمد وعروة ابن الزبير أنهما سئلا عن رجل تحت أربع نسوة فطلق واحدة البتة أينكح إن أراد قبل أن تنقض عدتها فقالا نعم فلينكح إن أحب ﴿ وأخبرني ﴾ رجال من أهل العلم عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وسالم بن عبد الله وابن شهاب وربيعة وعطاء ويحيى بن سعيد وسعيد بن المسيب بذلك وقال عثمان إذا طلقت ثلاثا فبها لا ترثك ولا ترثها إنكح إن شئت (وقال) عطاء لينكح قبل أن تنقض العدة وهو أبعد الناس منها



﴿ في الجمع بين النساء ﴾

﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال مالك في كل من يخل من النساء أن ينكح واحدة بعد واحدة فلا يحصل له أن يجمع بينهما في ملك واحد مثل العمة وبنت الاخ وبنت الاخت والاختين فهو اذا تزوج واحدة بعد واحدة وهو لا يعلم فدخل بالأخيرة منهما قبل أن يدخل بالأولى أو دخل بهما جميعاً فانه في هذا كله يفرق بينه وبين الأخيرة ويثبت مع الأولى لان نكاحهما كان صحيحاً فلا يفسد نكاحهما ما دخل هاهنا من نكاح عمته ولا أختها وان كان قد دخل بالأخيرة ففليه صداقها الذي سعى لها وان لم يكن سعى صداقاً ففليه صداق مثلها والفرقة بينهما بغير طلاق لانه لا يقر معها على حال وهذا كله قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ العمة وبنت أخيها وبنت بنتها وبنت فيها وان سفلن بنت الذكور منهن وبنت الاثنت فلا يصلح لرجل أن يجمع بينهما بين اثنين منهن لانهن ذوات محارم وقد نهى أن يجمع بين ذوات المحارم فكذلك هذا في الرضاع سواء يحمل هذا الحمل وكذلك هذا في الملك عند مالك لان مالكاً قال يحرم من الرضاعة في الملك ما يحرم من النسب ﴿ قلت ﴾ أرايت الخالة وبنت الاخت من الرضاعة أن يجمع بينهما الرجل في نكاح أو في ملك الميمن يطؤها في قول مالك (قال) قال مالك الولادة والرضاعة والملك سواء التحريم فيها سواء في النكاح وفي ملك الميمن سواء لا يصلح له أن يتزوج الخالة وبنت أختها من الرضاعة ولا بأس أن يجمعها في الملك ولا يجمعها في الوطء ان وطئ واحدة لم يطأ الاخرى حتى يحرم عليه فرج التي وطئ ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جمع الرجل بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن ابن هيرة عن عبد الله بن زُرير عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله ﴿ يونس ﴾ عن ابن شهاب قال نرى خالة أبيها وعمة أمها بتلك المنزلة وان كان ذلك من الرضاعة ﴿ يونس ﴾ عن ابن شهاب قال لا يجمع بين امرأة وخالة أبيها ولا خالة أمها ولا عمة أبيها ولا عمة أمها

— في وطء المرأة وابنتها من ملك اليمين والنكاح —

﴿قلت﴾ أرايت لو أن رجلا وطئ جاريته أو جارية ابنة وعنده أمها امرأة له فولدت
 الامة أتحمم عليه امرأته وهل تكون الامة أم ولد له في قول مالك (قال) أرى أن
 يفارق امرأته وأرى أن يمتق الجارية لانه لا يفتني له وطؤها بوجه من الوجوه وليس
 له أن يتبعها في الخدمة وإنما كان له فيها من المتاع بالوطء لاني سمعت مالكا يقول من
 فارق امرأته انه يفارق امرأته فكيف بمن وطئ بملك وهو لاحد عليه فيها فن
 لاحد عليه فيها أشد في التحريم ممن عليه فيها الحد والحجة في أنها تمتق لان مالكا
 سئل عن الذي يطأ أخته من الرضاة وهو يملكها قال لاحد عليه وأرى أن تمتق
 عليه ان حملت لانه لا يصل الى وطئها ولا منفعة له فيها من خدمة وكل من وطئ
 من ذوات المحازم غفلت فانه يمتق عليه ولا يؤخر فالذي وطئ ابنة امرأته مما يملكه
 بمنزلة أخته من الرضاة ممن يملك سواء ولو لم تحمل حرمت عليه امرأته لانه ممن
 لاحد عليه وهذا لا اختلاف فيه ولقد سمعت مالكا غير مرة يقول يفارق امرأته
 اذا زنى بأمرها أو بابنتها فكيف بهذا ﴿اليث﴾ عن يحيى بن سعيد أنه قال لا يصلح
 للرجل أن ينكح ابنة ابن امرأته ولا ابنة ابنتها ولا شيئا من أولاد أولادها وان
 بعدن منه (قال) وبلغني عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب الى أبي بكر بن حزم يقول
 تسألني عن الرجل يجمع بين المرأة وابنتها في ملك اليمين فلا يقرن ذلك لاحد فله
 فقد نزل في القرآن النهي يعني عنه وإنما استحل ذلك من استحله لقول الله تعالى الا
 ما ملكت أيمانكم وقد كان بلغنا أن رجلا من أسلم سأل عثمان بن عفان عن ذلك
 فقال لا يملك لك ودخل عليه علي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف في رجال من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبوه عن ذلك وقالوا إنما أحل الله لك ماسي
 لك سواء هؤلاء مما ملكت أيمانكم

— احصان النكاح بغير ولي —

﴿قلت﴾ لا بن القاسم أرأيت ان تزوج رجل امرأة بغير ولي استخلفت على نفسها رجلا فزوجها ودخل بها أ يكون هذا نكاح احصان في قول مالك (قال) لا يكون احصانا

— احصان الصغيرة —

﴿قلت﴾ أرأيت الصبية الصغيرة التي لم تحصن وثملها بجماع اذا تزوجها فدخل بها وجامعها أ يكون ذلك احصانا في قول مالك أم لا (قال) نعم تحصنه ولا يحصنها ﴿قلت﴾ أرأيت المجنونة والمغلوبة على عقلها اذا تزوجها فدخل بها وجامعها هل تحصنه في قول مالك (قال) نعم في رأيي ولا يحصنها هو (وقال) بدعي الرواة يحصنها وهي من الحرائر المسلمات ولان نكاحها حلال

— احصان الصبي والخفي —

﴿قلت﴾ أرأيت الصبي اذا لم يحتلم يتزوج المرأة فيدخل بها فيجاءها ومثله بجماع أ يحصنها قال لا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرأيت هذا الصبي اذا بنى بامرأته وجامعها هل يجب بجماعها مهر لها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى ذلك لها ولا عدة عليها ان صالحها أبوه أو وصيه ﴿قلت﴾ أرأيت الخفي القائم الذكر هل يحصن (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولكن قال مالك هو نكاح وهو ينتسل منه ويقام فيه الحد فاذا تزوج وجامع فذلك احصان ﴿قلت﴾ أرأيت المجنون والخفي هل يحصنان المرأة (قال) نعم في رأيي لان المرأة اذا رضيت بأن تزوج مجنونا أو خفيا قائم الذكر فهو وطء يجب فيه الصداق ويجب لوطء المجنون والخفي الحد فاذا كان هكذا بجماعه في النكاح احصان وهو نكاح صحيح الا أن لها أن تختار ان لم تعلم وان علمت فرضيت فوطئها ببدع علمها فهو نكاح

﴿قلت﴾ أرايت الجيوب هل يحصنها (قال) لا يحصنن الا الوطء عند مالك والجيوب لا يبطأ ﴿قلت﴾ أرايت العبد هل يحصن الحرة قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت امرأة تزوجها خصي وهي لا تعلم أنه خصي وكان يوطؤها ثم علمت أنه خصي فاختلعت فراه أنه يكون ووطؤه ذلك احصانا في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أراه إحصانا لها ولاله ولا يكون الاحصان عند مالك الا ما قام عليه ولا خيار فيه. (قال ابن القاسم) فان أصابها بعد علمها بأنه خصي انقطع خيارها ووجب عليها الاحصان بذلك الوطء ﴿يونس بن يزيد﴾ عن ابن شهاب أنه سمع عبد الملك بن مروان يسأل عبيد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود هل تحصن الامة الحر فقال نعم فقال له عبد الملك ممن تروي هذا فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك ﴿يونس﴾ عن ربيعة أنه قال يحصن الحر بالمملوكة وتحصن الحرة بالبطلان الله تبارك وتعالى جعل ذلك تزويجا تجري فيه العدة والردة والصدائق وعدة ما أحل الله من النساء ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب قال ان الامة تحصن الحر لان الله تعالى قال وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ان يكونوا قراء فبذلك كان يرى أهل العلم أنه احصان ﴿ابن لهيعة﴾ عن بكير بن الأشج عن سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار مثله ﴿ابن لهيعة﴾ عن محمد بن عبد الرحمن عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعبد الرحمن بن الهدير وكان شيخا قديما مرضيا وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان وابن نسيط أنهم كانوا يقولون الحر يحصنه نكاح الامة والعبد يحصن بنكاحه الحرة ﴿مخرمة﴾ عن أبيه عن القاسم وسالم وسليمان بن يسار مثله ﴿ابن وهب﴾ عن شمر بن غير عن حسين بن عبد الله عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب بذلك ﴿مالك﴾ قال ينفى عن القاسم بن محمد أنه كان يقول اذا نكح الحر الامة فقد أحصنته (قال) مالك وقال ذلك ابن شهاب ﴿قال ابن وهب﴾ قال مالك والامر عندنا أن الحرة يحصنها العبد اذا مسها

— في احصان الامة واليهودية والنصرانية —

﴿ قلت ﴾ هل تحصن الامة واليهودية والنصرانية الحر في قول مالك (قال) نعم اذا كان نكاحن صحيحاً ﴿ قلت ﴾ فان كان النكاح فاسداً أ يكونان به محصنين اذا كانا حرين مسلمين أو حراً مسلماً على نصرانية أو أمة والنكاح فاسد (قال) لا يحصن هذا النكاح وانما يحصن من النكاح عند مالك ما كان منه يقام عليه ﴿ قلت ﴾ أ رأيت المسلم يتزوج النصرانية فيطؤها ثم يطلقها أو يموت عنها ثم تزني قبل أن تسلم أو تسلم ثم تزني أ تكون محصنة أم لا (قال) قال مالك لا تكون محصنة حتى تسلم وهي تحت زوج فيجامعها من بعد الاسلام فان جامعها من بعد الاسلام أحصنها والا لم يحصنها (قال مالك) وكذلك الامة لا يحصنها زوجها بجماع كان منه وهي في رقها وانما يحصنها اذا جاءها بعد ما عتقت ﴿ يونس بن يزيد ﴾ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال لا تحصن النصرانية بمسلم ان جاز له نكاحها ولا يحصن من كان على غير الاسلام بنكاحه وان كانوا من أهل التمة بين ظهري المسلمين حتى يخرجوا من دينهم الى الاسلام ثم يحصنون في الاسلام قد أقروا بالذمة على ما هو أعظم من نكاح الامهات والبنات على قول البيهقي وعادة غير الرحمن ﴿ يونس ﴾ عن ربيعة أنه قال لا يحصن العبد ولا الامة بنكاح كان في رق فاذا أعتقا فكأنهما لم يتزوجا قبل ذلك فاذا تزوجا بعد العتاقة وابتنيا فقد أحصنا ﴿ يونس ﴾ عن ابن شهاب أنه قال في مملوك تحته أمة فيعتقان ثم زنيا بعد ذلك قال يجلد كل واحد منهما مائة جلدة فانهما عتقا وهما متناكحان بنكاح الرق ﴿ يونس ﴾ عن ابن شهاب أنه قال لم نسمع أحداً من علمائنا يشك في أنه قد أحصن وأنه قد وجب عليه الرجم اذا نكح المسلم الحر النصرانية ﴿ مخزومة ﴾ عن أبيه قال سمعت عبد الله بن أبي سلمة يقول في رجل تزوج نصرانية ثم زني هل عليه من رجم قال نعم يرمم ﴿ يونس ﴾ عن ربيعة أنه قال ان جاز للعهر المسلم أن ينكح النصرانية أحصن بها

— في الدعوى في الاحصان —

﴿ قلت ﴾ رأيت الرجل يتزوج المرأة فيدخل بها ثم يطلقها فيقول ما جامعها وتقول المرأة قد جامعني (قال) القول قول للمرأة في ذلك ﴿ قلت ﴾ فإن طلقها واحدة (قال) القول قول المرأة في الصداق وعليها المدة ولا يملك الرجعة وهذا قول مالك (قال) وبلغني أن مالكا قيل له أفتكبح بهذا زوجا كان طلقها البتة اذا طلقها زوجها فقال الزوج لم أطأها وقالت المرأة قد وطئني (قال مالك) لا أرى ذلك له الا باجتماع منها على الوطء (قال ابن القاسم) وأرى أن تدين في ذلك ويحلى بينها وبين نكاحه وأخاف أن يكون هذا من الذي طلقها ضرارا منه في نكاحها ﴿ قلت ﴾ فهل يكون الرجل محصنا أم لا (قال) لا يكون محصنا ولا تصدق عليه المرأة في الاحصان ﴿ نسحنون ﴾ وقد قال بعض الرواة وإن أخذ منه الصداق لأنه إنما أخذ منه الصداق لما مضى من الحكم الظاهر ولم يقر بأنه أصابها ﴿ قلت ﴾ رأيت المرأة أتكون محصنة في قول مالك وقد أقرت بالجماع (قال) لا تكون محصنة وكذلك بلغني عن مالك (وقال بعض الرواة) لها أن تسقط ما أقرت به من الاحصان قبل أن تؤخذ في زنا أو بعد ما أخذت لادعائها الصداق وانها لو لم تدعه اذ لم يقر به الزوج لم يكن لها غلام كان لإقرارها بالوطء الذي تزعم أنها أقرت به للصداق كان لها أن تلتى الاحصان الذي أقرت به ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم رأيت العنين أو الرجل الذي ليس بعنيد يدخل بامرأته فيدعي أنه قد جامعها وأنكرت هي الجماع وقالت ما جامعني ثم طلقها البتة (قال) قد أقر لها بالصداق فيقال لها خذي إن شئت وإن شئت فدعي ﴿ قلت ﴾ فإن قالت المرأة بعد ذلك أتكون محصنة (قال) لا تكون محصنة الا بأمر يعرف به الميسر بعد النكاح ﴿ قلت ﴾ رأيت المرأة تقيم مع زوجها عشرين سنة ثم وجدوها تزني فقال الزوج قد كنت أجامعها وقالت المرأة ما جامعني أتكون محصنة أم لا في قول مالك (قال ابن القاسم) أراها محصنة ﴿ قال مسحنون ﴾ وكذلك يقول غيره انها محصنة وليس لها انكار لانها إنما ترفع حداً وجب عليها لم تكن منها قبل ذلك

دعوى ﴿قلت﴾ أ رأيت لو أن امرأة طلقها زوجها البتة قبل البناء بها فتزوجت غيره فلم يدخل بها حتى مات عنها فادعت المرأة أنه قد جامعها ولم ين بها قالت طرقتى ليلا فجاءنى آتحمها لزوجها الاول أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى أن تصدق في الجماع ان أرادت الرجوع لزوجها الا بدخول معروف ﴿قلت﴾ فان زنت أنتكون عندك محصنة بقولها ذلك أم لا (قال) لا تكون محصنة ﴿قال﴾ سحنون ﴿ وهذه مثل الاولى لها طرح ما ادعت

سحنون في احصان المرتدة

﴿قلت﴾ أ رأيت الرجل المسلم يتزوج المرأة ويدخل بها ثم ترد عن الاسلام ثم ترجع الى الاسلام فتزني قبل أن تتزوج من بعد الردة أترجم أم لا ترجم (قال) لا أرى أن ترجم ولم أسمعه من مالك الا أن مالك سئل عنها اذا ارتدت وقد حجت ثم رجعت الى الاسلام أيجزئها ذلك الحج قال لا حتى تحج حجة مستأنفة فاذا كان عليها حجة الاسلام حتى يكون اسلامها ذلك كأنه مبتدأ مثل من أسلم كان ما كان من زنا قبله موزوعا وما كان لله وانما تؤخذ في ذلك بما كان للناس من الفرية والسرقة مما لو عملته وهي كافرة كان ذلك عليها وكل ما كان لله مما تركته قبل ارتدادها من صلاة أو صيام أفطرته من رمضان أو زكاة تركتها أو زنا زنته فذلك كله عنها موزوع وتستأنف بعد أن رجعت الى الاسلام ما كان يستأنفه الكافر اذا أسلم (قال ابن القاسم) وهو أحسن ما سمعت وهو رأيي ﴿قال ابن القاسم﴾ والمرتد اذا ارتد وعليه أيمان بالمع أو عليه ظهار أو عليه أيمان بالله قد حلف بها ان الردة تسقط ذلك كله عنه ﴿سحنون﴾ وقال بعض الرواة ان رده لا تطرح احصائه في الاسلام ولا أيمانه بالطلاق ألا ترى أنه لو طلق امرأته ثلاثا في الاسلام ثم ارتدت ثم رجع أكان يكون له تزويجها بنفي زوج ولو نكح امرأه قد طلقها زوجها ثلاثا ثم ارتدت ثم رجع الى الاسلام أما كانت الزوجة تحل لزوجها الذي طلقها ثلاثا بنكاحه قبل أن يرد ووطئه اياها ﴿قلت﴾ أ رأيت العبدان اذا اعتقا وهما زوجان فلم يجامعا

بعد المتق حتى زنيا أ يكونان محصنين أم لا (قال) لا يكونان محصنين الا بجماع من
بعد المتق وكذلك قال ابن شهاب وريضة

في الاحلال

﴿قلت﴾ أ رأيت ان تزوج امرأة بغير ولي استخلفت على نفسها رجلاً فزوجها ودخل
بها أ يكون هذا نكاح احصان في قول مالك أم لا (قال) لا يكون احصاناً ﴿قلت﴾
فهل يحلها وطء هذا الزوج لزوج كان قبله طلقها ثلاثاً في قول مالك (قال) لا اذا
فرق بينهما ولا يكون الاحصان الا في نكاح لا يفرق فيه الولي مع وطء يحل الا
أن يميزه الولي أو السلطان فيطأها بعد اجازته فيكون احصاناً بمنزلة العبد اذا وطئ
قبل اجازة السيد فليس ذلك باحصان ولا تحل لزوج كان قبله الا أن يميز السيد
فيطأها بعد ذلك فيكون احصاناً وتحل بذلك لزوج كان قبله فكذلك الذي ينكح
بغير ولي وهو غملاً لو أراد السلطان أن يفسخه ففسخه والولي لم يكن احصاناً ولم تحل
لزوج كان قبله بهذا النكاح وهذا الذي سمعت من قول مالك ممن أئق به ﴿قلت﴾
فهل يحلها وطء الصبي لزوج كان قبله اذا جامعها (قال) قال مالك لا يحلها لان وطء
الصبي ليس بوطء ولان مالكاً قال لي أيضاً لو أن كيرة ذنت بصبي لم يكن عليها
الحل ولا يكون وطؤه احصاناً وانما يحصن من الوطء ما يجب فيه الحد ﴿قلت﴾
أ رأيت المجنون والغصى القائم الذكر هل تحل بجماعها لزوج كان طلقها قبلها
ثلاثاً في قول مالك (قال) نعم في رأيي لان هذا وطء كبير ﴿قلت﴾ أ رأيت
الحبيب هل يحلها لزوج كان بتها ثلاثاً (قال) لا لانه لا بجماع ﴿قلت﴾ أ رأيت
الصبية اذا تزوجها رجل فطلقها ثلاثاً ثم تزوجت آخر من بعده ومثلها طوطاً وذلك
قبل أن تحيض فوطئها الثاني فطلقها أيضاً أو مات عنها تحل لزوجها الاول الذي
كان طلقها ثلاثاً بوطء هذا الثاني وانما وطئها قبل أن تحيض (قال) نعم وهذا قول
مالك ﴿قلت﴾ أ رأيت ما لا تحلها به محصنة هل تحلها بذلك الوطء وذلك النكاح
لزوج كان قد طلقها ثلاثاً في قول مالك (قال) لا وكذلك بنتي عن مالك في الاحصان

﴿قال ابن القاسم﴾ وقال مالك في نكاح البعد وكل نكاح كان حراما يفسخ ولا يترك
 عليه أهله مثل المرأة تزوج نفسها والامة تزوج نفسها والرجل يتزوج أخته من
 الرضاة أو من ذوات المحارم ولا يعلم أو يتزوج أخت امرأته وهو لا يعلم ويدخل
 بها أو عمتها أو خالتها أو ما أشبه هذا فإنه لا يحلها بذلك الوطء لزوج كان قد طلقها
 قبله ثلاثا ولا يكون ذلك الوطء ولا ذلك النكاح احصانا وهو رأيي ﴿قلت﴾
 رأيت كل نكاح يكون الى الاولياء ان شاؤا اجتوه وان شاؤا ردوه أو الى المرأة
 ان شئت رضيت وان شئت فسخت النكاح مثل المرأة تتزوج الرجل وهو عبد
 لا تلم به أو الرجل يتزوج المرأة وهي جذماء أو برصاء لا يعلم بذلك حتى وطئها
 فاختارت المرأة فراق البعد أو اختار الرجل فراق هذه المرأة أيكون هذا
 النكاح والوطء مما يحلها لزوج كان قبله (قال) قال مالك في المرأة تنكح الرجل
 وهو عبد لا تلم به ثم علمت به بعد ما وطئها فاختارت فراقه ان ذلك الوطء لا يحلها
 لزوج كان قبله فكذلك مسائك كلها ﴿قلت﴾ فهل تكون المرأة بهذا الوطء
 محصنة (قال) لا تكون به محصنة في رأيي وقد أخبرتك أن مالكا كان يقول لا تكون
 محصنة الا بالنكاح الذي ليس الى أحد فسخه فهذا يجزئك لان مالكا قال لو تزوج
 رجل امرأة كان قد طلقها رجل ثلاثا فوطئها وهي حائض ثم فارقت لم تحل لزوجها
 الاول (قال ابن القاسم) ولا تكون بمثل هذا محصنة وكذلك الذي يتزوج المرأة
 في رمضان فيطؤها نهارا أو يتزوجها وهي محرمة وهو محرم فيطؤها فهذا كله لا يحلها
 لزوج كان طلقها ولا يكونان به محصنين. وكذلك كل وطء نهى الله عنه مثل وطء
 المشكفة وغير ذلك ﴿قال سحنون﴾ وقد قال بعض الرواة وهو المخزومي قال الله
 تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقد نهى الله عن وطء الحائض فلا
 يكون ما نهى الله عنه يحل ما أمر به ﴿يونس بن يزيد﴾ عن ربيعة أنه قال ليس على
 الرجل احصان حتى يتزوج ويدخل بامرأته ولا تحل المرأة حتى يدخل بها زوجها قال
 ربيعة الاجحصان الاسلام للحر والامة لأن الاسلام أحصنهن الابنا أحلهن به

والاحصان من الحرة لما مهرها وبضعها لا تحل الا به والاحصان أن يملك بضعها عليها زوجها وأن تأخذ مهر ذلك الذي استحل ذلك منها ان كانت عند زوج أو تأيتم منه وذلك أن تنكح وتوطأ ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال ليس على الذي يقرر الامة حين يأتي بفاحشة الرجم ولكن عليه جلد مائة وتغريب عام ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال نرى الاحصان اذا تزوج الرجل المرأة ثم مسها أن عليه الرجم ان زنى ﴿قلت﴾ لابن القاسم أرايت لو أن نصرانية تحت مسلم طلقها البتة فزوجها نصراني ثم مات عنها أو طلقها النصراني البتة هل تحل لزوجها الاول أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لا تحل لزوجها الاول بهذا النكاح ﴿قلت﴾ فان كان هذا النصراني الذي تزوجها بعد هذا المسلم أسلم أثبت على نكاحه (قال) قال مالك نعم ثبت على نكاحه ﴿قلت﴾ فهو اذا أسلم ثبت على نكاحه وان هو طلقها قبل أن يسلم لم يحمله مالك نكاحا يحلها به لزوجها الاول (قال) نعم لأنه كان نكاحا في الشرك لا يحلها لزوجها الاول المسلم الذي طلقها البتة وهو ان أسلم وهي نصرانية ثبت على نكاحه الذي كان في الشرك وان أسلما جميعا ثبتا على نكاحهما الذي كان في الشرك وبهذا مضت السنة ﴿قلت﴾ أرايت ان أسلم وهي نصرانية فوطئها بعد ما أسلم وقد كان زوجها المسلم طلقها البتة أيحلها هذا الوطء بعد اسلامه ان هو مات عنها أو طلقها لزوجها الاول في قول مالك قال نعم ﴿قلت﴾ أرايت ان تزوجها بعد ما طلقها زوجها البتة بنير أمر سيده فوطئها ثم طلقها أيحلها وطء هذا العبد لزوجها الاول (قال) قال مالك لا يحلها ذلك لزوجها الاول الا أن يميز السيد نكاحه ثم يطأها بعد ما أجاز السيد نكاحه أو يكون السيد كان أمره بالنكاح فنكح ثم وطئ فنهذه يحلها نكاح العبد ووطؤه لزوج كان قبله طلقها البتة (قال مالك) وأما اذا تزوج بنير اذن سيده فان وطأه هذا لا يحلها لزوج كان قبله طلقها البتة ﴿قلت﴾ أرايت العبد اذا تزوج بنير اذن سيده فطلقها البتة قبل أن يميز سيده نكاحه وقبل أن يعلم ذلك أيقع طلاقه عليها في قول

مالك قال نعم ﴿قلت﴾ فكيف يقع الطلاق عليها ولا يحلها لزوجها ان وطئها في
نكاحه هذا الذي وقع طلاقه عليها (قال) لان مالكاً قال في الرجل اذا تزوج ففكان
الى أحد من الناس أن يجيز ذلك النكاح ان أحب وان أحب أن يفسخه ففسخه فلم
يبلغ ذلك الذي كان ذلك في يده حتى طلق الزوج ان طلاق الزوج واقع لان الولي
لو فسخ ذلك النكاح كان طلاقاً فكذلك الزوج اذا طلق وقع طلاقه ولا يحلها وطؤه
اياها لزوج كان طلقها قبله ثلاثاً وكذلك المبد (وقال) غيره ولا يحلها الا النكاح التام
الذي لا وصم فيه ولا قول مع الوطء الحلال ﴿قلت﴾ أرأيت ان تزوج بنير اذن
الولي فدخل بها وقد كانت تحت زوج قبله طلقها البتة ففرق الولي بينها وبين زوجها
هذا الآخر بعد ما كان وطئها أو مات عنها أو طلقها البتة أو طلقها واحدة فانقضت
عدها أيحلها هذا النكاح للزوج الذي طلقها البتة في قول مالك (قال) قال مالك
لا يحلها هذا النكاح وان وطئ فيه تزوج كان قبله طلقها البتة الا أن يطأها بعد اجازة
الاولياء فان وطئها بعد اجازة الاولياء فان ذلك يحلها لزوجها الذي كان قبله ﴿قلت﴾
أرأيت كل نكاح فاسد لا يقر على حال وان دخل بها زوجها كان ذلك باذن الاولياء
أيحلها ذلك النكاح اذا دخل بها ففرق بينهما تزوج كان قبله طلقها البتة في قول مالك
(قال) لا يحلها ذلك لزوجها الذي كان قبله في قول مالك ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن
صبياً تزوج امرأة باذن أبيه قد كان طلقها زوجها قبل ذلك البتة فدخل بها هذا الصبي
لجامعها ومشله يجمع الا أنه لم يحتمل فوات عنها هذا الصبي أيحلها جماعه اياها لزوجها
الذي كان طلقها البتة في قول مالك (قال) قال مالك لا يحلها ذلك لزوجها لان وطء
هذا الصبي ليس بوطء وانما الوطء ما تجب فيه الحدود ﴿قلت﴾ فتقع بذلك الحرمة
فيما بين آباءه وأولاد هذا الصبي وبين هذه المرأة (قال) نعم بالعقدة تقع الحرمة في قول
مالك قبل الجماع ﴿قال﴾ وسمعت مالكا يقول في المسلم يطلق النصرانية ثم يتزوجها
النصراني ويدخل بها ان ذلك ليس يحلها زوجها (قال مالك) لان نكاحهم ليس

بنكاح المسلمين ﴿قلت﴾ ولم وهم يثبتون على هذا النكاح إذا أسلموا (قال) قال مالك
 هو نكاح ان أسلموا عليه ﴿قال﴾ ابن القاسم وابن وهب وعلى بن زياد عن مالك
 عن المسور بن رفاعه القرطبي عن الزبير عن أبيه أن رفاعه بن سموال طلق امرأته
 تيممة بنت وهب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً فنكحها عبد الرحمن بن
 الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسا فطلقها ولم يمسا فأراد رفاعه أن ينكحها وهو
 زوجها الذي كان طلقها قال عبد الرحمن فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم فنهاه عن تزويجها وقال لا حتى تذوق المسيلة ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه
 قال فن أجل ذلك لا يحل لمن بت طلاق امرأته أن يتزوجها حتى تزوج زوجا غيره
 ويدخل بها ويمسا فان مات قبل ذلك أو طلقها فلا تحل للاول حتى تزوج زوجا
 غيره ويدخل بها ويمسا فان مات قبل ذلك أو طلقها فلا تحل للاول حتى تنكح من
 يمسا ﴿يزيد بن عياض﴾ أنه سمع نافعا يقول ان رجلا سأل ابن عمر عن التحليل
 فقال ابن عمر عرفت عمر بن الخطاب لو رأى شيئا من هذا لرجم فيه ﴿ابن وهب﴾
 وأخبرني رجال من أهل العلم منهم ابن لحيمة والليث عن محمد بن عبد الرحمن المرادي
 أنه سمع أبا مرزوق التميمي يقول ان رجلا طلق امرأته ثلاثاً ثم ندما وكان لها جار
 فأراد أن يحل بينهما فغير علمها قال فقلت عثمان بن عفان وهو راكب على فرسه
 فقلت يا أمير المؤمنين ان لي اليك حاجة فقف على فقال اني على عمل فاركب ورائي
 ففعل ثم قص عليه الامر فقال له عثمان لا الا بنكاح رغبه غير هذا السنة ﴿يحيى﴾
 ابن أيوب ﴿عن عبيد الله بن أبي جعفر عن شيخ من الانصار قديما قال له
 أبو حامر عن عثمان بهذا﴾ (قال عبيد الله) غشيت أنه قال ولا أستعزي بكتاب
 الله ﴿وأخبرني﴾ رجال من أهل العلم عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن
 المسيب وطاوس وعبد الله بن يزيد بن هرمز والوليد بن عبد الملك وغيرهم من
 التابعين مثله (قال) ابن المسيب ولو فلت لكان عليك انهما ما بقيا (قال) الوليد

كنت أسمع يقال إن الزناة ثلاثة الرجل والمحلل والمرأة
 (وقال) بعضهم اتق الله ولا تكن مسمار نار في
 كتاب الله فقلت لما لك أنه يحجب في ذلك
 فقال يحجب في غير هذا (وقال)
 الليث لا ينكح إلا بنكاح رغبة

تم كتاب النكاح الخامس من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه
 وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم تسليماً

وله كتاب النكاح السادس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد النبي الّامى وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب النكاح السادس

في مناكح المشركين وأهل الكتاب وإسلام

أحد الزوجين والسبي والارتداد

قلت لعبد الرحمن بن القاسم أرايت أن تزوج نصرانيّة نصرانيّة على خمر أو خنزير أو بغير مهر أو اشتراط أن لا مهر لها وهم يستحلون ذلك في دينهم فأسلما (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا وأحب الى أن كان قد دخل بها أن يكون لها في جميع هذا صداق مثلها اذا لم تكن قبضت قبل البناء بها شيئا فان كان قد دخل بها وقبضت قبل البناء بها ما كان أصدقها كان ذلك صداقها ولم يكن لها على الزوج شيء وهما على نكاحهما فان كان لم يدخل بها حتى أسلما وقد قبضت ما أصدقها أو لم تقبض فأرى أنه باختيار أن أحب أن يعطيها صداق مثلها ويدخل فذلك له وإن أبى فرتق بينهما ولم يكن لها عليه شيء وكانت تطليقة واحدة وقال بعض الرواة ان قبضت ما أصدقها ثم أسلما ولم يدخل بها فلا شيء لها لأنها قد قبضت في حال هو فيها أمك قلت أرايت لو أن ذميا تزوج مسلمة باذن الولي ودخل بها الذمي ما يصنع بهذا الذمي وبالمرأة وبالولي أيقام على المرأة الحد والذمي ويوجع الولي عقوبة في قول مالك (قال) قال مالك في ذمي اشترى مسلمة ووطئها قال أرى أن يتقدم الى أهل الئمة في ذلك بأشدّ التقدم ويساقبوا على ذلك ويضربوا بعد التقدم (قال ابن القاسم) فأرى أن كان ممن يعذر بالجهالة من أهل الئمة لم يضرب ولا أرى أن يقام في ذلك حد.

تعمداه ولكني أرى العقوبة أن لم يجهلوا ﴿ابن وهب﴾ عن سفيان الثوري عن
 يزيد بن أبي زياد قال سمعت زيد بن وهب الجني يقول كتب عمر بن الخطاب يقول
 أن المسلم ينكح النصرانية ولا ينكح النصراني المسلمة (قال) يزيد بن عياض وبلغني عن
 علي بن أبي طالب أنه قال لا ينكح اليهودي المسلمة ولا النصراني المسلمة ﴿يونس﴾
 عن ربيعة أنه قال لا يجوز للنصراني أن ينكح الحرة المسلمة ﴿مخرمة بن بكير﴾
 عن أبيه قال سمعت عبد الله بن أبي سلمة يسأل هل يصلح للمسلمة أن تنكح النصراني
 قال لا ﴿قال بكير﴾ وقال ذلك ابن قسيط والقاسم بن محمد قال ولا اليهودي وسليان
 بن يسار وأبو سلمة بن عبد الرحمن قالوا فإن فملا ذلك فرق بينهما السلطان ﴿يونس﴾
 عن ربيعة أنه قال في نصراني أنكحه قوم وهو يخبرهم أنه مسلم فلما خشي أن يطلع
 عليه أسلم وقد جى بها قال ربيعة يقرق بينهما وإن رضى أهل المرأة لأن نكاحه
 كان لا يحل وكان لما العداوة ثم إن رجع إلى الكفر بعد إسلامه ضربت عنقه
 ﴿قلت﴾ أرايت لو أن مجوسين أسلم الزوج قبل المرأة أنقطع العصمة فيما بينه وبين
 امرأته أم لا ينقطع العصمة حتى توفى المرأة فأما أن تسلم وإما أن تأتي فتقطع العصمة
 بإبائها الإسلام في قول مالك أم كيف يصنع في أمرها (قال) قال مالك إذا أسلم
 الزوج قبل المرأة وهما مجوسيان وقعت الفرقة بينهما وذلك إذا عرض عليها الإسلام فلم
 تسلم (قال ابن القاسم) وأرى إذا طال ذلك فلا تكون امرأته وإن أسلمت وتقطع
 العصمة فيما بينهما إذا تناول ذلك ﴿قلت﴾ كم يجمل ذلك (قال) لا أدري ﴿قلت﴾
 الشهرين (قال) لا أحده فيه حداً وأرى الشهر وأكبر من ذلك قليلا وليس بكثير
 ﴿قلت﴾ أرايت الزوجين المجوسيين إذا أسلمت المرأة أو النصراني أو اليهوديين إذا
 أسلمت المرأة (قال) نعم كلهم سواء عند مالك (وقال) قال مالك والزوج أملاك بالمرأة
 إذا أسلم وهي في عتقها فإن اعتقت عتقها فلا سبيل له عليها وإن أسلم بعد ذلك
 ﴿قلت﴾ وهل يكون إسلام أحد الزوجين طلاقاً إذا بانت منه في قول مالك (قال)
 قال مالك لا يكون إسلام أحد الزوجين طلاقاً إنما هو فسخ بلا طلاق ﴿ابن وهب﴾

عن مالك وعبد الجبار ويونس عن ابن شهاب قال بلغنا أن نساء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كن يسلمن بأرضهن غير مهاجرات وأزواجهن حين يسلمن كفار منهن ابنة الوليد بن المغيرة وكانت تحت صفوان بن أمية فأسلمت يوم الفتح بمكة وهرب صفوان من الاسلام فركب البحر فبعث اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن عمه وهب بن عمير بن خلف برداء رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لصفوان فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أن يقدم عليه قال أحب أن يسلم أسلم والا سيره شهر بن قال عبد الجبار في الحديث فأدركه وقد ركب البحر فصاح به أبا وهب فقال ما عندك وماذا تريد قال هذا رداء رسول الله صلى الله عليه وسلم أمانا لك تأتي فتقيم شهر بن قال رضيبت أمرا قبلته والا رجعت الى ما منك قالوا في الحديث فلما قدم صفوان على رسول الله صلى الله عليه وسلم بردائه وهو بالابطح بمكة ناداه على رؤس الناس وهو على فرسه راكب فسلم ثم قال يا محمد ان هذا وهب بن عمير أتاني بردائك فزعم أنك تدعوني الى القدوم عليك ان رضيبت أمرا قبلته والا سيرني شهر بن فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل أبا وهب فقال لا والله لا أنزل حتى تين لي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبل لك تسير أربعة أشهر فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هوازن بمحنيين وسار صفوان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو كافر فشهد حنين والطائف وهو كافر وامرأته مسلحة فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين امرأته حتى أسلم صفوان فاستقرت امرأته عنده بذلك (النسكاح قال) قال مالك قال ابن شهاب كان بين اسلام امرأته صفوان وبين اسلام صفوان نحو من شهر قالوا عن ابن شهاب وأسلمت أم حكيم بنت الحارث بن هشام يوم الفتح بمكة وهرب زوجها عكرمة بن أبي جهل من الاسلام حتى قدم المين فارتحلت أم حكيم وهي مسلمة حتى قدمت عليه المين فدعته الى الاسلام فأسلم فقدمت به على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم وثب اليه فرحا وما عليه رداء حتى يابيه (قال) فلم يلبثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقى

بينه وبينها واستقرت عنده بذلك النكاح ﴿ ابن لهيعة ﴾ عن يزيد بن أبي حبيب عن
عطاه بن أبي رباح ان زينت بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تحت أبي الماص
ابن الربيع فأسلمت وهاجرت وكره زوجها الاسلام ثم ان أبا الماص خرج الى الشام
تاجراً فأسره رجال من الانصار فقدموا به المدينة فقالت زينب انه يحير على المسلمين
أذناهم قال وما ذاك فقالت أبو الماص قال قد أجرتنا من أجارت زينب فأسلم وهي في
عديتها ثم كان على نكاحها ﴿ مالك ﴾ ويونس وقرة عن ابن شهاب انه قال لم يلبثنا أن
امرأة هاجرت الى الله والى رسوله وزوجها كافر مقيم بدار الكفر الا فرقت هجرتها
بينها وبين زوجها الكافر الا أن يقدم زوجها مهاجراً قبل أن تنقض العدة وانه لم
يلبثنا أن أحداً فرق بينه وبين زوجته بعد أن يقدم عليها مهاجراً وهي في عديتها (قال
يونس) وقال ابن شهاب ولكن السنة قد مضت في المهاجرات اللاتي قال الله بآبائها
الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوهن الله أعلم بما تعلنن فان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن (قال) فكانت
السنة اذا هاجرت المرأة أن يبرأ من عصمتها الكافر وتعتد فاذا انقضت عديتها
نكحت من شئت من المسلمين ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلاً تزوج امرأة في دار
الحرب وهو من أهل الحرب ثم خرج اليها بأمان فأبلى أنتقطع المصمة فيما بينه وبين
امرأته أم لا (قال) أرى أنهما على نكاحهما ولا يكون اقترانهما في الدارين قطعا للنكاح
﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن نصرانيي في دار الحرب زوجين أسلم الزوج ولم تسلم المرأة
(قال) هما على نكاحهما في رأيي الا أني قد أخبرتك أن مالك كره نكاح نساء أهل
الحرب للولد وهذا كره له أن يطأها بعد الاسلام في دار الحرب خوفاً من أن تلد له
ولذا فيكون على دين الام ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان يفرجا اليها بأمان الرجل وامرأته
فأسلم أحدهما عندها (قال) سبيلهما في الفرقة والاجتماع كسبيل الذميين اذا أسلم أحد
الذميين ﴿ قلت ﴾ أرأيت الحربى يخرج اليها بأمان فيسلم وقد خلف زوجة له نصرانية
في دار الحرب فطلعتها أيقع الطلاق عليها في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه

شيئاً وأرى أن الطلاق واقع عليها لأن اقتراق الحارين ليس بشئ وهي زوجته فلما
 كانت زوجته وقع الطلاق عليها فقلت ﴿أرأيت النصراني يكون على النصرانية فيسلم الزوج
 أن تكون امرأته على حالها﴾ (قال) نعم قال مالك هو بمنزلة مسلم تزوج نصرانية أو يهودية
 ﴿قلت﴾ أرأيت إذا كان النصراني تحت مجوسية أسلم الزوج أيمرض على المجوسية
 الإسلام في قول مالك (قال) أرى أنه يمرض على المرأة الإسلام فهذا وإن كان نصرانياً
 فهو مثل ذلك أيضاً يمرض عليها قبل أن يتناول ذلك ﴿قلت﴾ ولم يمرض عليها
 الإسلام وأنت لا تجيز نكاح المجوسية على حال (قال) ألا ترى أن المسلم لا يجوز
 أن ينكحها النصراني أو اليهودي على حال وهي إذا كانت نصرانية تحت نصراني
 فأسلمت أن الزوج أملاك بها ما كانت في عتقها ولو أن نصرانياً ابتداءً نكاح مسلمة
 كان النكاح باطلاً فهذا يدل على أن المجوسية يمرض عليها الإسلام أيضاً إذا أسلم الزوج
 ما لم يتناول ذلك ﴿قلت﴾ وهذا أيضاً لم يفتنوه انت النصراني إذا أسلمت
 امرأته أنه أملاك بها ما دامت في عتقها وهو لا يحل له نكاح مسلمة ابتداءً وقد قال
 الله تبارك وتعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر (قال) جاءت الآثار أنه أملاك بها
 ما دامت في عتقها أن هو أسلم وقامت به السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس
 لما قامت به السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم قياس ولا نظر ﴿قلت﴾ أرأيت لو
 أن نصرانياً تزوج صبينة نصرانية زوجها أبوها فأسلم الزوج (قال) هما على النكاح في
 رأيي ﴿قلت﴾ فإن بلغت الصبية أيكون لها الخيار (قال) لا خيار لها في قول مالك
 لأن الأب هو زوجها ﴿قلت﴾ أرأيت الصبي الذي تزوجه أبوه ذمية أو مجوسية
 فيسلم الصبي أ يكون إسلام الصبي اسلاماً يقع فيه الفرة بينه وبين امرأته في قول
 مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى الفرة تقع بينهما إلا أن يثبت على
 إسلامه حتى يحتلم وهو مسلم فتقع الفرة بينهما إلا أن تسلم عند ذلك لأنه لو ارتد عن
 الإسلام قبل أن يحتلم لم أقبله بارتداده في ذلك ﴿قلت﴾ أرأيت المجوسين إذا
 أسلم الزوج قبل البناء ففرقت بينهما أ يكون نصف الصداق على الزوج أم لا (قال)

قال مالك لا يكون عليه شيء ألا ترى أن هذا نسخ وليس بطلاق **قلت** **﴿**أرأيت إذا وقعت الفرة بين الزوجين بإسلام أحدهما وذلك قبل البناء بامرأته أنه لا شيء لها من الصداق وإن كان قد سعى لها صداقا ولا متعة لها **﴿** قال **﴿** نعم لا صداق لها ولا متعة وهذا قول مالك **﴿** قلت **﴿** أرأيت إن كان قد دخل بها وهذا يمان فأسلمت المرأة ووقعت الفرة وقد دخل بها أو كانا مجوسين فأسلم الزوج ووقعت الفرة فرفعتا حيضتها أي يكون لها السكني في قول مالك **﴿** قال **﴿** نعم لأن المرأة حين أسلمت كان لزوجها عليها الرجعة إن أسلم في عدتها ولأن المجوس إذا أسلم أتبعه ولده منها فأرى السكني عليها لأنها إن كانت حاملا أتبعه ما في بطنها وإنما حبست من أجله فأرى ذلك عليه لأن مالكا قال في الذي يتزوج أخته من الرضاة وهو لا يعلم فيفرق بينهما إن لها السكني إن كان قد دخل بها لأنها تمتد منه وإن كان فسحا فكذلك أيضا الذي سألت عنه لها السكني لأنها تمتد من زوجها والذي سألت عنه أقوى من هذا **﴿** قلت **﴿** أرأيت لو أن امرأة من أهل الحرب خرجت اليها بآمان فأسلمت وزوجها في دار الحرب أشكح مكانها أم حتى تنقضي عدتها **﴿** قال **﴿** قال مالك إن عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية أسلم نساؤهما قبلهما وهاجرن وهرب عكرمة إلى أرض الشرك ثم أسلم فردها إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحه الأول **﴿** قال **﴿** وقال مالك قال ابن شهاب ولم يلقني إن امرأة هاجرت إلى الله ورسوله وزوجها مقيم في دار الكفر ففرمت الهجرة بينهما إذا أسلم وهي في عدتها ولكننا امرأته إذا أسلم **﴿** قال ابن القاسم **﴿** وأنا أرى لو أن امرأة أسلمت في دار الحرب وهاجرت إلى دار الإسلام أو خرجت بآمان فأسلمت بعد ما خرجت وزوجها في دار الحرب إن أسلمها لا يقطع ما كان لزوجها من عصمتها إن أسلم وهي في عدتها إن أثبت أنه زوجها لأن عكرمة وصفوان قد علم أحجاب النبي صلى الله عليه وسلم أن أولئك النساء كن أزواجهن **﴿** قلت **﴿** أرأيت التي أسلمت وزوجها مقيم في دار الحرب لم يجلت عليها ثلاث حيض في قول مالك **﴿** قال **﴿** لأن استبراء الحرائر ثلاث حيض ولأن هذه لها زوج وهو

أملك بها أن أسلم في العدة وليست بمنزلة كفى سيئت لان الامة التي سيئت صارت
أمة فصار استبواؤها حيضة هو قال به وقال مالك اذا أسلم الزوج في عدة امرأته لم
يفرق بينهما اذا أثبت أنها امرأته هو قلت به أرايت الزوجين في دار الحرب اذا
خرجت المرأة اليها فأسلمت أو أسلمت في دار الحرب وذلك كله قبل البناء بها
أ يكون لزوجها عليها سبيل ان أسلم من يومه ذلك أو من القيد في قول مالك (قال)
لا سبيل له عليها في رأيي لان مالكا قال في التميمين النصرانيين اذا أسلمت المرأة
قبل أن يدخل بها زوجها ثم أسلم الزوج بعدها فلا سبيل له اليها فالتى سألت عنه
من أمر الزوجين في دار الحرب بهذه المنزلة لان مالكا قال قال ابن شهاب لم
يلغى أن امرأة أسلمت فهاجرت الى الله والى رسوله وتركت زوجها مقيم في دار الكفر
ان أم لم في عدتها ان عصمتها تنقطع وانها كما هي . فهذا يدل على أن مالكا لا يرى
اقتراق الدارين شيئا اذا أسلم وهي في عدتها وان فرقتهما الداران دار الاسلام ودار
الحرب هو قلت به أرايت ان أسلمت المرأة وزوجها كافر وذلك قبل البناء بها أ يكون
عليه من المهر شيء أم لا في قول مالك (قال) قال مالك لاشئ لها من المهر هو قلت به
فان كان قد جئ بها (قال) فلها المهر كاملا هو قلت به أرايت ان أسلمت المرأة وزوجها
كافر أ يمرض على زوجها الاسلام في قول مالك أم لا (قال) لا يمرض عليه الاسلام
في رأيي ولكنه ان أسلم في عدتها فهو أحق بها وان انقضت عدتها فلا سبيل له عليها
هو قال به وقال مالك في النصرانية تكون تحت النصراني قسما فيطلقها في عدتها
البينة وهو نصراني (قال) قال مالك لا يترضاها من طلاقه شيء وهو نصراني وان أسلم
وهي في عدتها يمد ماطلقها وهو نصراني كان زوجته وكان طلاقه ذلك باطلا الا أن
يطلقها يمد أن يسلم وان انقضت عدتها فزوجها يمد ذلك كان نكاحه جائزا وكان
الطلاق الذي طلقها وهو نصراني باطلا هو قلت به أرايت الزوجين اذا سبيا معا
أ يكونان على نكاحهما أم لا (قال) عبد الرحمن وأشهب السبأ يفسخ النكاح (وقال)
أشهب سبيا جينا معا أو مفترقين هو غرمة عن أبيه قال جميع ابن قيسط واستفتى

في رجل أتباع عبداً من السبي وأمرأته جميعاً قبل أن يفرق بينهما السهمان أي يصلح له أن يفرق بينهما قطياً الوليدة أو يصلح له أن يفرق بينهما السهمان أن يطأها حتى يبارقها فيطلقها المبد^(٢) فقال يفرق بينهما إن شاء ويطؤها (قال بكير) وقال ابن شهاب إذا كانا سييين كافرين فإن الناس يفرقون بينهما ثم يتركها حتى تعتد عدة الأمة ﴿وأخبرني﴾ اسماعيل بن عياش أن محمد بن علي قال السبأ يهدم نكاح الزوجين وقال أليث مثل ذلك (وقال مالك) في الذين يقدمون علينا من أهل الحرب بالريق فيبيعون الرقيق منا فيبيعون الملعج والمعلقة فيزعم أنها زوجته وتزعم المرأة أنه زوجها قال إن زعم ذلك الذين باعوها أو علم تصديق قولها بينة رأيت أن يقرأ على نكاحها ولا يفرق بينهما وإن لم يكن الا قول الملعج والمعلقة لم يصدقا وفرق بينهما ﴿قلت﴾ أرأيت أن سبي الزوج قبل ثم سبيت المرأة بعد ذلك قبل أن يفسم الزوج أو بعد ما قسم أي يكونان على نكاحهما أو تنقطع المصمة بينهما حين سبي أحدهما قبل صاحبه وهل يحمل السبأ إذا سبي أحدهما قبل صاحبه هتدا للنكاح أم لا في قول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً إلا أن الذي أرى أن السبأ فسخ النكاح ﴿وقال مالك﴾ في الرجل يتزوج الأمة ثم يطلقها واحدة فيسافر عنها سيدها بعد انقضاء عدتها ثم يقدم زوجها فيقيم البينة أنه كان ارتجمها في عدتها (قال) لا سبيل للزوج إليها إذا وطئها سيدها بالملك وإنما وطئها بالملك كوطئها بالنكاح ﴿قلت﴾ أرأيت لو أن نصرانيين في دار الحرب زوجين أسلم الزوج ولم تسلم المرأة (قال) هما على نكاحهما في رأيي إلا أنني قد أخبرتك أن مالكا كره نساء أهل الكتاب للولد وهذا أكره له أن يطأها بعد الاسلام في دار الحرب خوفاً من أن تلده ولذا فيكون على دين أمه ﴿قلت﴾ أرأيت أن غزا أهل الاسلام تلك الدار فسيبوا امرأته هذه أنتكون دقيقتاً (قال) نعم تكون دقيقتاً وكذلك قال مالك (قال) لي مالك ولو أن رجلاً من أهل الحرب أتى مسلماً أو أماناً فأسلم وخلف أهله على النصرانية في دار الحرب فغزا أهل الاسلام تلك الدار فقتلوهما وغنموا أهله وولده (قال مالك) هي وولده في لاهل الاسلام (قال)

وبلغني عن مالك أنه قال وماله أيضاً في ذل أهل الإسلام فكذلك مستثلك هو قال
 سحنون رحمه وقال بعض الرواة إن ولده تبع لا يهيم إذا كانوا صغاراً وكذلك ماله
 هو له لم يزل ملكه عنه فان أدركه قبل التقسم أخذه وإن قسم فهو أحق به بالثمن
 ﴿قلت﴾ قبل تقطع المصمة فيما بينهما إذا وقع السبأ عليها أم لا في قول مالك (قال)
 لا أقوم على حفظ قول مالك الساعة ولكن في رأي أن النكاح لا يتقطع فيما بينهما
 وهي زوجته إن أسلمت وإن أبت الإسلام فرقت بينهما لأنها لا تكون عنده زوجة
 لمسلم وهي أمة نصرانية على حالها لما جرى فيها من الرق بالسبأ ولا يتقطع عصمتها
 بالسي . وإن كان في بطنها ولد لتلك المسلم قال ابن القاسم رأيته رقيقاً لأنه لو كان
 مع أمه فسي هو وأمّه لكان فيثاً وكذلك قال مالك فكيف إذا كان في بطنها
 ﴿قلت﴾ ويكون لها الصداق على زوجها الذي سبي لها وهي مملوكة لهذا الذي
 صارت إليه في السبأ (قال) أرى مهرها فيثاً لأهل الإسلام ولا يكون المهر لها ولا
 لسيدها (قال) لأنها إنما قسمت في السي لسيدها ولا مهر لها وإنما مهرها في ذل لأنها
 حين سبيت صار مهرها ذلك فيثاً ولم أسمع هذا من مالك وهو رأيي ﴿قلت﴾
 وتجعل المهر فيثاً لتلك الجليش أم لجميع أهل الإسلام (قال) بل في ذل تلك الجليش
 ﴿قلت﴾ أرايت المرأة تسى ولها زوج أعليها الاستبراء أم العدة (قال) لا أحفظ
 من مالك فيه شيئاً وأراي عليها الاستبراء ولا عدة عليها هو ابن وهب رحمه عن حيوة
 ابن شريح عن أبي صخر عن محمد بن كعب القرظي أنه قال والمحصنات من النساء إلا
 ما ملكت أيمانكم سبي أهل الكتاب البنية لها زوج بأرضها يسبها المسلمون فتباع
 في المنام فتشترى ولها زوج قال في حلال ﴿رجال من أهل العلم﴾ عن ابن
 مسعود ويحيى بن سعيد مثله هو قال ابن وهب رحمه وبلغني عن أبي سعيد الخدري أنه
 قال أصبنا سبياً يوم أوطاس ولهن أزواج فكرهنا أن تقع عليهن فسلنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأرسل الله تعالى والمحصنات من النساء إلا ما ملكت
 أيمانكم فاصححناهن

في نكاح نساء أهل الكتاب وإمامهم

قلت في ما قول مالك في نكاح نساء أهل الحرب (قال) بلنبي عن مالك أنه كرهه ثم قال يدع ولده في أرض الشرك ثم ينتصر أو ينصر لا يصحني قلت في فسخ نكاحها (قال) إنما بلنبي عن مالك أنه كرهه ولا أدري هل يفسخ أم لا وأرى أنا أن يطلقها ولا يقيم عليها من غير قضاء ابن وهب في عن يونس عن ابن شهاب قال قد أحل الله نساء أهل الكتاب وطعامهم غير أنه لا يحل للمسلم أن يقدم على أهل الحرب من المشركين لكي يتزوج فيهم أو يلبث بين أظهرهم قلت في أفكان مالك يكره نكاح نساء أهل الذمة (قال) قال مالك أكره نكاح نساء أهل الذمة اليهودية والنصرانية (قال) وما أحرمته وذلك أنها تأكل الخنزير وتشرب الخمر ولصاحبها وقبلها وذلك في فيها وتلد منه أولاداً تغذي ولدها على دينها وتطعمه الحرام وتسقيه الخمر قلت في أكان مالك يحرم نكاح إماء أهل الكتاب نصرانية أو يهودية وإن كان ملكها للمسلم أن يتزوجها حر أو عبد (قال) نعم كان مالك يقول إذا كانت أمة يهودية أو نصرانية وملكها المسلم أو النصراني فلا يحل لمسلم أن يتزوجها حراً كان هذا المسلم أو عبد (قال) وقال مالك ولا يزوجه سيدها من غلام له مسلم لأن الذمة اليهودية والنصرانية لا يحل لمسلم أن يطأها إلا بالملك حراً كان أو عبداً ابن وهب في عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه قال لا ينبغي لأحد من المسلمين أن يتزوج أمة مملوكة من أهل الكتاب لأن الله تبارك وتعالى قال من قياتكم المؤمنين وقال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وليست الآمة بمحصنة ابن وهب في وقال مالك لا يحل نكاح أمة يهودية ولا نصرانية لأن الله يقول والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وهي الحرة من أهل الكتاب وقال ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من قياتكم المؤمنات فهن الإماء من المؤمنات فاما أهل الله نكاح الإماء المؤمنات ولم يحل نكاح الإماء من أهل الكتاب والآمة اليهودية تحمل لسيدها بملك يمينه قلت في

أرأيت الاماء من غير أهل الكتاب هل يحل وطؤهن في قول مالك أم لا (قال) لا يحل وطؤهن في قول مالك بن كحاح ولا بملك المين (قال) وقال مالك ليس للرجل أن يمنع امرأته النصرانية من أكل الخنزير وشرب الخمر والذهاب الى كنيسها اذا كانت نصرانية (قلت) لابن القاسم أكان مالك يكره نكاح النصرانيات واليهوديات (قال) نعم لهذا الذي ذكرت لك (ابن وهب) عن ابن طهينة عن يزيد بن أبي حبيب أن عمر بن عبد العزيز كتب أن لا يطأ الرجل مشركة ولا مجوسية وإن كانت أمة له ولكن يطأ اليهودية والنصرانية (ابن وهب) عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن مسعود وابن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب وعطاء الخراساني وغير واحد من أشياخ أهل مصر أنهم كانوا يقولون لا يصلح للرجل المسلم أن يطأ المجوسية حتى تسلم (ابن وهب) عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب مثله (وقال) ابن شهاب ولا يباشرها ولا يقبلها (قال) ابن وهب وقال مالك لا يطأ الرجل الأمة المجوسية لانه لا ينكح الحرة المجوسية قال الله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة فأحرم بالنكاح حرم بالملك (قال) ابن وهب وبلغني ممن أتق به أن عمار بن ياسر صاحب النبي صلى الله عليه وسلم قال ما حرم الله من الحرائر شيئاً إلا حرم مثله من الاماء (قلت) أرأيت لو أن مجوسياً تزوج نصرانية أكان مالك يكره هذا لمكان الاولاد لان الله تبارك وتعالى أحل لنا النكاح نساء أهل الكتاب (قال ابن القاسم) لا أرى به بأساً ولا أرى أن يمنع من ذلك (قلت) فإن تزوج هذا المجوسي نصرانية لمن يكون الولد ألاب أم للام ويكون عليه جزية النصاري أم جزية المجوس (قال) يكون الولد للاب في رأيي لان مالكا قال ولد الاحرار من الحرة تبع للاباء (قلت) أرأيت نصرانيا تحت نصرانية فأسلمت الام ولها أولاد صفار لمن تكون الاولاد وعلى دين من هم (قال مالك) هم على دين الاب ويتركون مع الام ما داموا صفاراً ثمضمهم (قال) وقال مالك وكذلك للمرأة اذا كانت حاملاً فأسلمت ثم ولدت بعد

ما أسلمت ان الولد للاب وهم على دين الأب ويتركون في حضنة الام ﴿قلت﴾
 أرايت المرأة تسلم ولها أولاد صغار والزوج كافر فأبي الزوج أن يسلم أ يكون الولد
 مسلمين أم كفاراً في قول مالك (قال) قال مالك الولد على دين الاب ﴿ابن لهيعة﴾
 عن أبي الزبير أنه سأل جابر بن عبد الله عن نكاح اليهودية والنصرانية فقال جابر
 تزوجتاهن زمان فتح الكوفة مع سعد بن أبي وقاص ونحن لانكدهن نجد المسلمات
 كثيراً فلما رجعنا طلقناهن وقال جابر نساؤهم لنا حلال ونساؤنا عليهم حرام ﴿ابن
 لهيعة﴾ عن رجال من أهل السلم أن طلحة بن عبيد الله تزوج يهودية بالشام وان
 عثمان بن عفان تزوج في خلافته نائلة بنت الفرافصة الكلبية وهي نصرانية قال وأقام
 عليها حتى قتل عنها ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب قال بلغنا أن حذيفة بن اليمان تزوج
 في خلافة عمر بن الخطاب امرأة من أهل الكتاب فولدت له وتزوج ابن قارظ امرأة
 من أهل الكتاب فولدت له خالد بن عبد الله بن قارظ ﴿قال ابن شهاب﴾ فنكاح
 كل مشركة سوى أهل الكتاب حرام ونكاح المسلمات المشركون حرام ﴿قلت﴾
 أرايت لو أن صبية بين أبويها نصرايين زوجها نصرانيا ثم أسلم الابوان والصبية
 صغيرة أ يكون هذا فسخا لنكاح الصبية ويحمل اسلام أبويها اسلاما لها في قول
 مالك (قال) نعم في رأيي ﴿قلت﴾ وكذلك لو أن صبياً صغيراً بين أبويه مجوسيين
 زوجها مجوسية فأسلم الابوان والصبي صغير (قال) نعم هذا يمرض على امرأته الاسلام
 فان أسلمت والا فرق بينهما ما لم يتناول ذلك ﴿قلت﴾ فان كان النكاح مراهماقاً والجارية
 مراهمتهم أسلم أبواهما والزوج نصراني (قال) اذا كانت مراهماقاً كما وصفت لم يمرض
 لها وترك خفي تحيض فان اختارت دينها كانت عليه وكان النكاح جائزاً كذلك
 قال مالك اذا أسلم أبواها وقد راهمت لم يجبر على الاسلام اذا حاضت ان اختارت
 دينها الذي كانت عليه ﴿قلت﴾ وكذلك النكاح (قال) نعم اذا كان مراهماقاً أو قد
 عقل ديه ابن ثلاث عشرة حبة اذا أسلم أبوه فلا يمرض له فاذا اختلم كان على ديه
 الذي كان عليه الا أن يسلم ﴿قال﴾ ولقد سئل مالك عن رجل أسلم وله ولد قد ناهزوا

الحلم ولم يَحْتَمِلُوا بنو ثلاث عشرة سنة وما أشبههم ثم هلك كيف تروح في ولده (قال)
 كتب الى مالك بها عامل من أهل الاجناد فكتب اليه مالك أن أرحني ماله فان
 احتلم الاولاد فأسلموا فأعطهم الميراث وان أبوا أن يسلموا اذا احتلموا وثبتوا على
 دينهم فلا يمرض لهم ودعمهم على دينهم واجعل ميراث أبيهم للمسلمين (وكتب) الى
 مالك أيضاً وأنا عنده قاعد من بلد آخر في رجل أسلم وله أولاد صغار فأقرهم حتى
 بلغوا اثنتي عشرة سنة أو شبه ذلك فأبوا أن يسلموا أثرى أن يجبروا على الاسلام
 فكتب اليه مالك لا تجبرهم (وقد) قال بعض الرواة يجبرون وهم مسلمون وهو أكثر
 مذاهب المسلمين **قلت** في رأيي هؤلاء الذين هلك أبوهم وقد عقلوا دينهم أو
 راهقوا فقالوا حين مات أبوهم مسلماً لا توقفوا علينا هذا المال الى احتلامنا ولكننا
 نسلم الساعة وادفوا البناؤنا وورثونا (قل) اذا أسلموا وكان ذلك قبل أن يحتلموا
 فلا يقبل قولهم حتى يحتلموا فان أسلموا وأجابوا كان لهم الميراث وان أبوا تركوا ألا
 ترى أن مالكا قال في الذي مات وترك أولاداً جزاوة **قلت** يوقف المال ولم يقل
 يمرض الاسلام عليهم فلو كان يرى لهم الميراث بذلك الاسلام لمرضه عليهم. ولجل
 الميراث لهم ولم يؤخر المال ويوقفه عليهم ولكنه لم يرد ذلك اسلاماً أولاً ترى أنه قال
 لو أنهم أسلموا ثم رجعوا الى النصرانية فرأى أن يستكرهوا على الاسلام ولم ير أن
 يقتلوا فلو كان ذلك اسلاماً عليهم **قلت** في قالوا وقد عقلوا دينهم وراهقوا وقالوا
 حين مات أبوهم مسلماً لا نسلم ونحن على دين النصرانية أ يكونون نصارى أو يكون
 المال فينا لاهل الاسلام (قال) لا ينظر في قولهم ان قالوا هذا قبل أن يحتلموا وان
 قالوا هذا القول لان مالكا لو رأى أن قولهم قبل أن يحتلموا نحن نصارى مما قطع
 ميراثهم لم يوقف المال عليهم حتى يحتلموا ولقال يمرض عليهم الاسلام مكانهم قبل أن
 يحتلموا **قلت** ابن القاسم في وكل ولد لهذا النصراني اذا أسلم وولده صغار بثو خمس

(١) (حزارة) (حزارة) جمع خزور بكسر الجاء وفتح الزاي وتشديد الهمزة مفتوحة
 هو الغلام اذا اشتد وقوي وخدم اه كشي به محمد

سنين أو ست سنين أو نحو ذلك ما لم يلقوا دينهم النصرانية فهو مسلمون ولهم الميراث . وكذلك يقول أكثر الرواة أنهم مسلمون بإسلام أبيهم

— الجوسى يسلم وعنده عشر نسوة أو امرأة وابنتها —

﴿ قلت ﴾ رأيت الحربى يتزوج عشر نسوة في عقدة واحدة أو في عقد مفترقة فيسلم
وهن عنده (قال) قال مالك يحبس أرمها أى ذلك شاء منها ويفارق سائرهن ولا
يبالى حبس الاخر منهن أو الاول فتكاحن هاهنا في عقدة واحدة أو في عقد مفترقة
سواء ﴿ قلت ﴾ رأيت الحربى أو الذى يسلم وقد تزوج الام والبنت في عقدة واحدة
أو في عقد مفترقة ولم يبين بهما أنه أن يحبس أيهما شاء ويفارق الاخرى (قال) نس
﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأيي ﴿ قال ﴾ وقال مالك الا أن يكون
مسهما جميعاً فان مسهما فلوتهما جميعاً (قال ابن القاسم) وان مس واحدة ولم يحبس
الاخرى لم يكن له أن ينجار الى لم يحبس وامراته هاهنا التي قد مس (قال ابن
القاسم) وأخبرني من أتق به أن ابن شهاب قال في الجوسى يسلم وتحت الام وابنتها
انه ان لم يكن أصاب واحدة منهما اختار أيتهما شاء وان وطئ احدهما أقام على
التي وطئ وفارق الاخرى . وان مسهما جميعاً فارقهما جميعاً ولا يجعلان له أبداً وهو رأيي
﴿ قلت ﴾ رأيت النصرى اذا تزوج امرأة فانت قبل أن يتي بها ثم تزوج أمهات
أسلمها جميعاً أقرها على هذا النكاح أم لا وكيف ان كان هذا رجلاً من أهل الحرب
ثم أسلم (قال) سمعت مالكا يسأل عن الجوسى يسلم وعنده امرأتان أم وابنتها
وقد أسلمتا جميعاً قال ان كان دخل بهما جميعاً فارقهما ولم تحمل له واحدة منهما أبداً
(قال) وان كان دخل باحدهما فانه يقيم على التي دخل بها ويفارق التي لم يدخل بها
﴿ قلت ﴾ فان كان لم يدخل بواحدة منهما (قال ابن القاسم) يحبس أيتهما شاء
ويرسل الاخرى (قال ابن القاسم) ويطلق عن ابن شهاب أنه قال ان دخل بهما جميعاً
فارقهما جميعاً وان دخل بواحدة ولم يدخل بالاخرى فارق التي لم يدخل بها وان لم يدخل
بواحدة منهما اختار أيتهما شاء منهما وذلك رأيي ﴿ قلت ﴾ فان حبس الام وأرسل

الابنة فأراد ابن الزوج أن يتزوج الابنة التي أرسلها أبوه فيتزوجها أم لا (قال) لا
يجبني ذلك (وقال سحنون) وقد قال بعض الرواة إذا أسلم وعنده أم وابنتها ولم
يدخل بهما لم يجزله أن يجبس واحدة منهما (وقال ابن وهب) عن يونس عن ابن
شهاب عن عثمان بن محمد بن سريد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليلان بن
سلمة الثقفي حين أسلم وتحتة عشر نسوة خذ منهن أربعة وفارق سائرهن (وقال مالك)
أن ابن شهاب أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك لرجل من ثقيف
(وأشهب) عن ابن لهيعة أن أبا وهب الجيثاني حدثه أنه سمع الفضاح بن فيروز
الدبلي يتحدث عن أبيه أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله
أتى أسلمت وتحتي أختان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق أيتهما شئت

— نكاح أهل الشرك وأهل اللمة وطلائعهم —

(وقلت) أرأيت نكاح أهل الشرك إذا أسلموا أيجزونه فيما بينهم في قول مالك
(قال) كل نكاح يكون في الشرك جائزاً فيما بينهم فهو جائز إذا أسلموا عليه وكان
قد دخل بها ولا يفرق بينهما لأن نكاح أهل الشرك ليس كنكاح أهل الإسلام
(وقلت) فإن كانا أسلماً قبل أن يدخل بها أتحملا على سنة المسلمين أم تحملا على
مناكح أهل الشرك (قال) أحملها على سنة المسلمين في الصداق فإن كان ذلك مما
لا يحل لها أخذه مثل الخنزير والحمر رأيت النكاح ثابتاً وكان ذلك كالسلمة تزوجت
بالتفويض وكانها في نصرانيتهما ولم يسم لها في أصل النكاح شيئاً يقال للزوج أعطها
صداق مثلها إن أحييت ولا فرق بينهما ولم يكن عليه أن يلزم ذلك. وما كان في
شروطهم من أمر مكروه فإنه ثبت من ذلك ما كان ثابتاً في الإسلام ويفسخ من
ذلك ما كان يفسخ في الإسلام من شروط لها من طلاق أن تزوج عليها أو شرط
في عتق فإن ذلك لا يلزمه كان ذلك الطلاق في غيرها أو فيها وما كان من شرط
فيها أيضاً مثل أن يخرج بها أو منها من أهلها أو أخرجا إلى بلد فهي طالق فهذا
كله يسقط عنه ولا يثبت عليه ومثل ما لو اشترط أن لا تحقه عليه أو عليه من

قوتها كذا وكذا أو فساد في صداق فان هذا وما أشبهه يردان فيه الى ما ثبت في الاسلام وليست تشبه المسلمة اذا لم ين بها لان المسلمة اذا لم ين بها فرق بينهما لشروطهم التي لا تحل لان المقعدة وقعت بما لا يحل ونكاح الشرك اذا وقع بما لا يحل من الشروط ثم اسلمنا لم يكن ذلك فساداً لنكاحهم ﴿قلت﴾ أرايت لو أن ذمياً تزوج امرأة ذمى ولم يفارقها الزوج الاول عندهم فرفضها ورفض زوجها الاول الى حكم المسلمين أترى أن ينظر فيما بينهما في قول مالك (قال) قال مالك اذا تظالم أهل الذمة فيما بينهم ظلم من ذلك حكم المسلمين وهذا من التظالم فيما بينهم فأرى أن يحكم بينهم ويرفع الظلم عن ظلم منهم ذمى ظلمه أو غير ذمى ﴿قلت﴾ أرايت الذميين الصغيرين اذا تزوجا بنير أسر الآباء أو زوجهما غير الآباء فأسلما بعد ما كبرا أيفرق بينهما أو تفرها على هذا النكاح (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى نكاحهما جائزاً ولا ينبغي أن يعرض لأهل الذمة اذا أسلموا في نكاحهم لان نكاح أهل الشرك أشر من هذا نكاحهم ليس كنكاح أهل الاسلام فاذا أسلموا لم يعرض لهم في نكاحهم الا أن يكون زوج من لا تحل له فيفرق بينهما ﴿قلت﴾ أرايت ان طلق الذمى امرأته ثلاثاً وأبى أن يفارقها وأمسكها فرفضت أمره الى السلطان أترى أن ينظر فيما بينهما أم لا (قال) قال مالك لا يعرض لهما في شيء من ذلك قال مالك ولا يحكم بينهما الا أن يرصيا جميعاً فان رصيا جميعاً قال مالك فالقاضي غير ان شاء حكم وان شاء ترك فان حكم حكم بحكم أهل الاسلام (قال مالك) وأحب الى أن لا يحكم بينهم (قال مالك) وطلاق أهل الشرك ليس بطلاق ﴿وقال مالك﴾ في النصراني يطلق امرأته ثلاثاً ثم يتزوجها ثم يسلمان انه يقيم عليها على نكاحهما قال مالك ليس طلاقه بطلاق ﴿قلت﴾ أرايت أهل الذمة اذا كانوا يستحلون في دينهم نكاح الامهات والاخوات وبنات الاخ انجيلهم وذلك (قال) أرى أنه لا يعرض لهم في دينهم وهم على ما عهدوا عليه فلا يمتنعون من ذلك اذا كان ذلك مما يستحلون في دينهم ﴿قلت﴾ ويمتنعون من الزنا في قول مالك (قال) قال مالك يؤدون عليه ان أعلنوه ﴿يونس﴾

عن ربيعة أنه قال لا تحمن النصرانية بمسلم ان جاز له نكاحها ولا يحمن من كان على غير الاسلام بنكاحه وان كانوا من أهل القمة بين ظهري المسلمين حتى يخرجوا من دينهم الى الاسلام ثم يحمنون في الاسلام قد أقروا بالذمة على ما هو أعظم من نكاح الامهات والبنات على قول البهتان وعبادة غير الرحمن ﴿قلت﴾ أرايت السبأ هل يهدم نكاح الزوجين في قول مالك (قال) سمعت مالكا يقول في هذه الآية والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم من السبايا اللاتي لهن الازواج بأرض الشرك فقد أحلن الله تبارك وتعالى لنا (قال ابن القاسم) فالسبأ قد هدم النكاح ﴿قال سحنون﴾ ألا ترى أن السبأ لو لم يهدم النكاح لم يحل لسيدها أن يطأها بمد الاستبراء اذا لم تسلم وكانت من أهل الكتاب وكذلك قال أشهب أيضاً ان السبأ يهدم النكاح ﴿قلت﴾ أرايت لو قدم زوجها بأمان أو سبي وهي في استبرائها أن تكون زوجة الاول أم قد انقطعت المقدة بالسبأ (قال) قد انقطعت المقدة بالسبأ وليس الاستبراء ها هنا بمد ما الاستبراء ها هنا من الماء الفاسد الذي في رحمها بمنزلة رجل ابتاع جارية فهو يستبرئها بحيضة فلو كانت عدة لكانت ثلاث حيض فليس زوجها عليها سبيل ﴿قلت﴾ أسمعت هذا من مالك (قال) لا وهو رأيي ﴿قلت﴾ فلو كانت أيضاً خرجت الينا مسلمة ثم أسلم زوجها بعدها وهي في عنتها أكنت تردها اليه على النكاح (قال) نعم هذا الذي بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في اللاتي ردن على أزواجهن وهو قول مالك وذلك لان هذه في عدة ولم تبن من زوجها وإنما تبن منه باقتضاء العدة ولم تنص فيما يكون فرجها حلالا لسيدها وهذه حرة وفرجها لم يحل لأحد وإنما تنقطع عصمة زوجها باقتضاء العدة ﴿قلت﴾ أرايت لو أن حريصة خرجت الينا مسلمة أنكح مكانها قال لا ﴿قلت﴾ فتصنع ماذا (قال) تنتظر ثلاث حيض فان أسلم زوجها في الحيض الثلاث كان أمك بها والا فقد بانت منه وكذلك نجايت الآثار والسنن في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك ذكر مالك أن من أسلم منهم قبل أن تنقضي عدة امرأته وقد أسلمت وهاجرت فأسلم

زوجها في عتقها كان أحق بها

— في وطء السبية في دار الحرب —

﴿ قلت ﴾ أرأيت إذا قسم المغنم في دار الحرب فصار لرجل من سهمائه جارية فاستبرأها في دار الحرب بحیضة أبطؤها أم لا في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قوله ولا أرى به بأساً (قال) ومن الناس من يكرهه خوفاً من أن تقر منه ولا أرى به بأساً (قال ابن القاسم) في حديث أبي سعيد الخدري ما يدل على حين استأذنوا النبي صلى الله عليه وسلم في سبي العرب ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يكون عنده ثلاث نسوة في دار الاسلام فخرج الى دار الحرب تاجراً فزوج امرأة فخرج وتركها في دار الحرب فأراد أن يتزوج في دار الاسلام الخامسة (قال) لا يتزوج الخامسة لأنه وإن خرج وتركها لم تقطع العصمة فيما بينهما

— في وطء السبية والاستبراء —

﴿ قلت ﴾ أرأيت السبي إذا كانوا من غير أهل الكتاب أي يكون للرجل أن يطأ الجارية منهم إذا استبرأها قبل أن تجيبه الى الاسلام إذا صارت في سهمائه (قال) قال مالك لا يطؤها إلا بعد الاستبراء وبعد أن تجيب الى الاسلام ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان حاضت ثم أجابت الى الاسلام بعد الحيضة أعجزى تلك الحيضة السيد من الاستبراء في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك وذلك يعجزى لأن مالكا قال لو أن رجلاً ابتاع جارية وهو فيها بالخيار أو اشتريته فوضعت على يديه فحاضت على يديه حيضة قبل أن تختار أو حاضت عند هذا الذي وضعت على يديه فتولاها بمن اشتراها أو اشتراها منه بشئ تولى وهي في يديه وقد حاضت قبل ذلك ان تلك الحيضة تجزئ من الاستبراء . فهذا يدل على ما أخبرتك وتلك أثبت في الاستبراء لأنها قد حاضت في ملكه الا أنه يمنه من الوطء دينها الذي هي عليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتري صبية مثلاً يجمع أولاً يجمع مثلها وهي في هذا كله لم تحض وهي

من غير أهل الكتاب أو صارت في سبيلها أبطؤها قبل أن تجيب إلى الإسلام (قال)
أما من عرفت الإسلام منهم فأنى لا أرى أن يبطأها حتى يجبرها على الإسلام وتدخل
فيه إذا كانت قد عقلت ما قال لها (قلت) وكيف أسلمها الذي إذا أجابته إليه حل
وطؤها والصلاة عليها (قال) قال مالك إذا شهدت أن لا إله إلا الله وأن محمداً
عبده ورسوله أو صلت فقد أجابت أو أجابت بأمر يعرف به أيضاً أنها قد أجابت
ودخلت في الإسلام

— في عبد المسلم وأمه النصرانية يزوج أحدهما صاحبه —

(قلت) رأيت العبد والامة يكونان للرجل المسلم وهما نصرانيان أو يهوديان فزوج
السيد الامة من العبد أيجوز هذا النكاح في قول مالك (قال) قال مالك يجوز
(قلت) فإن أسلم العبد وامرأته نصرانية أو يهودية وهي أمة للسيد أو لغير السيد
(قال) تحرم على العبد في رأي كانت يهودية أو نصرانية إلا أن تسلم مكانها مثل المجوسية
يسلم زوجها أنها إذا أسلمت مكانها كانت على النكاح لانه لا يفني للعبد المسلم أن
ينكح أمة يهودية وكذلك الحر للمسلم انه لا يفني له أن ينكح أمة يهودية ولا
نصرانية (قلت) فإن أسلمت الامة وزوجها عبد كافر (قال) هو أحق بها
إن أسلم وهي في عتقها

— في الارتداد —

(قلت) رأيت المرتد أقطع العصمة فيما بينهما إذا ارتد مكانه أم لا (قال) قال
مالك تقطع العصمة فيما بينهما ساعة ارتد (قلت) رأيت المرأة إذا ارتدت (قال)
لم أسمع من مالك فيه شيئاً إلا أنى أرى إذا ارتدت المرأة أيضاً أن تقطع العصمة فيما
بينهما ساعة ارتدت (قلت) رأيت إذا ارتد الزوج أيجعله مالك مطلقاً أم لا
(قال) قال مالك إذا ارتد الزوج كانت تطليقة بائنة لا يكون للزوج عليها رجعة أن
أسلم في عتقها (قلت) لم قال مالك في هذا أنها بائنة وهو لا يعرف البائنة (قال)

لأنه قد تركها حين ارتد ولم يكن يقدر في حال ارتداده على رجعتها ﴿يونس﴾ عن ابن شهاب أنه قال في الأسير أن بلغهم أنه تنصر ولم تقم بينة على أنه أكره فمضى أن تمت امرأته ولا نرى له عليها رجعة ونرى أن يرجأ ماله وسريته ما لم يتبين فإن أسلم قبل أن يموت كان المال له وإن مات قبل أن يسلم كان في ماله حكم الإمام المجتهد وإن قامت بينة على أنه أكره فلا نرى أن يفرق بينه وبين امرأته ولا نرى أن يحدث به حدث وهو بتلك المنزلة إلا أن يورث وراثته الاسلام فإن الله تبارك وتعالى قال إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وقال عز وجل إلا أن تقوا منهم قذاة ﴿يونس﴾ قال يونس ﴿وقال ربيعة في رجل أسر فتنصر إن ماله موقوف على أهله إذا بلغهم أنه تنصر ويفارق امرأته﴾ قلت ﴿أرأيت المرتد إذا تزوج يهودية أو نصرانية وهو مرتد ثم رجع إلى الاسلام أقيم على ذلك النكاح أم لا﴾ قال قال مالك إذا ارتد فقد وقعت الفرقة بينه وبين أزواجه إذا كن مسلمات (قال ابن القاسم) وتقع الفرقة بينه وبين أزواجه إذا كن من أهل الكتاب . فهذا يدل على أن نكاحه إياهن في حال ارتداده لا يجوز رجع إلى الاسلام أو لم يرجع ألا ترى أنه لا يقر على امرأته اليهودية أو النصرانية حين ارتد وكذلك لا يجوز نكاحه إياهن في حال ارتداده ﴿قلت﴾ أرأيت للمسلم تكون تحت اليهودية فيرتد المسلم إلى اليهودية أيفسد نكاحه أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئا إلا أنه قال في المرتد تجرم عليه امرأته فأنا أرى في هذا أن تحرم عليه امرأته يهودية كانت أو نصرانية أو ما كانت

﴿في حدود المرتد والمرتدة وفرائضهما﴾

﴿قلت﴾ أرأيت من ارتد عن الاسلام أيسقط عنه ما كان قد وجب عليه من التذوق وما ضيع من الفرائض الواجبة التي وجب عليه قضاؤها أو مرض في رمضان فوجب عليه قضاؤه أو الحدود التي هي لله أو للناس إذا رجع إلى الاسلام أيسقط عنه شيء من هذه الأشياء (قال) نعم يسقط عنه كل ما وجب لله عليه إلا الحدود والفرية والسرقة وحقوق الناس وما لو كان عمله كافر في حال كفره ثم أسلم لم يوضع

عنه وما بين لك ذلك أنه يوضع عنه ما ضيع من الفرائض التي هي لله أنه لو حج حجة الاسلام قبل ارتداده ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام أن عليه أن يحج بعد رجوعه الى الاسلام حجة أخرى حجة الاسلام قال مالك لان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين فحجه من عمله وعليه حجة أخرى فهذا يخبرك أن كل ما فعل من الفرائض قبل ارتداده لم ينفعه فكذلك ما ضيع قبل ارتداده ولا يكون عليه شيء وهو ساقط عنه **وقلت** **﴿** فإن ثبت على ارتداده أياي القتل على جميع حدوده التي عليه الا القرية فانه يجلد على القرية ثم يقتل **﴾** (قال) نعم **وقلت** **﴿** ويأتى القتل على القصاص الذي هو للناس قال نعم **وقلت** **﴿** وتحفظ هذا عن مالك قال نعم **وقلت** **﴿** أرايت للمسلم يتزوج المرأة ويدخل بها ثم يرتد عن الاسلام ثم يرجع الى الاسلام فيزني قبل أن يتزوج من بعد الردة أيرجم أم لا يرجم **﴾** (قال) لا أرى أن يرجم ولم أسمعه من مالك ولكن مالكا سئل عنه اذا ارتد وقد حج ثم رجع الى الاسلام أبجزه ذلك الحج **﴾** (قال) لا حتى يحج حجة مستأنفة فاذا كان عليه حجة الاسلام حتى يكون اسلامه ذلك كانه مبتدأ مثل من أسلم كان ما كان من زنا قبله موضوما عنه وما كان لله وانما يؤخذ في ذلك بما كان للناس من القرية أو السرقة مما لو عمله وهو كافر كان ذلك عليه وكل ما كان لله بمماركته قبل ارتداده من صلاة تركها أو صيام أفطره من رمضان أو زكاة تركها أو زنا زناه فذلك كله موضوع ويستأنف بعد أن يرجع الى الاسلام ما كان يستأنفه الكافر اذا أسلم **﴾** (قال ابن القاسم) وهذا أحسن ما سمعت وهو رأي **﴿** قال ابن القاسم **﴿** والمرد اذا ارتد وعليه أيمان بالمعنى أو عليه ظهار أو عليه أيمان بالله قد حلف بها ان الردة تسقط ذلك عنه **وقلت** **﴿** أرايت الرجل يوصى بوصايا ثم يرتد فيقتل على ردة أيكون لاهل الوصايا شيء أم لا **﴾** (قال) قال مالك لا يرثه ورثته فأرى أنه لا شيء لاهل الوصايا أيضاً ولا نجوم وصية رجل إلا في ماله وهذا المال ليس هو للمرد وقد صار لجماعة المسلمين ووصاياهم قبل الردة بمنزلة وصيته بعد الردة ألا ترى أنه لو أوصى بعد الردة بوصية لم تجز وصيته وماله بمنزلة وصيته بعد الردة ألا ترى أنه لو أوصى بعد الردة بوصية لم تجز وصيته وماله

محبوب عنه اذا ارتد ﴿قلت﴾ ثم اُرأيت ان مريض فارتد قُتِلَ على ردة قُتِلَتْ
امرأته فقالت فرّاً بميراثه مني (قال) بل نفي عن مالك أنه قال لا يترحمها هنا أحد أن
يرتد عن الاسلام في مرضه لئلا يرثه ورثته قال وميراثه للمسلمين ﴿قلت﴾ ثم
أرأيت المرتد اذا مات له ابن على الاسلام وهو على حال ارتداده أيكون له في ميراث
ابنه شيء أم لا (قال) سمعت مالكا يقول في النصرائي أو العبد اذا أَمَاتَ ابْنَهُمَا حُرّاً
مسليهما لهما لا يرثانه ولا يحجبان فان أسلم النصرائي بعد موت ابنه أو عتق العبد بعد
ما مات ابنه وان كان ذلك قبل أن يقسم ميراث الابن فلا شيء لهما من الميراث وانما
الميراث لمن وجب له يوم مات الميت وكذلك المرتد عندي

تم الجزء الرابع من المدونة الكبرى بحمد الله وعونه وصلى الله

﴿على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم﴾

﴿وبليه الجزء الخامس﴾

